المـاوية : نظرية و ممارسة ـ 14 -

شادي الشماوي

برنامج الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسى - اللينيني – الماوي) (2000)

ملاحظة لا بدّ منها : هذه ترجمة غير رسمية .

This is not an official translation.

===================================

إعادة صياغة برنامج الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسى - اللينيني - الماوي)

بلغتنا فى ماي 2014 رسالة تطلب منّا أن نرفق ملاحظة موجودة بالفارسية و الأنجليزية بموقع الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللينيني – الماوي) بكتابنا المتضمّن لبرنامج هذا الحزب و ها نحن نفعل بلا تردّد و من هنا فصاعدا ستجدون كتابنا هذا بمكتبة الحوار المتمدّن و هو يحمل الملاحظة الآتى ذكرها مثلما وردت بالرسالة :

برنامج الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللينيني – الماوي) تتمّ إعادة الصياغة !

بالرغم من أنّ الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللنيني – الماوي) يعتبر هذا البرنامج برنامجا شيوعيّا ثوريّا ، فإنّه توصّل إلى إستنتاج أنّه يخفق فى عكس طريقنا الشيوعي الثوري للسير إلى الأمام بالوضوح الممكن . و بما أنّنا منكبّون على تغيير العالم تغييرا جذريّا ، سيكون البقاء فى هذا المستوى أمر خطير. و بصفة خاصة ، على ضوء الخلاصة الجديدة للنظريّة الشيوعية التى تقدم بها بوب أفاكيان ، يشعر الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللنيني – الماوي) أنّه بات متسلّحا بفهم جديد وأفضل لمجتمعنا و للعالم و لكيفيّة تغييره . و بالتالي ، نودّ أن نحيط الرفاق عبر العالم علما بأنّنا بصدد كتابة برنامج جديد سينطوى أساسا على أجزاء أربعة هي :

أ- عرض لتطوّر علم ثورتنا الشيوعية إلى حدّ الآن ، إنطلاقا من قمّة الخلاصة الجديدة للشيوعية.
ب- تحليل طبقي للثورة و الثورة المضادة سنة 1979 فى إيران و إفتكاك الأصوليين الإسلاميين للسلطة و ما مثّله ذلك .
ت- مراحل الثورة و مهامها .
ث- طريق الثورة .

عاشت الثورة !
عاشت الشيوعية !

ماي 2014

==

محتويات الكتاب :

مقدّمة مترجم برنامج الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي– اللينيني – الماوي)

==========================

I /الثورة العالمية و البرنامج الأقصي

مقدّمة :

الماركسية – اللينينية – الماوية :

الماركسية :

اللينينية :

ثورة أكتوبر

الماوية :

الثورة الصينية

مواصلة الثورة فى ظلّ دكتاتورية البروليتاريا :

السياسة و الثقافة و الإقتصاد فى المجتمع الإشتراكى

الشيوعية العالمية والمرحلة الإنتقالية :

الدولة البروليتارية : الديمقراطية و الدكتاتورية :

الدولة و الحزب :

الدولة و الإيديولوجيا :

الدولة و الدين :

الدولة و الثقافة :

الدولة و الدعاية :

الحرّية و القمع و المقاربة المتصلة بالمعارضة :

الإقتصاد الإشتراكى :

العلاقة بين البلدان الإشتراكية و الثورة العالمية :

تناقضات النظام العالمي و صورة العالم الراهن :

II / الثورة فى إيران و البرنامج الأدنى

لمحة عن إيران المعاصرة

الهيمنة الإمبريالية :

الرأسمالية البيروقراطية :

شبه الإقطاعية :

ثلاثة جبال و علاقات إنتاج مهيمنة على المجتمع :

الدولة شبه المستعمرة فى إيران :

الجمهورية الإسلامية و ثورة 1979 :

الطبقات و موقعها فى سيرورة الثورة فى إيران

طبقات البرجوازية – الملاكين العقاريين :

البرجوازية الوسطى (أو البرجوازية الوطنية) :

البرجوازية الصغيرة المدينية :

المثقّفون :

الفلاحون :

الفلاحون الأغنياء :

الفلاّحون المتوسّطون :

الفلاحون الفقراء و الذين لا يملكون أرضا (أشباه البروليتاريا فى الريف) :

شبه البروليتاريا المدينية :

الطبقة العاملة :

بعض التناقضات الإجتماعية المفاتيح

النساء :

القوميات المضطهَدَة :

الشباب :

طبيعة الثورة و آفاقها

فى المجال السياسى :

فى المجال الإقتصادي :

فى المجال الثقافى :

الخطوات الفورية و إرساء إتجاه التغيير

بشأن العمّال :

بشأن الفلاحين :

بشأن النساء :

بشأن القوميات المضطهَدة :

بشأن التعليم :

بشأن الدين و النشاطات الدينية :

عن بعض أمراض المجتمع

البطالة :

الإدمان على المخدّرات :

البغاء :

المدن المنتفخة و اللامساواة بين الجهات :

السكن :

الوقاية الصحّية و الرعاية الطبيّة :

الجريمة و العقاب :

العلاقات العالمية :

طريق إفتكاك السلطة فى إيران

أدوات الثورة الجوهرية الثلاث : الحزب الشيوعى و الجبهة المتحدة و الجيش الشعبى :

قواعد الإرتكاز و السلطة السياسية الجديدة :

الإعداد للإنطلاق فى حرب الشعب :

نزوح سكّان الريف و نموّ المدن :

مكانة المدن فى حرب الشعب :

الأزمة الثورية عبر البلاد بأسرها :

حول إستراتيجيا الإنتفاضة المدينية :

حرب شاملة و ليست حربا محدودة :

لنتقدّم و نتجرّأ على القتال من أجل عالم جديد!

مقدّمة مترجم برنامج الحزب الشيوعى الإيرانى (الماركسى– اللينينى– الماوى):

مواصلة للخطّ الذى قادنا فى أعمالنا السابقة و ربطا للأفكار التى صغنا بصدد إيران و تجنّبا للتكرار ، إرتأينا أن تكون هذه المقدّمة مركّبة من أجزاء ثلاثة هي أوّلا مقتطف من مقدّمة كرّاس " جمهورية إيران الإسلامية : مذابح للشيوعيين و قمع و إستغلال و تجويع للشعب " و ثانيا مقتطف من مقدّمة كرّاس " إنتفاضة شعبية فى إيران ، وجهة نظر شيوعية ماوية " (المقتطفان صدرا ضمن كتاب يحمل ذات عنوان الكرّاس الأوّل ؛ العدد السادس من " الماوية : نظرية و ممارسة ") ؛ إليهما أضفنا فقرة عن أهمّية هذا البرنامج. و على هذا النحو نمرّ من قراءة مقتضبة للصراع الطبقي فى إيران الحديثة و نقد لقراءات خاطئة مناهضة للماركسية – اللينينية – الماوية إلى النضالات الشعبية و إمكانية الثورة و من ثمّة إلى البرنامج الشيوعي الثوري الأقصى و الأدنى الذى يمكّن إن طبّق و نجح تطبيقه من جعل الثورة المرجوّة جزءا لا يتجزّأ من الثورة البروليتارية العالمية و أفقها الأسمى الشيوعية العالمية.

و من الأكيد أن الرفيقات و الرفاق الإيرانيين منذ سنة 2000 ، سنة نشر هذا البرنامج ، قد طوّروا جوانبا من برنامجهم أو نظرتهم لمسائل عملية و نظرية و بالفعل قد نشروا عدّة كتب و مقالات للأسف الشديد هي فى غالبيتها غير متوفّرة إلاّ باللغة الفارسية لذا ندعو الرفاق و الرفيقات العرب الذين يمسكون بناصية اللغة الفارسية و نلحّ فى دعوتهم إلى النهوض بواجب ترجمة أهمّ الأدبيّات الحديثة التى أصدرها الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللينيني – الماوي) كما نتوجّه بالدعوة إلى الرفيقات و الرفاق الإيرانيين أن يسعوا جهدهم على الأقلّ لتقديم أدبيّاتهم الأهمّ باللغة الأنجليزية فنتولّى تعريبها أو يتولّى المهمّة غيرنا كي يتمّ التفاعل اللازم من منطلق أمميّ .

1- من مقدّمة كرّاس " جمهورية إيران الإسلامية : مذابح للشيوعيين و قمع و إستغلال و تجويع للشعب " :

" منذ السبعينات ، شدّت إيران إنتباه المتابعين للشؤون السياسية و الدينية عالميا . فقد عرفت البلاد مخاضا كبيرا و نموّ مقاومة لنظام الشاه بجناحين من حيث الأساس ، جناح يساري و جناح يميني ديني شيعي و قد إستطاع الشعب الإطاحة بالشاه بيد أن القوى الدينية بتنسيق مع الإمبريالية العالمية سارعت إلى الإستيلاء على السلطة و إجتهدت فى وأد ثورة 1979 و الثوريين و خاصة منهم الشيوعيين فى المهد لتركّز دولة دينية أوتوقراطية تواصل بوجه جديد مضلّل للجماهير الشعبية رعاية و خدمة مصالح الإمبريالية و الكمبرادور و الإقطاع.

و كان لهذا تبعات جدّ خطيرة بصورة خاصة على الصراع السياسي فى الوطن العربي . فمن جهة ، أعطى هذا ، ضمن أسباب أخرى متنوعة و معقدة ، دفعا كبيرا للحركات الأصولية الإسلامية فى الأقطار العربية و من جهة ثانية و إضافة إلى البلبلة التى دبّت فى صفوف القوى اليسارية تقييما و تحالفات ، مثّل هذا الحدث ، إلى حدّ كبير ، منعطفا فى تراجع تأثير الشيوعيين و إنتشارهم و قوّتهم عربيا سيما و أن الحركة الشيوعية العالمية كانت تشهد ساعتئذ صراعات حادة بين القوى الماركسية –اللينينية الحقيقية و القوى التحريفية المعاصرة الموالية للإمبريالية السوفياتية أساسا.

و ممّا قصم ظهر الحركة الماركسية –اللينينية عالميا عاملان إثنان أولاهما خسارة الصين الماوية فى 1976 كقلعة حيّة للثورة البروليتارية العالمية بإستيلاء التحريفيين و على رأسهم دنك سياو بينغ على مقاليد الحكم و تحويل الصين من صين إشتراكية إلى صين رأسمالية و ما نجم عن ذلك و عن الخطّ التحريفي الصيني من تشويش و تشويه للماركسية- اللينينية- الماوية [حينها الماركسية – اللينينية – فكر ماو تسى تونغ] .و ثانيهما هو الطعنة فى الظهر التى وجّهها أنور خوجا ، قائد حزب العمل الألباني للماركسية – اللينينية – فكر ماو تسى تونغ التى كانت تقود الحركة الماركسية –اللينينية منذ أواسط الخمسينات و بشكل جلي منذ الستينات حيث أعلن أنور خوجا ، الدغمائي التحريفي ، أن فكر ماوتسى تونغ معاد للماركسية ،عوض أن يلتقط المشعل الشيوعي الماركسي –اللينيني الذى طوّره ماو تسى تونغ و يرفع رايته فزاد بذلك الطين بلّة .

و تكالبت القوى الإنتهازية لتتخلى عن الشيوعية الحقيقية ، الثورية و تشنّ حربا شعواء على ماو تسى تونغ الذى كان لعقود رمزا للحركة الماركسية –اللينينية العالمية و أهمّ قادتها فساد نوع من الفوضى الفكرية داخل الحركة الشيوعية العالمية قبل أن يخاض النضال المرير و الطويل لوضع خطوط تمايز مع جميع أرهاط التحريفية السوفياتية و الصينية و الأوروشيوعية و الخوجية ...و ليتم الردّ عليها و دحضها و لتشرع الماركسية –اللينينية –الماوية فى الإنصهار مجدّدا فى صفوف شعوب العالم عاملة على تغييره ثوريا بغاية بلوغ الشيوعية عالميا .

و عربيا ، تحوّل بعض المثقفين الذين كانوا يدّعون الماركسية إلى بوق دعاية للرجعية يدافعون عن الأصولية الإسلامية و مشروعها المجتمعي و الإقتصادي و السياسي و الثقافي . و طرح البعض إقامة تحالفات مع القوى الإخوانجية التى سرعان ما تضاعفت قوّتها و تضاعف تأثيرها جماهيريا غاضين النظر عن برامجها ووسائل عملها و مواقفها اللاوطنية و اللاديمقراطية و اللاشعبية الموالية للأنظمة السائدة و الإمبريالية و إن تظاهرت أحيانا بمعارضتهما أو عارضتهما لتتقاسم السلطة معهما .

و فى حين أسبغت مجموعات" ماركسية " صفة الوطنية على بعض الإخوانجية (طامسة مثلا علاقة النظام الإسلامي الإيراني بالإمبريالية كما كشفته " إيران غايت ") ، أسبغت عليها مجموعات أخرى صفة الديمقراطية (متحالفة معها على أساس نقاط سميت الأدنى الديمقراطي أو جاعلة من الإنتخابات الإيرانية نموذجا للديمقراطية فى حين أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية يحكمها نظام وحشي فاشي) و جعلت مجموعات ثالثة من الفكر الخرافي الرجعي الفكر الذى يجب أن يسود حركة التحرّر الوطني العربية عوضا عن الفكر العلمي و الشيوعي الثوري ، فإلتفتت إلى الوراء لتعلن أن الحلّ عند السلف لاوية معها عنق الجماهير الشعبية ذات الوعي الطبقي المتدنى إلى الخلف و مانعة عنها بالتالى التطلع إلى المستقبل الشيوعي الذى تصنعه الشعوب بقيادة الشيوعيين الثوريين إنطلاقا من الواقع لا من الخيال .

و فى السنوات الأخيرة ، إلى جانب ظاهرة التشيع التى أخذت فى الإنتشار فى الأوساط الإسلامية ، ذهبت مجموعة من الذين يقولون عن أنفسهم مستنيرين و حتى ماركسيين إلى حدّ الدعاية السافرة لا فقط للأفكار السياسية و إنما أيضا لإيديولوجيا "حزب الله" و مراجعه الفكرية باثة مزيدا من الأوهام حول طبيعته و برامجه و تاريخه و ممارساته . ووصل الأمر بالبعض

إلى إبتلاع المقولة السامة المعادية للفهم الشيوعي حول الدولة و الصراع السياسي و علاقته بالحرب بان هذا الحزب لا يعمل إلا على مقاومة الكيان الصهيوني و بهذا لحملهم السلاح فى وجه الكيان الصهيوني جعلوا منهم وطنيين ناسين برنامجهم الرجعي الذى لا يقطع مع الإمبريالية و إرتباطاتهم التبعية لإيران و نظامها العميل للإمبريالية و ما إلى ذلك و فصلوا نظريا البعد الوطني عن البعد الديمقراطي فى الثورة الوطنية الديمقراطية / الديمقراطية الجديدة فصلا خاطئا و ضارا كلّ الضرر ، و روّجوا لكون "حزب الله" لا يستعمل السلاح فى الصراع السياسي الداخلي اللبناني ماحين هكذا بجرّة قلم تاريخ هذا الحزب و الفهم المادي التاريخي و حقيقة أن الحرب مواصلة للسياسة بطرق عنيفة ومن جديد و ببساطة أتت الأحداث فى لبنان لتكشف مدى خور هذه الترهات فبالسلاح إستولى حزب الله على بيروت أحياء و شوارعا ليفرض سياسات معينة و نقلت ذلك مباشرة شاشات التلفزة عبر العالم .

إن مثل هذه القراءات الفجة لطبيعة الأنظمة و الأحزاب و التنظيمات الأصولية الإسلامية و لتاريخها و التعامى عن تنظيراتها وبرامجها و ممارساتها الرجعية تجاه الشيوعيين و الثوريين و التقدميين و المرأة إلخ يصبّ فلسفيا فى خانة الحكم المثالي بظواهر الأشياء و من بعيد و عدم تحليلها ماديا جدليا و ماديا تاريخيا من منظور بروليتاري شيوعي ثوري و الغوص إلى لبّها و حقيقتها العميقة ، و سياسيا فى خانة فصل الوطني عن الديمقراطي و مغالطة جماهير الشعب و خدمة الأنظمة السائدة و دول الإمبريالية-الإقطاع – الكمبرادور و طبقيا فى خانة الإستسلام لأعداء الثورة و التذيّل لكتلة من كتل الأنظمة الرجعية على حساب إستقلالية البروليتاريا و غايتها الأسمى الشيوعية .

و هذا يطرح علينا كشيوعيين ماويين ، إذا ما رمنا تحرير الشعب و تنويره بالحقيقة التى هي وحدها ثورية كما قال لينين و خوض الصراع اللازم ضد تلك الإنحرافات الخطيرة للغاية ، إيلاء هذه المسألة جزءا من جهدها النضالي على الجبهة الفكرية النظرية و السياسية و يطرح على جميع الشيوعيين التعمّق فى دراسة و فضح ما يقدّم على أنه بديل إسلامي للشيوعية عبر نقد أهمّ إن لم يكن كلّ تجارب الإخوانجية الذين وصلوا إلى السلطة و مارسوها أو لم يصلوا إليها بعد أو يتقاسمونها ضمن إطار الأنظمة الرجعية السائدة و تبسيط ذلك لنشره فى صفوف الشعب . فمن أوكد الواجبات فى هذا الحقل تناول تجربة إيران و تجربة السودان و غيرهما بالبحث لتعرية وجهها الحقيقي و فضح طبيعتها و برامجها و ممارساتها شعبيا . و إن خوض هذه المعركة من الضرورة بمكان إذا كنّا نتطلّع إلى التقدّم فى إتجاه الإشعاع شعبيا و رفع وعي الشعب و إلحاق هزائم بالفكر الخرافي المكبل لطاقات ثورية هائلة فى صفوف الطبقات الشعبية و المدعى أنه بديل شعبي بينما هو بديل إمبريالي . "

2- <u>من مقدمة كرّاس " إنتفاضة شعبية فى إيران ، وجهة نظر شيوعية ماوية "</u> :

" حقيقة كانت إيران و لا تزال نموذجا للغالبية العظمى من التيارات الأصولية الإسلامية منها إستلهموا بعض الأفكار و الكثير من القوة بإعتبار إيران مثالا حيّا نابضا لإمكانية وصول الأصوليين الإسلاميين إلى السلطة و المحافظة عليها و بناء مجتمع إسلامي يعزّز الحركة الظلامية عبر العالم و يعضدها بما أوتي من قوّة مادية و معنوية.

تصوّروا الآن تحوّل إمكانية الإطاحة بنظام جمهورية إيران الإسلامية إلى واقع ملموس، تصوّروا تفكّك هذه الدولة القروسطية و مدى المدّ النضالي و طموح الإنعتاق الوطني و الطبقي و الطاقة التحررية التى سيطلقها الحدث بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط فشمال إفريقيا و آسيا و العالم بأسره.

تصوّروا دحر أحد محركات – أو قلب رحي- وركائز الحركات الإسلامية وقد تعرضت بعدُ حركات أصولية أخرى فى عديد البلدان إلى ضربات موجعة و مدى فسح ذلك للمجال لإنكسارات داخلية فى صفوفها و لخوض النضالات ضدّها و فضحها على أوسع نطاق شعبي ممكن.

تصوّروا بالإضافة إلى ذلك أن تكون الإطاحة بنظام جمهورية إيران الإسلامية الرجعي القروسطي على أيدى قوى شعبية تقودها البروليتاريا و توجهها الشيوعية.

تصوّروا هذا و أكثر ، ألا يستحق منّا حينئذ السعي حثيثا لمعرفة حقيقة ما حدث فى إيران و دراسته و تحليله وإستخلاص الدروس منه لدفع عجلة الصراع الطبقي و التاريخ من موقع أممي ووحدة الطبقة العاملة مصيرا و مهمّة تاريخية ؟ إذا كنا فعلا شيوعيين هذا الأمر يستحق العناء كلّه بل هو من صميم واجباتنا الثورية الأممية.

[...]

و ننهى هذه المقدّمة بالتنبيه إلى الحاجة إلى وعي الشيوعيين لضرورة ملحّة من مهام النضال على الجبهتين الإيديولوجية و السياسية ألا وهي مهمّة دراسة و كتابة مقالات تحليلية و نقدية طويلة و لما لا كتب لتعرية و فضح مشاريع و تجارب الأصوليين الإسلاميين فى البلدان العربية و غير العربية و نشرها شعبيا و التصدّى لهذه المهمّة العظيمة من منظور شيوعي ثوري و النجاح فى إنجازها من شأنه أن يكنس الكثير من العوائق الحائلة دون رفع وعي الجماهير وإنتشارالفكر العلمي و المشروع الشيوعي شعبيا فالظلامية لن تضمحلّ بمحض إرادتها ، يجب علينا كنسها كنسا شأنها فى ذلك شأن الغبار الذى لا يتلاشى لوحده ليدع المكان نظيفا بل ينبغى علينا كنسه إذا ما رمنا تنظيف المكان . "

3- أهمّية برنامج الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللينيني – الماوي) بالنسبة للشيوعيين عامة و الشيوعيين الماويين خاصة :

تتأتى أهمّية هذه الوثيقة من أمرين محوريين بالنسبة للشيوعيين الماويين الذين يهدفون لتطوير مستلزمات الثورة البروليتارية العالمية بتيّاريها ، الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية فى المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة و الثورة الإشتراكية فى البلدان الرأسمالية الإمبريالية و بصورة خاصة عربيّا تطوير التيّار الأوّل :

- أوّلا و قبل كلّ شيء هذه الوثيقة الصادرة سنة 2000 عن أوّل مؤتمر لحزب يرفع بوضوح راية الماركسية – اللينينية – الماوية منذ سنوات تجاوزت العقد الآن رغم القمع و العسف الوحشيين لنظام قراوسطي فاشستي ، عن حزب كان من الأعضاء الفاعلين فى الحركة الأممية الثورية و مساهماته فى صراع الخطين صلبها بصدد البيرو و النيبال و تقييم الخلاصة الجديدة

و الخلافات مع الحزب الشيوعي (الماوي) الأفغاني ... معروفة لدي المتتبّعين عن كثب لتطوّر الحركة الماوية العالمية .

- وثانيا إنّ الرفيقات و الرفاق الإيرانيين الذين قدّموا التضحيات الجسام و تمكّنوا من مواجهة المخاطر و العراقيل الموضوعية و الذاتية بلغوا منذ سنوات مرحلة تأسيس الحزب الشيوعي الماركسي – اللينيني - الماوي ، مرحلة لم تبلغها أيّة مجموعة أخرى على الصعيد العربي . و فى سيرورة تطوّرهم هذه و قطعهم أشواطا أخرى بإتجاه الإعداد لخوض حرب الشعب الماوية لإنجاز الثورة الديمقراطية الجديدة الممهّدة للثورة الإشتراكية فالشيوعية كتيّار من تياري الثورة البروليتارية العالمية ، لا شكّ فى انّهم قد عالجوا عدّة قضايا و إنحرافات لا يزال الماويون فى الأقطار العربية يتخبّطون فيها فوجب التعلّم منهم بروح أممّية بروليتارية - مع مراعاة الإختلافات فى الواقع الموضوعي والذاتي، الكمّية منها و النوعية أحيانا - بعيدا عن الشوفينية القومية. حقيقة موضوعية هي أنّهم متقدّمون علينا فى مجالات عدّة لا سيما نظريّا و مثلما قال لينين فى " ما العمل ؟ " :

" الحركة الإشتراكية - الديمقراطية [أي الحركة الشيوعية – صاحب المقدّمة] هي حركة أممية فى جوهرها. و ذلك لا يعنى فقط أنّه يتعيّن علينا أن نناضل ضد الشوفينية القومية بل ذلك يعنى أيضا أن الحركة المبتدئة فى بلاد فتيّة لا يمكن أن تكون ناجحة إلاّ إذا طبقت تجربة البلدان الأخرى . و لبلوغ ذلك لا يكفي مجرد الإطلاع على هذه التجربة أو مجرّد نسخ القرارات الأخيرة . إنّما يتطلّب هذا من المرء أن يمحص هذه التجربة و أن يتحقّق منها بنفسه . و كلّ من يستطيع أن يتصوّر مبلغ إتساع و تشعب حركة العمال المعاصرة ، يفهم مبلغ ما يتطلّبه القيام بهذه المهمّة من إحتياطي من القوى النظرية و التجربة السياسية (الثورية أيضا) . "

I / الثورة العالمية و البرنامج الأقصى

مقدّمة :

إنّنا نحيا فى عصر الإمبريالية و الثورة الإمبريالية . و غالبية سكّان العالم الذين يتحمّلون عبء الإستغلال و الإضطهاد يرغبون فى تغييرات حقيقية و صريحة فى حياتهم. يعاني هذا العالم من آفة الإنقسامات و اللامساواة الطبقية ، وهو يقف على رأسه بفعل قوّة أسلحة الطبقات المستغِلّة و لقلبه رأسا على عقب على أجندا التاريخ. لمرّتين فى القرن العشرين قامت البروليتاريا بالثورة و قطعت أشواطا لها دلالتها بإتجاه بناء مجتمع إشتراكي و لعقود سلكت طريقا غير مطروق و مليء منعرجات و إلتواءات . و قد مثّلت الثورتان الإشتراكيتان فى الإتحاد السوفياتي و الصين قطيعة فى مسار التاريخ و غيّرت إلى الأبد توجه المجتمع الإنساني.

إلى حينها تمثّل المسار التاريخي فى إستغلال الأقلّية التى تتحكّم فى الثورة و قوى الإنتاج المجتمع، و كذلك عمل الجماهير قامعة الشعب بواسطة السلطة السياسية و القوات المسلّحة و محافظة على النظام القائم . كان مسار التاريخ يسير بحيث كلّما وجدت ثورة إفتكّت أقلية السلطة و تحكّمت فى الإقتصاد خدمة لمصالحها الخاصّة . لكن مع الثورة الإشتراكية ، لأوّل مرّة ، لم يكن الرأسماليون و الملاّكون الإقطاعيون هم الذين إفتكّوا السلطة ، بل طبقة مثلت المنتجين للثورة الإجتماعية . و لأوّل مرّة صارت غالبية الجماهير تتحكّم فى مصيرها الخاص . بأعين المستغلّين ، كانت هذه الثورة بمثابة كابوس مديد و كالح عنه ما إنفكّوا يتحدّثون بحقد و رعب .

من الداخل و الخارج و بكلّ ما أوتيت من الجهد ، قاتلت البرجوازية للإطاحة بالدول الإشتراكية و نجحت أوّلا أواسط الخمسينات بالإتحاد السوفياتي و ثمّ فى 1976 بالصين . وبيّنت هتان الهزيمتان اللتان عرفتهما البروليتاريا أنّه تبقى للرأسمالية العالمية قاعدة مادية هامة و قوّة إيديولوجية .

و الآن يشير المستغِلّون إلى إنهيار الإتحاد السوفياتي فى بداية تسعينات القرن العشرين و ما تلاه من فضح لطبيعته الرجعية و الإضطهادية لأجل وأد كلّ أمل فى مستقبل مغاير و تحرّري . لكن ما هو الواقع ؟ الواقع هو أنّه أطيح بحكم البروليتاريا فى الإتحاد السوفياتي قبل عقود من ذلك ووقعت السلطة بين أيدي الطبقة البرجوازية الجديدة . وحينها أعلن الشيوعيون عبر العالم بقيادة ماو تسى تونغ هذا أمرا هاما . و كان إنهيار الإتحاد السوفياتي بالفعل إنهيار لبلاد رأسمالي و نتيجة لأزمة عميقة للنظام الرأسمالي . لقد كان إنهيار الإتحاد السوفياتي دليلا على إفلاس الهياكل الإقتصادية و السياسية لرأسمالية الدولة الإحتكارية فى هذه البلاد. و لم يكن إنهيار الإتحاد السوفياتي سوى مؤشّر على أنّ الإتحاد السوفياتي الرأسمالي هُزم فى تنافسه مع الغرب الرأسمالي و لا شيء أكثر .

و اليوم ، لا وجود لبلد إشتراكي فى العالم . هذه حقيقة مُرّة إلاّ أنّ هذا يجب أن ينظر إليه فى إطاره التاريخي . فى المسار التاريخي لم تستطع أيّة طبقة صاعدة أن تقضي على الطبقات الرجعية بضربة واحدة . مثلا ، لقد إستغرقت البرجوازية بضعة مئات من السنين قبل أن تقدر فعلا على أن تعوّض الإقطاعية بالرأسمالية . و سيكون هذا أصحّ حتى خلال الإنتقال من العصر البرجوازي إلى عصر العالم الشيوعي بما أنّ هدف البروليتاريا ، خلافا للبرجوازية ، ليس تعويض طبقة إجتماعية بطبقة أخرى و إنّما القضاء على كافة الإنقسامات الطبقية. و الثورة البروليتارية مختلفة نوعيّا عن الثورات من النوع القديم وهي سيرورة معقّدة و طويلة الأمد.

هدف الثورة هو الإطاحة بالعبء الثقيل لعشرات آلاف السنين من المجتمع الطبقي من على كاهل الإنسانية . و بسبب طبيعتها ، ليس بوسع هذه الثورة التقدّم بإستمرار و دون تراجعات . لكن اليوم رغم الهزائم ، لم نعد إلى نقطة الإنطلاق . و تمثّل المكاسب الكبرى و التجارب الثمينة المراكمة خلال المائة و خمسين سنة من الصراع الطبقي لا سيما تركيز الإشتراكية ، مختزلة فى علم الماركسية – اللينينية – الماوية بما هو سلاح الطبقة العاملة الذى لا يقهر للتقدّم بالثورات البروليتارية المستقبلية .

متسلّحة بهذه المعرفة الثورية و معوّلة علي هذه التجارب و المكاسب ، شرعت البروليتاريا العالمية فى موجة واعية جديدة و جهود منظّمة لإفتكاك السلطة السياسية . و هذه الجهود يمكن مشاهدتها خاصّة فى تطوّر الأحزاب و المنظّمات الماركسية – اللينينية – الماوية فى شتى البلدان. و قد نجحت بعض هذه القوى فى الإنطلاق فى حرب ثورية لإفتكاك السلطة السياسية و ركّزت سلطة حمراء فى أجزاء من بلدانها ، و البعض فى سيرورة الإعداد لمثل هذه الحروب. و فى المجال العالمي قد شكّلت هذه القوى الحركة الأممية الثورية . و مهمّة هذا التنظيم الشيوعي العالمي هي المساعدة على تكوين أحزاب و منظّمات ماركسية – لينينية – ماوية و تعزيز تلك الموجودة . هدف هذه المنظّمة هو بناء أممية شيوعية جديدة متكوّنة من الشيوعيين الثوريين عبر العالم .

و اليوم ، أكثر تصميما من أي زمن مضى ، الطبقة العاملة فى إيران و حزبها الطليعي الثوري ، يجب أن ينهضا بمسؤوليهما التاريخية ألا وهي إفتكاك السلطة السياسية بقوّة السلاح . و يعدّ تشكيل الحزب الشيوعي و صياغة برنامجه مسائل مفاتيح حيوية فى هذه السيرورة . و ينهض هذا البرنامج على تجربة الثورات الإشتراكية فى القرن العشرين و على تجربة معارك البروليتاريا الطبقية ، و كذلك على النضال الثوري للشعوب عبر العالم بما فى ذلك فى إيران . و غاية هذا البرنامج هي عالم شيوعي رسم ماركس و إنجلز فى البيان الشيوعي ميزاته الأولى . وهذا البرنامج بمثابة نداء معركة لطبقتنا ضد النظام الرجعي الحاكم فى إيران و النظام الرأسمالي الإمبريالي ككلّ . و هذا البرنامج سلاح بأيدي كافة الذين يبحثون عن خطّ إيديولوجي – سياسي للتقدّم بالنضال التاريخي العالمي للطبقة العاملة و لتحقيق الظفر. و هذا البرنامج خطّة حرب و نداء للعمل يدعو الجيل الجديد من المقاتلين البروليتاريين لتحمّل مسؤولية إنجاز الثورة البروليتارية فى إيران و للمساعدة على تقدّم الثورة العالمية .

الماركسية – اللينينية – الماوية :

مرّت الثورة البروليتارية ومرّ تطوّر الماركسية عبر درب غير معروف قبلا، يزخر بالمنعرجات و الإلتواءات. وتطوّرت الماركسية فى ظلّ قيادة معلّمين مثل ماركس و لينين و ماوتسى تونغ فى خضمّ المواجهات مع الطبقات الحاكمة و الإستغلالية ، عبر النضال ضد التحريفية (التيارات البرجوازية صلب حركة الطبقة العاملة) ، فى خضمّ التمرّدات الجماهيرية الكبرى .

الماركسية :

قبل 150 سنة ،على خلفية مقاومة العمّال و النضال فى أوروبا نشأت الماركسية . و طبّق ماركس و رفيقه فى السلاح إنجلز نظرة و منهج ماديين جدليين لدراسة التاريخ البشري و أنجزا ثورة فى التفكير التاريخي الإنساني . و إلى ذلك كانت كلّ النظرات بشأن ركائز المجتمع رأسا على عقب فعرضا ماركس و إنجلز فهما حقيقيّا لهذه الركائز للمرّة الأولى تاريخيّا.

لقد شرح ماركس أنّ الناس فى سيرورة إنتاج و إعادة إنتاج حاجياتهم المادية يدخلون فى علاقات إجتماعية و أهمّ من ذلك فى علاقات إنتاج و عبر التاريخ ، إتخذت هذه العلاقات أشكالا متنوّعة وفق مستوى تطوّر قوى الإنتاج ، أي وسائل الإنتاج و المعرفة البشرية المنتجة فى كلّ فترة تاريخية . فقد إنتظم المجتمع الإنساني فى مرحلته الأولى فى شكل بدائي من الإنتاج الجماعي و فى تقسيم إجتماعي للعمل لم يكن إضطهاديّا فى طبيعته . لم تكن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج موجودة . و فى منعطف تاريخي معيّن و نتيجة للإنتاج النامي و لمراكمة الفائض ، أضحت فئة من المجتمع تملك وسائل الإنتاج و تملك ذلك الفائض متمتّعة بموقع ذى إمتيازات فى علاقة بالفئات الأخرى من المجتمع . و هكذا صار المجتمعالإنساني مجتمعا طبقيّا . و الطبقات مجموعات بشرية مختلفة تتميّز أكثر ما تتميّز بعلاقاتها بوسائل الإنتاج و ما إذا كانت أم لا تملك أرضا ، مصانعا ، مواد أولية إلخ. و من العوامل المميّزة للطبقات عن بعضها البعض : الدور الذى تلعبه كلّ مجموعة فى سيرورة الإنتاج الإجتماعي أو بكلمات أخرى ،موقعها فى تقسيم العمل ، وفى النهاية ، القسم الذى تحصل عليه من الثروة المنتجة . و علاقات الإنتاج فى المجتمع الطبقي علاقات بين الطبقات . وبيّن ماركس أنّ البناء الفوقي للمجتمع ، أي ، المؤسسات السياسية و الإيديولوجية و الثقافية ، يقوم على هذه القاعدة عاكسا و حاميا لهذه العلاقات الطبقية . و البنية الفوقية السياسية و الثقافية تتحكّم فيها الطبقة المهيمنة إقتصاديّا على كلّ المجتمع . و شرح ماركس و إنجلز أنّ ظهور كافة أشكال الإضطهاد و الإستغلال بما فيها إضطهاد النساء مرتبط بظهور الإنقسام الطبقي للمجتمع الإنساني .

لقد قال ماركس إنّه فى كلّ حقبة ،مع تطوّر القدرة الإنتاجية للبشرية و تطوّر وسائل الإنتاج ، تصبح علاقات الإنتاج قديمة و رجعية و تتحوّل إلى حاجز أمام تطوّر قوى الإنتاج . لذا يجب تغيير هذه العلاقات و تعويضها بعلاقات جديد . و قد بيّن أنّ هذا التغيير لا يمكن أن يتجسّد إلاّ بعد الإطاحة العنيفة بالبنية الفوقية السياسية القديمة وتعويضها بالسلطة السياسية للطبقة الجديدة و ثقافتها. وتصبح الطبقة التى تمثّل قوى الإنتاج المتقدّمة ،من خلال الثورة ، الطبقة الحاكمة و بالإستناد إلى هذه السلطة تركّز علاقات إنتاج جديدة . هذه هي الدكتاتورية الطبقية . و قد كشف ماركس و إنجلز حقيقة أنّ المجتمع الطبقي وُلد فى مرحلة معيّنة من تاريخ تطوّر المجتمع الإنساني و سيضمحلّ فى مرحلة أخرى . و بالتحليل العلمي للرأسمالية ، دلّلا على أنّ هذا النظام هو آخر شكل من المجتمع الإنساني أين توجد الإنقسامات الطبقية و العداء الإجتماعي . و بتجاوز الرأسمالية و التغيير الإجتماعي الجوهري ستقضى البروليتاريا على كافة أشكال الإستغلال و الإضطهاد و كافة الإختلافات الطبقية .

و فى مؤلفه التاريخي ، رأس المال ، كشف ماركس أسرار الإستغلال و مراكمة رأس المال . فالرأسمالية لا تعتمد فقط على الإنتاج السلعي الواسع بل ميزها هي أنها حوّلت قوّة العمل (قدرة الإنسان على العمل) إلى سلعة . يبدو أنّ العامل و الرأسمالي يدخلان فى تبادل متساوي الواحد مع الآخر، لكن بتحليل نافذ دلّل ماركس على أنّه حتى ولوأنّ الرأسمالي يشترى قوّة عمل العامل، فإنّ هذا الأخير ، فى سيرورة الإنتاج ، ينتج قيمة أكبر من قوّة عمله. و هذه القيمة المضافة يتملكها الرأسمالي و تمثّل مصدر فائدته. هذا هو جوهر إستغلال العامل من قبل الرأسمالي . و يستعمل الرأسمالي فائض القيمة هذا لينطلق فى جولة جديدة من الإستغلال و المراكمة . بإختصار ، إنتاج القيمة و فائض القيمة خاصّة هو القوّة المحرّكة للمراكمة الرأسمالية .

و لاحظ ماركس و إنجلز أنّ الرأسمالية لأوّل مرّة جعلت قوى الإنتاج قوى إجتماعية و أنّه مع التطوّر غير المسبوق لقوى الإنتاج ، لأوّل مرّة فى تاريخ الإنسانية ، صار من الممكن أن يوفّروا (بصفة كافية و متصاعدة) ليس الحاجيات المادية لكافة أعضاء المجتمع فحسب ، بل كذلك للتطوّر المستمرّ لقدراتهم الجسدية و الذهنية . و يظلّ هذا فى نطاق الإمكانية طالما أنّ ملكية

وسائل الإنتاج و تملك الثروة المنتجة يظلاّن خاصين . و التناقض بين الإنتاج ذى الطبيعة الإجتماعية و التملك الفردي هو التناقض العدائي الذى يمثّل القوّة المحرّكة للثورات الإجتماعية لتحطيم الرأسمالية و تعويضها بالرأسمالية .

و مسؤولية هذه الثورة الإجتماعية تقع على عاتث الطبقة العاملة. بإيجادها للطبقة العاملة (أو البروليتاريا) فى الواقع أوجدت الرأسمالية حفاري قبرها . و الطبقة العاملة هي الطبقة الأولى فى التاريخ التى ستنظّم الإنتاج على أساس إلغاء كلّ أنواع إستغلال ثسم من المجتمع من قبل قسم آخر . و لهذا ، ستضمحلّ الطبقة العاملة بدورها . هذا هو الإختلاف التاريخي بين البروليتاريا و الطبقات الأخرى . إنّ الطبقة العاملة رائدة تحرير الإنسانية .

و شدّد ماركس على أنّه حتى و لو أنّ العمّال يجب أن يناضلوا بلا هوادة للحيلولة بينهم و بين سحقهم تحت عجلات الرأسمالية ، فإنّ نضالهم لا يجب أن ينحصر فى مطالب تحسين ظروف العمل و أجور أعلى فى إطار النظام القائم . قال إنّه ينبغى أن يعترف العمّال بالمصالح العليا لطبقتهم و النضال من أجل الإطاحة بالرأسمالية و تركيز مجتمع شيوعي . و على وجه الخصوص ، فضح ماركس و إنجلز التيارات البرجوازية فى صفوف حركة الطبقة العاملة التى تحدّد هدف نضال هذه الطبقة فى أجور أعلى و مطالب رعاية صحية و التى تدعو الطبقة العاملة إلى تبنّى الوسائل السلمية . فى بيان الحزب الشيوعي ، يحدّدان مثل هذه الإستراتيجيا الثورية للطبقة العاملة : إفتكاك السلطة السياسية عبر العنف لتركيز دولتها الخاصّة التى هي ليست غير دكتاتورية البروليتاريا . هذا هو طريق الثورة الشيوعية ، ثورة وفق ماركس فى الصراع الطبقي فى فرنسا ، هي " القطيعة الأكثر جذرية مع علاقات الملكية التقليدية فلا عجب أنّ تطوّرها يعنى أنّها القطيعة الأكثر جذرية مع الأفكار التقليدية ...الشيوعية هي الإعلان عن تواصل الثورة ، إعلان عن أنّ دكتاتورية البروليتاريا هي المرحلة الإنتقالية الضرورية إلى إلغاء كلّ الإختلافات الطبقية عامة و إلغاء كلّ العلاقات الطبقية التى تستند إليها ، و إلغاء كلّ العلاقات الإجتماعية التى تتناسب معها ، و تغيير كلّ الأفكار القائمة على هذه العلاقات الإجتماعية [مقتطف مترجم من النصّ الفارسي إلى الأنجليزية – المترجم إلى الأنجليزية].

و شدّد ماركس و إنجلز على أنّه حتى رغم تقسيم البرجوازية للعالم إلى أمم ، فإنّ البروليتاريا ، خلافا لطبقات أخرى فى المجتمع المعاصر ، يجب أن تمتلك وجهة نظر عالمية لأنّ الرأسمالية نظام عالمي و البروليتاريا هي كذلك طبقة عالمية واحدة تكمن مصالحها فى إرساء عالم شيوعي. و على أساس هذه النظرة ، قاد ماركس و إنجلز تشكيل المنظّمة العالمية للبروليتاريا من مختلف البلدان : الأممية الأولى .

و أعار ماركس وإنجلز إنتباها كبيرا لمسألة النضال المسلّح و قوانين الثورة العنيفة فى سيرورة تغيير المجتمع من مرحلة تاريخية إلى أخرى . و شرح إنجلز بصورة خاصة ،الأسلحة المعاصرة و إستراتيجيا الحروب المعاصرة و إستخلص دروسا من الإنتفاضة المسلّحة للطبقة العاملة ضد حكم رأس المال .

وأثرت التجربة الثورية للبروليتاريا فى كمونة باريس فهم ماركس و إنجلز و عمّقته . ففى 18 مارس 1871 ، نهضت البروليتاريا و الجماهير الثورية فى باريس رافعين السلاح ضد الحكم الرجعي للبرجوازية . و أعلنت كمونة باريس ولادتها . و أوّل محاولة بروليتارية للإطاحة بالبرجوازية و تركيز دكتاتوريتها ذات أهمّية تاريخية عالمية . و سحق العمّال المسلّحون القوات المسلّحة التابعة للبرجوازية . و حلّت النظام البرلماني البرجوازي و عوّضته بأجهزة سلطة شعبية لها أيضا سلطة قضائية و تنفيذية . و سعت الحكومة لتعويض الجيش الدائم بتسليح

الجماهير الشعبية . و جرى تركيز الأجور المتساوية للعمّال و الموظّفين الحكوميين . و تعرّضت سلطة الكنيسة الإقتصادية و الأدبية للهجوم لكن حياة الكمونة كانت قصيرة وبعد شهرين ونصف الشهر ، أغرقت فى الدماء من قبل الجيش البرجوازي . و عند تلخيص كمونة باريس ، صرّح ماركس و إنجلز بانّ "الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتفي بالإستيلاء على آلة الدولة الجاهزة و أن تحركها لأهدافها الخاصّة " بل يجب عليها أن تحطّمها و تخلق بدلا عنها دكتاتوريتها الثورية الخاصّة و أشارا إلى أنّ الكمونة لم تستفد إلى أقصى حدّ من إنتصارها حيث قصّرت فى قمع الثورة المضادة و لم تصادر المؤسسات المالية الكبرى مثل البنك الفرنسي . و علاوة على ذلك ، لم تتوحّد الكمونة مع جماهير الفلاحين و هكذا لم تستطع أن تستنهض دعمهم لها . ز حتى وإن دامت الكمونة فقط 72 يوما ، فإنّ مكاسبها فى تركيز دكتاتورية البروليتاريا و الدفاع عنها أبدية .

اللينينية :

ثورة أكتوبر

والمحاولة الثانية لإفتكاك البروليتاريا للسلطة السياسية جدّت فى 1917 فى روسيا. فثورة أكتوبر قد أطاحت بدولة البرجوازية و الملاكين العقّاريين . و دشّن تركيز دكتاتورية البروليتاريا عصرا جديدا فى تاريخ حركة الطبقة العاملة عالميّا . فى ظلّ قيادة الطليعة الشيوعية أي الحزب البلشفي عبّأت البروليتاريا الجماهير فى جيش أحمر و من خلال إنتفاضة مسلّحة جماهيرية حطّمت الجيش الدائم لدولة القيصر ثمّ خاضت حربا أهلية كبرى لثلاث سنوات ضد القوات المسلّحة للثورة المضادة و جيوش 14 بلدا إمبرياليّا غازيا . و طوّر فلاديمير إيليتش لينين الماركسية إلى مرحلة جديدة أرقي وذلك فى سيرورة قيادة الحركة البروليتارية الثورية فى روسيا وفى النضال ضد التحريفية داخل روسيا و كذلك ضمن الحركة الشيوعية العالمية . و من ضمن عديد مساهمات لينين تحليله لتطوّر الرأسمالية إلى مرحلتها النهائية و الأعلى ، الإمبريالية . وبيّن لينين أنّ الرأسمالية فى مرحلتها الإمبريالية بينما تحافظ على مميّزاتها الأساسية ،لها ديناميكيتها الخاصة فى علاقة بمرحلتها الأولى و صارت سيرورة الإستغلال و المراكمة عالمية بشكل متصاعد. و قال إنّ الإمبريالية تتميّز بتطوّر رأس المال الإحتكاري وهيمنته ، فى تعارض مع وحدات صغيرة من رأس المال . و ميزة أخرى للإمبريالية هي تشكيل رأس المال المالي عبر دمج الرأسمال الصناعي و الرأسمال البنكي . وهكذا تشكّلت مراكز أساسية إحتكارية ضخمة لا تتحكّم فى كافة قطاعات إقتصاد بلد معيّن فحسب ، بل يمكنها أنتضع إقتصاد كلّ بلدان العالم و مناطقه تحت تأثيرها . و ميزة هامة للإمبريالية هي تصدير رأس المال . و حلّل لينين أنّه مع نشوء الإمبريالية ، لم يعد تصدير السلع أهمّ نشاط إقتصادي عالمي جوهري لرأس المال و إنّما يعوّض بتصدير رأس المال إلى بلدان أخرى فى شكل إستثمارات و قروض مباشرة و أشكال أخرى . لقد وسّعت الرأسمالية تطوّر الرأسمالية إلى المستعمرات و اشباه المستعمرات و دمجت أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية و ربطتها بها .

و رغم أنّ تطوّر الرأسمالية إلى الإمبريالية صار بشكل متصاعد معولما و دمجت عدّة مناطق مختلفة فى سيرورة عالمية من المراكمة الرأسمالية ، فإنّ رأس المال حافظ على طابعه القومي . فى عصر الإمبريالية ، إشتدّ التنافس بين الرساميل و إتخذ شكلا ممركزا فى النزاعات بين الدول الإمبريالية . و تجسّد هذا التنافس فى العصر الإمبريالي بصورة متكرّرة فى شكل حروب.

دون تحليل للإمبريالية منغير الممكن رسم إستراتيجيا و تكتيك الثورة البروليتارية . و على أساس هذا التحليل ، صاغ لينين توجهات إستراتيجية هامة للثورة فى مختلف البلدان . و شدّد على أنّ العالم منقسم إلى حفنة من البلدان الإمبريالية و عديد البلدان المضطهدة ، و هذه ميزة أساسية

للإمبريالية . و أشار إلى أنّ الثورة الإشتراكية فى البلدان الإمبريالية ليست ممكنة دون مساندة نضالات التحرّر فى البلدان التى تضطهدها الإمبريالية . و مثل هذه المساندة مهمّة بروليتارية أمميّة . فقد بيّن لينين أنّ قاعدة الثورة البروليتارية فى ظلّ الإمبريالية قد توسّعت . وهو بالفعل عصر الإمبريالية و الثورة البروليتارية . و حتى فى البلدان المتخلّفة الواقعة تحت هيمنة الإمبريالية بعلاقات ما قبل رأسمالية منتشرة ، فإنّ النضال الثوري فى ظلّ قيادة البروليتاريا لا يمكنه أن يبلغ الإستقلال عن الإمبريالية ويجتثّ العلاقات ما قبل الرأسمالية فقط بل يمكنه أيضا أن ينجز الإنتقال إلى الإشتراكية . و تمثّل هذه الثورات إلى جانب الثورات الإشتراكية فى البلدان الرأسمالية ، تياري الثورة البروليتارية العالمية .

و علاوة على ذلك ، أشار لينين إلى تغيّر له دلالته حدث مع نشوء الإمبريالية فى مكوّنات الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية المتقدّمة و عرض كون البرجوازية كانت قادرة على شراء قسم صغير من الطبقة العاملة فى البلدان الإمبريالية مستعملة الأرباح الهائلة التى تحققها بالإستغلال و النهب العالميين ، و تحويلها إلى أرستقراطية عمالية . و هذه الفئة ذات الإمتيازات لا تدافع فى أحسن الأحوال إلاّ عن سياسات إصلاحية . ومن جهة أخرى ، الفئات الدنيا من الطبقة العاملة فى البلدان الإمبريالية هي القاعدة الإجتماعية للثورة البروليتارية و الأممية البروليتارية .

لقد كانت الأرستقراطية العمّالية القاعدة المادية للتحريفية فى غالبية الأحزاب الديمقراطية الإشتراكية المشكّلة للأممية الثانية . حينما إندلعت الحرب العالمية الأولى فى 1914 وقفت هذه الأحزاب إلى جانب البرجوازية الإمبريالية فى بلدانها الخاصة و رفعت شعار " الدفاع عن الوطن " و عوض التشجيع على الوحدة الأممية و الرفاقية فى صفوف العمّال والجماهير المضطهَدة للبلدان المشاركة فى الحرب ، نشروا بذور الإنقسام و العداوة فى صفوف الطبقة العاملة العالمية . و فى نفس الوقت ، أنكرت هذه الأحزاب الطبيعة الحقيقية للدولة كوسيلة قمع طبقة لطبقة أخرى ، و أنكرت الحاجة إلى الإطاحة العنيفة بالدولة البرجوازية و تركيز دكتاتورية البروليتاريا . و أثناء الحرب العالمية الأولى ، ظهرت أوضاع ثورية فى عديد البلدان الرأسمالية لكن هيمنة التحريفية على أحزاب الأممية الثانية قادت إلى إجهاض الثورة فى هذه البلدان . و على عكس هذه الأحزاب ، إتبع الحزب البلشفي سياسة الإنهزامية القومية الثورية و رفع شعار تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية قائدا الثورة الروسية إلى الإنتصار . و خاض لينين نضالا عسيرا لفضح تحريفيي الأممية الثانية و على رأسهم كارل كاوتسكي و عزلهم . و لعب هذا النضال دورا حيويّا فى تشكيل الأممية الشيوعية الثالثة .

و فى أتون هذا الصراع الطبقي ، طوّر لينين الفهم الماركسي للوسيلة الحيوية للثورة البروليتارية أي الحزب الطليعي . و طوّر فهما صحيحا للعلاقة بين الوعي الشيوعي و الحركة العفوية ، و العلاقة بين الطليعة القائدة و الجماهير . و لم يكن هذا التطوير لهذا الفهم الصحيح ممكنا دون النضال ضد التيّار الليبرالي البرجوازي فى صفوف حركة العمّال الروسية وهوالتيّر الذى أطلق عليه لينين إسم " الإقتصادوية " . و كانت الإقتصادوية تتعارض مع النضال السياسي المخطّط للطبقة العاملة لإفتكاك السلطة و بذل قصاري الجهد لتقليص الحركة إلى نضال من أجل تحسين ظروف عيش العمّال . و أنكر الإقتصادويّون الحاجة إلى نظرية ثورية و عارضوا الحاجة إلى حزب طليعي و طابعه الثوري و دوره القيادي فى إنجاز الثورة البروليتارية . وبيّن لينين أنّ الوعي الناجم عن النضال العفوي للعمّال ليس وعيا شيوعيّا . و شدّد على أنّ الطبقة العاملة لا يمكنها و لا ينبغى أن تركز فحسب أو بالأساس على معارك حول النضال الإقتصادي ، بل يتعيّن عليها أن تنهض فى نضال شامل ضد النظام الرأسمالي و تقاتل ضد كافة أشكال الإضطهاد التى يعاني منها العمال و كافة الطبقات و الفئات الشعبية الأخرى . و يترتّب عليها أن تولي الإنتباه إلى جميع مظاهر المجتمع و تتعلّم كيفية تحديد مصالحها الطبقية فى كلّ مسألة إجتماعية همّة و فى

كلّ حدث عالمي . بهذه الطريقة و حسب يمكن للعمّال أن يفهموا طبيعة النظام الحاكم و الطبقات المستغِلّة و أن يكسبوا القدرة على توحيد الجماهير المضطهدة وقيادتها فى ظلّ راية الثورة البروليتارية . و شدّد لينين على أنّ تشكيل الوعي الثوري للطبقة العاملة و تقدّم الصراع الطبقي لطبقتنا غير ممكن فى غياب الحزب الشيوعي الطليعي . و ينبغى أن يمثّل هذا الحزب وجهات نظر ومصالح البروليتاريا و يحمل وجهات النظر الشيوعية إلى نضالات الجماهير من أجل رفع مستوى نضالها العفوي إلى حركة ثورية واعية . و أرسي لينين المبادئ التنظيمية لمثل هذا الحزب . و على الحزب الطليعي أن ينتدب الثوريين ليس من ضمن صفوف البروليتاريا فقط و إنّما من كافة الفئات و يجب أن يوحّدهم على أساس النظرة الشيوعية و الإستراتيجيا المشتركة و البرنامج السياسي و يجب أن يكرّسوا حياتهم لهدف تحرير البروليتاريا. و ينبغى أن يكون للحزب تنظيم منضبط قوي و خلفية سرّية مع القدرة على الصمود فى وجه قمع الطبقات العدوّة و ضمان إستمرارية النضال الثوري . و حينها فقط يكون للبروليتاريا مركز قيادتها الثورية يمكنها من أن تبحر عبر منعرجات و إلتواءات الصراع الطبقي و تشرك الجماهير بصفة واسعة فى الصراع الثوري لتحطيم الدولة و إفتكاك السلطة السياسية . و دون مثل هذا الحزب كمركز قيادة للطبقة العاملة الروسية لم تكن ثورة أكتوبر لتنجح .

لقد هزّت ثورة أكتوبر 1917 العالم هزّا . و غزى العمّال و الفلاحون فى الإتحاد السوفياتي المؤسس حديثا المسرح السياسي . و تقدّمت النساء على نطاق واسع و كسبن حقوقا سياسية و إجتماعية و إقتصادية غير مسبوقة ؛ و إنخرط كبير الإنخراط فى السياسة و الإنتاج . و كسبت الأمم المضطهَدة التى كانت لقرون سجينة روسيا القيصرية الشهيرة بأنّها سجن الأمم ، كسبت حقّ تقرير المصير . و تشكّلت دولة متعدّدة القوميات على أساس المساواة بين الأمم و القوميات و اللغات. و جرت مصادرة أملاك الطبقات المستغِلة و رُكّزت الملكية العامة للدولة . و رسم أوّل مخطّط للإقتصاد الإشتراكي ووضع موضع التنفيذ. و غدت عجلة الإنتاج تدور لتوفّر حاجيات المجتمع . و على الفور أعلن لينين تشكيل الأممية الثالثة (الكومنترن) و أرسي مراكز القيادة العامة للثورة البروليتارية العالمية مع مشاركة ممثلي الأحزاب الشيوعية الثورية من مختلف البلدان. و ركّزت الدولة السوفياتية علاقات مع الحركات الثورية و حركات التحرّر الوطني وساعدتها عبر العالم على قاعدة وجهة النظر والسياسات الأمميّة . و إثر وفاة لينين ، خاض ستالين صراعا إيديولوجيّا و سياسيّا هاما ضد التروتسكيين و غيرهم الذين إدّعوا أنّ المستوى المتدنّى لقوى الإنتاج فى الإتحاد السوفياتي و أنّ غالبية السكّان من الفلاحين و العزلة العالمية للبلاد تجعل من غير الممكن التقدّم فى بناء الإشتراكية . و إجتثّ عمليّا عشرات ملايين العمّال و الفلاحين الفقراء النظام الرأسمالي القديم و قطعوا أشواطا كبرى نحو المشركة و إيجاد نظام إقتصادي جديد متحرّر من الإستغلال . ووسّعت هذه الإنتصارات تأثير الماركسية – اللينينية ورفعت من سمعة الإتحاد السوفياتي على المستوى العالمي . و مع ذلك ، و رغم هذه الإنتصارات ، عرفت التطوّرات الإشتراكية الكبيرة فى نهاية العشرينات و الثلاثينات نقاط ضعف و هنات جدّية . و العديد من نقاط الضعف هذه مردّها نقص التجربة التاريخية و كذلك محاصرة و تحطيم الغزو الإمبريالي للإتحاد السوفياتي . لكن بعض الأخطاء السياسية الجدّية إنضافت إلى هذه المشاكل . و تلخيص هذه الأخطاء و التعلّم منها وقع على عاتق الشيوعيين الصينيين بقيادة ماوتسي تونغ .

الماوية :

الثورة الصينية

حدثت الثورة البروليتارية المظفّرة فى الصين لثلاثة عقود بعد ثورة أكتوبر فى روسيا . و سنوات قبل الإنتصار ، جلبت طلقات مدافع ثورة أكتوبر الماركسية – اللينينية إلى الثورة الصينية . و فى نفس الوقت ، رسمت الأممية الشيوعية فى ظلّ قيادة لينين الخطوط العريضة لإستراتيجيا الثورة البروليتارية فى البلدان المستعمرة و شبه المستعمَرة . لكن للقيام بالثورة فى بلد شبه إقطاعي ، تهيمن عليه الإمبريالية يجب معالجة تناقضاته الخاصة . بالتطبيق الخلاّق للماركسية – اللينينية على الظروف الخاصة للبلاد ، طوّر ماو تسى تونغ ، قائد الحزب الشيوعي الصيني بنجاح نظرية و إستراتيجيا الثورة البروليتارية فى الصين . و أشار ماو إلى أنّه بالرغم من إنتشار العلاقات ما قبل الرأسمالية ، لا حاجة إلى ثورة ديمقراطية برجوازية تقود إلى حكم البرجوازية و تركيز الرأسمالية . و يرتهن تحرير الجماهير بإنتصار الثورة الديمقراطية الجديدة فى ظلّ قيادة البروليتاريا . و ستنهي هذه الثورة هيمنة الإمبريالية و تثوّر النظام الإجتماعي و تحدّث الإقتصاد و العلاقات الإجتماعية ما قبل الرأسماليين و بهذه الطريقة ستمهّد الطريق للإشتراكية . و بيّن ماو أنّ الثورة البروليتارية فى هذه البلدان سيرورة واحدة من مرحلتين . وتتميّز فيها المرحلة الأولى بالنضال لأجل الإطاحة بالإمبريالية و الإقطاعية و الرأسمالية البيروقراطية . و عند إنجاز هذه المرحلة ، ستمضي الثورة مباشرة إلى المرحلة الإشتراكية . فى الثورة البروليتارية ، لا سيما خلال المرحلة الأولى من الضروري تشكيل جبهة متحدة واسعة من كلّ الطبقات و الفئات التى يمكن توحيدها ضد الإمبريالية و الإقطاعية و الرأسمالية البيروقراطية . و العامود الفقري لهذه الجبهة يتكوّن من وحدة العمّال و الفلاّحين (أساسا الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا) . و الجبهة الشعبية المتحدة و كلّ نضال ثوري يجب أن تقودهما البروليتاريا و حزبها .

فى سيرورة قيادة الحرب الثورية فى الصين ، طوّر ماو تسى تونغ تعاليم الثورة البروليتارية و إستراتيجيتها العسكرية على نحو شامل و نوعي . و لخّص حقيقة يومية فى المجتمع الطبقي فى جملة معبّرة جدّا لا يمكن نسيانها : " تنبع السلطة السياسية من فوّهة البندقية " .

و على أساس الممارسة المظفّرة للثورة الصينية ، رسم خطوطا عريضة لإستراتيجيا الثورة فى البلدان التى تهيمن عليها الإمبريالية . و هذه الإستراتيجيا تسمّى حرب الشعب. و بناء على هذه الإستراتيجيا ، يمكن لبروليتاريا هذه البلدان أن تشرع فى الحرب الثورية فى منطقة ما و تطوّرها بالإعتماد على الجماهير ،بغاية إفتكاك السلطة عبر البلاد بأسرها . و أشار ماو إلى أنّ الظروف الموضوعية لتبنّى إستراتيجيا حرب الشعب هي أنّه يوجد عامة وضع ثوري فى هذا النوع من البلدان. و هذا الوضع هو نتيجة الهيمنة الإمبريالية و الفقر و القمع الشديد الذى يبقى قطاعات عريضة من السكّان بإستمرار فى حالة تمرّد . و فضلا عن ذلك ، عادة ما تكون الطبقات الحاكمة لمثل هذه البلدان غارقة فى الإنقسامات و النزاعات الداخلية الجدّية و تعوزها قاعدة إجتماعية صلبة. ووجود العلاقات ما قبل الرأسمالية و قوى إنتاج متخلّفة و صعوبات للدولة فى إحكام قبضتها على المناطق الريفية النائية يوفّر ظروفا مناسبة للإنطلاق فى الحرب الثورية و مواصلتها و توسيعها . و يمكن للجيش الشعبي فى ظلّ قيادة الحزب الشيوعي أن يتحوّل من قوّة صغيرة ضعيفة إلى قوّة كبيرة وقويّة بتكريس إستراتيجيا و تكتيكات صحيحة . يمكن أن ينطلق من حرب أنصار محدودة فى المناطق الريفية و يُوسّع تدريجيّا نشاطاته ،و يمكن أن يشيّد المناطق الريفية لتصبح مصدرا للمساندة الإقتصادية و السياسية و العسكرية ،و تركيز أشكال جنينية من السلطة السياسية الجديدة فى هذه المناطق و إنجاز ثورة زراعية لتحطيم علاقات الإنتاج القديمة . و طوال فترة مديدة و بتوسيع المناطق فى ظلّ سيطرته سيحاصر الجيش الشعبي

المدن إنطلاقا من الريف و فى نفس الوقت يعدّ ظروف شنّ إنتفاضات فى المدن للتمكّن من التحطيم الشامل للدولة الرجعية . و للمبادئ الأساسية لحرب الشعب صلوحية عالمية لدي الشيوعيين الثوريين فى كافة بلدان العالم . و هذه المبادئ هي : فى حرب الشعب الناس هم المحدّدون و ليست الأسلحة ؛ الحرب الثورية حرب الجماهير ؛ و العدوّ يقاتل على طريقته و نحن نقاتل على طريقتنا . و شدّد ماو أيضا على أنّ الحزب الشيوعي يجب أن يقود البندقية و لا يمكن أبدا السماح للبندقية بأن تتحكّم فى الحزب . و أتت هذه النظريّات نتيجة قيادة ماو تسى تونغ لحرب ثورية لعقود و نتيجة تلخيصه الجدلي لآلاف المعارك .

فى سيرورة تنظيم الثورة البروليتارية ، طوّر ماو الفهم الماركسي لحزب الطبقة العاملة الطليعي فى مختلف مظاهره . و من أهمّ هذه التطويرات مفهوم صراع الخطّين صلب الحزب الشيوعي . لقد عارض ماو الفكر السائد الذى يعتبر وحدة الحزب " متجانسة" . و شدّد على أنّ الإختلاف و الصراع بين الأفكار الصحيحة و الأفكار الخاطئة يحدث بإستمرار صلب الحزب و على أنّ ذلك حتمي الحدوث . و أحيانا سيقفز هذا الصراع إلى مستوى الصراع بين الخطّ الماركسي و الخطّ التحريفي . و يعكس هذا التناقض و الصراع التناقض بين الطبقات و بين الجديد و القديم فى المجتمع . و كلّما كانت النظرات الطبقية غير البروليتارية تنتصر فى الحزب ، ستتغيّر طبيعة الحزب. و شدّد ماو على أنّه يجب على الحزب أن يتطوّر عبر صراع الخطّين بين الخطّ الصحيح والخطّ الخاطئ ، و يصبح أكثر فأكثر ثورية ؛ و دون هذا الصراع ضد الأفكار الخاطئة ، ستنتهي حياة الحزب كطليعة البروليتاريا .

و وجه إنتصار الثورة الصينية فى أكتوبر 1949 صفعة قويّة للنظام الإمبريالي و فتح آفاقا جديدة لشعوب العالم . فقد نهض سكّان يعدّون مئات الملايين بقيادة الشيوعيين و أطاحوا بالنظام شبه المستعمر و شبه الإقطاعي ليتخلّصوا من الإستغلال و فى غضون سنوات قليلة ، إستأصلوا أمراض المجتمع القديم التى أثقلت كاهل المجتمع لقرون على غرار البطالة و الفقر و الدعارة و الإدمان على المخدّرات . و أضحى العبيد المأجورون و الأقنان سادة المجتمع . و حرّرت الثورة الزراعية ملايين من ربقة الإقطاعية . و تعرّضت العلاقات الأبوية و الشوفينية الذكورية القديمة إلى الهجوم و صدرت قوانين جديدة قائمة على المساواة بين الرجال و النساء فى مختلف المجالات . و أخذت ثقافة مناهضة للخرافة تزدهر . و بدأت حركة التعاونيّات و المشركة فى الريف تظهر. و بقواها التى لا تنضب سوّت الجماهير الجبال بالأرض و حفرت الأنهار و مهّدت الطريق للبناء الإشتراكي .

<u>مواصلة الثورة فى ظلّ دكتاتورية البروليتاريا :</u>

مثّل صعود التحريفيين إلى السلطة بقيادة خروتشوف و إعادة تركيز الرأسمالية فى الإتحاد السوفياتي أوّل هزيمة للبروليتاريا . و مدّ سرطان التحريفية جذوره فى الحزب الشيوعي السوفياتي منذ بضعة سنوات و كانت وفاة ستالين سنة 1953 و إستيلاء خروتشوف و زمرته على السلطة بمثابة الضربة القاضية . فكان ذلك صدمة للحركة الشيوعية العالمية . وفكّك التحريفيون دكتاتورية البروليتاريا من الداخل ووضعوا الربح فى المصاف الأوّل و بسرعة أعادوا تركيز الرأسمالية فى الإتحاد السوفياتي . و عالميّا ، تحت قناع صيانة " السلم العالمي" و بتعلّة أنّ الإمبرياليين قد صنعوا قنبلة ذرّية و أنّه بالتالي لم يعد ممكنا خوض الثورة المسلّحة ضدّهم ن دعوا البروليتاريا و الجماهير عبر العالم لخوض صراع " سلمي" ضد الإمبريالية الرجعية .

كان هذا أمرا خطيرا بالنسبة للحركة الشيوعية العالمية . و فى مقدّمة الشيوعيين الثوريين فى العالم ، إنبرى ماو تسى تونغ ليفضح طبيعة الحكّام السوفيات الجدد و حقيقة إعادة تركيز الرأسمالية هناك . فكان هذا نضالا معقّدا و كبيرا داخل الحركة الشيوعية العالمية . لكن أعظم مساهمة لماو تسى تونغ فى حركة الطبقة العاملة العالمية كانت تحليله و توفيره لحلول نظرية و عملية للمسائل الجديدة التى طرحها البناء الإشتراكي و الحيلولة دون إعادة تركيز الرأسمالية .

فى الخمسينات ، إلى جانب إفتكاك السلطة من طرف التحريفيين فى الإتحاد السوفياتي ، كان ماو يواجه مثل هذه القوى التى كانت تطلّ برأسها داخل الحزب الشيوعي الصيني . فخيض صراع شديد داخل الحزب الشيوعي الصيني حول توجّه المجتمع و طريق التطوّر الإقتصادي و السياسي و الثقافي . و وجد الشيوعيون الثوريون فى الصين فى مراكز قياداتهم العامة ديمقراطيين برجوازيين كانوا يرغبون فى إيقاف سيرورة التطوّر الإشتراكي إذ كانت هذه القوى ضد التحويل الثوري لعلاقات الإنتاج و تقوية و توسيع أشكال الملكية الإشتراكية و التعاونية ، معتبريها " تجاوزات " . و كذلك تحرّك أتباع الطريق الرأسمالي لإضعاف حكم البروليتاريا فى مجالات السياسة و الثقافة و التعليم وشجّعوا على نظرات الطبقات المستغِلّة و قيمها و نماذجها. و دفع الحدثان ماو تسي تونغ إلى دراسة طبيعة المجتمع الإشتراكي و تجربة البناء الإشتراكي فى الإتحاد السوفياتي و تلخيصهما بعمق . و قد واجه مشاكلا من مثل كيف أنّ البرجوازية تنشأ من أرضية المجتمع الإشتراكي و كيف و بالتعويل على أيّة تناقضات و عناصر يعاد إنتاجها ؟ لماذا وقف القادة الشيوعيون السابقون فى منتصف الطريق و تحوّلوا إلى برجوازية جديدة ؟ لماذا لم توجد مقاومة هامة للتحريفيين الخروتشوفيين ؟ كيف يمكن منع تفكّك المجتمع الإشتراكي و فساد الحزب و الدولة الثوريين ؟

إزاء الهجمات الإنتقامية و التحريفية من قبل خروتشاف ، دافع ماو عن مساهمات ستالين . لكن لأجل تحليل مشاكل المجتمع الشيوعي و إيجاد أجوبة ، كان عليه أن يلخّص الأخطاء الجدّية فى نظرة ستالين و ممارسته و يرسم خطّ تمايز . و من تركيز ملكية الدولة الإشتراكية فى الصناعة و الفلاحة ، إستنتج ستالين عن خطأ أنّ " فى الإتحاد السوفياتي لم تعد توجد طبقات متعادية " و أنّ المجتمع السوفياتي كان " خاليا من العداء الطبقي " . وهكذا رأي ستالين تهديد الدولة البروليتارية نابع فقط من المؤامرات و الغزو الإمبرياليين أو من عناصر البرجوازية القديمة . و مع ذلك ، ينشأ خطر إعادة تركيز الرأسمالية أساسا من البرجوازية الجديدة التى تتطوّر فى إطار المجتمع الإشتراكي ذاته و تتخفّى صلب هياكل الحزب الشيوعي و الدولة . لهذا السبب ، أخفق ستالين فى رؤية ضرورة خوض الثورة المستمرّة فى ظلّ الإشتراكية بتعبئة الجماهير البروليتارية من الأسفل و لم يستوعب الحاجة إلى الإنجاز المستمرّ للتغيير الثوري فى البنية الفوقية السياسية و الإيديولوجية للمجتمع و الأهمّ ، فى هيكل الحزب الشيوعي و الدولة. و إعتبر ماو تسى تونغ أنّ أخطاء ستالين نتيجة للتجربة المحدودة للبروليتاريا فى البناء الإشتراكي ، و كذلك نتيجة لتفكيره المادي الميكانيكي. و نجمت هذه الأخطاء عن إضعاف نضال البروليتاريا ضد البرجوازية الجديدة فى الإتحاد السوفياتي ما وفّر أرضية مناسبة للتحريفية لتتوطّد و تتوسّع .

و على أساس تحليل طبيعة المجتمع الإشتراكي و تجارب البناء الإشتراكي فى الإتحاد السوفياتي و الصين ، سلّط ماو الضوء على النقاط التالية و منهجها : إثر الإطاحة بالطبقات الحاكمة القديمة و إفتكاك السلطة السياسية من قبل البروليتاريا ،و إثر تحويل ملكية وسائل الإنتاج من الملكية الخاصّة للطبقة البرجوازية إلى الملكية العامة لدولة البروليتاريا و تحويل الرساميل الصغرى و الممتلكات الخاصّة إلى ملكية إشتراكية للدولة أو المجموعات التعاونية ، تظلّ هناك لامساواة هامة فى صفوف مختلف الطبقات فى المجتمع تنعكس فى شكل تناقضات طبقية و صراع طبقي. و قد أشار ماو إلى أنّ الإشتراكية ظاهرة متناقضة تنطوي على كلّ من بقايا الرأسمالية و بذور

الشيوعية . و يمثّل المجتمع الإشتراكي قفزة كبرى إلى الأمام ، فيه لم تعد قوّة العمل تشترى و تباع و لا يقع تحت هيمنة قوى طبقية معادية و غريبة وهو لا يخدم إنتاج و إعادة إنتاج ظروف إستغلال العمّال . لكن من هذا المجتمع تبقى لامساواة هامّة . و من أهمّ هذه التناقضات تلك الموجودة بين العمل الفكري و العمل اليدوي ، بين المدينة و الريف ، و بين الرجال والنساء، إلى جانب مظاهر من العلاقات الإقتصادية البرجوازية مثل الإختلافات فى الأجور و التبادل السلعي . و كلّ هذه اللامساواة الموروثة عن الماضي تسمّى " الحقّ البرجوازي " . وهي الأرضية المادية لتطوّر البرجوازية الجديدة فى صفوف المجتمع الإشتراكي و فى صفوف المجتمع الإشتراكي و فى إطار الملكية الإشتراكية . و شدّد ماو على أنّ الإشتراكية ليست نهاية الطريق و أنّ الطبقات و الصراع الطبقي ستظلّ موجودة طوال المرحلة الإشتراكية . و مع تركيز السلطة السياسية للطبقة العاملة ، يتغيّر ميزان القوى بين الطبقات و ظروف الصراع الطبقي . و يمكن للبروليتاريا بالتعويل على قوّتها الخاصّة أن تقلّص أرضية العداء الإجتماعي ؛ و هكذا نظرا لطبيعتها المتناقضة ، تواجه الإشتراكية طريقان هما التطوّر و التقدّم نحو هدف تركيز الشيوعية عالميّا أو التراجع إلى الرأسمالية .

و قد أفلح ماو تسى تونغ لأوّل مرّة فى تاريخ حركة الطبقة العاملة فى تطوير تفكير علمي و شامل حول الإقتصاد السياسي للإشتراكية و بينما تعلّم من الجوانب الإيجابية من البناء الإشتراكي فى الإتحاد السوفياتي ، قطع مع العديد من النظرات الخاطئة السائدة ضمن الشيوعيين السوفيات. و بوجه خاص ، دحض ماو المفهوم السوفياتي الذى ساوى بين تركيز الملكية العامة و بلوغ مستوى معيّن من تطوّر قوى الإنتاج . و عوض ذلك شدّد ماو على أنّ أشكال ملكية الدولة يمكن أن تتحوّل إلى قناع للعقلاقات البرجوازية ،محكّ ما إذا كان إقتصاد إشتراكي أم لا هو هل يتقدّم نحو تقليص الإختلافات واللامساواة أم بالعكس نحو تعزيزها.

فى تحليله المنير للصراع الطبقي فى ظلّ الإشتراكية ، شرح ماو تسى تونغ أين توجد نواة البرجوازية الجديدة (و ليس بقايا الطبقة المطاح بها أو المنتجين الصغار) و تبنى مركزها السياسي فقال " إنكم تقومون بالثورة الاشتراكية و بعد لا تعرفون أين توجد البرجوازية . إنها بالضبط داخل الحزب الشيوعي – أولئك فى السلطة السائرين فى الطريق الرأسمالي ".
و هذه الفئات من قادة الحزب و الدولة الذين إستبعدوا إستراتيجيا الثورة البروليتارية وسياساتها و أهدافها و تركيز الشيوعية و الذين أرادوا أن يحكموا البلاد على أساس تعزيز الإختلافات و إعادة تركيز الرأسمالية إنطلاقا من النواة المركزية للبرجوازية الجديدة ، هؤلاء هم التحريفيون .
إنّ صعود التحريفيين إلى السلطة فى بلد إشتراكي يعنى بلوغ البرجوازية الجديدة السلطة . و قد شدّد ماو على الحاجة إلى قيادة الحزب الشيوعي أثناء المرحلة الإشتراكية لكنّه قال إنّ هذا يتخذ شكلا مزدوجا لأنّ داخل الحزب هو المكان حيث تجد البرجوازية الجديدة عشّها. لهذا طوال المرحلة الإشتراكية الحزب هو المجال الحيوي للصراع الطبقي . و قد شدّد ماو على الدور الحيوي للبنية الفوقية (وعي الجماهير و الطبيعة الثورية للحزب و الثقافة و التعليم) فى الحفاظ على الدولة البروليتارية و تعميق الطبيعة الإشتراكية للقاعدة الإقتصادية للمجتمع .

و طوّر ماو الفهم الماركسي للطبيعة الإنتقالية و المتناقضة للمجتمع الإشتراكي و العلاقات الطبقية صلبه و شدّد على أنّ التقدّم فى البناء الإشتراكي و الحيلولة دون إعادة تركيز الرأسمالية ممكن فقط على أساس التطوير الواعي للصراع الطبقي و مواصلة الثورة . و طبّق هذا الفهم و المنهج على الصين الإشتراكية و قاد الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى ضد البرجوازية الجديدة داخل الحزب و الدولة البروليتاريين . فى ستينات القرن العشرين ، نجح التحريفيون فى كسب أرض صلبة فى صفوف الحزب الشيوعي و الدولة و إدارة بعض المصانع و كذلك بعض التعاونيات الريفية و المؤسسات التعليمية و النوادي الفنية و الثقافية . و أدّي تطبيق السياسات

البرجوازية فى هذه المجالات حيث كانت السلطة بأيدي التحريفيين إلى تفاقم التناقضات الإجتماعية و أدّى تطبيق القوانين التسلّطية فى المصانع إلى تصاعد معارضة العمّال للإداريين. و عمل أتباع الطريق الرأسمالي وسعهم للإبقاء على النساء فى وضع ثانوي و تبعي ، فى كلّ من السياسة و الإنتاج ووقفوا حاجزا أمام تحرّرهم الشامل و التام . و كانت النظرة المحافظة و المتصلّبة و الإنضباط البيروقراطي فى المؤسسات التعليمية خانقة و قامعة للشباب .و بالتعويل على معارضة الجماهير و تمرّدها ناداها ماو تسى تونغ إلى " إطلاق النار على مراكز قيادة " البرجوازية فى الحزب و الدولة الإشتراكية . و صرّح بأنّ " الثورة الثقافية شكل ووسيلة لإستنهاض أوسع الجماهير لفضح جوانبنا المظلمة فضحا شاملا وواضحا و من الأسفل" . خلال الثورة الثقافية ، فى ظلّ قيادة المركز الثوري للحزب الشيوعي ،نهض الملايين و مضوا أكثر فى تثوير المجتمع الإشتراكي . و أفرزت الثورة تغيّرات عميقة فى مجالات الإقتصاد و العلاقات الإجتماعية و التفكير . و عمّقت الجماهير العريضة من العمّال و ثوريون آخرون وعيهم الطبقي أثناء هذا النضال العظيم و رفعت من مستوى فهمها للماركسية – اللينينية – الماوية و صارت أقدر على ممارسة السلطة السياسية .

إبّان الثورة الثقافية ، تشكّلت لجان ثورية جديدة . و كانت هذه اللجان منتشرة من المستويات الأساسية المحلّية إلى أعلى أجهزة الحكومة . وتكوّنت من مزيج متنوّع من مختلف فئات الجماهير ، بتجارب متباينة و مجموعات عمرية مختلفة من العمّال بالساعد إلى العمّال بالفكر، والعمّال والإداريين ، و الحزبيين و غير الحزبيين . و صارت سياسة قارة بالنسبة للعمّال أن يساهموا فى الإدارة و بالنسبة للإداريين و الأخصّائيين وكذلك موظّفو الحزب و الدولة أن يشاركوا فى الإنتاج . و إستعملت تجربة العمال و مبادرتهم بإتجاه التجديد التقني و تشجيع الإنتاج بنجاح غير مسبوق. وتعزّزت الكمونات الشعبية التى تمثّل الأشكال المتقدّمة من الملكية الإشتراكية و العلاقات فى الريف و توسّعت . و أقيمت الدراسة و النقاشات و الصراع النظري و الفلسفي ضمن الصفوف العريضة لجماهير العمّال و الفلاحين و مزجت بالممارسة فى الإنتاج. و بُعث المثقفون و الكوادر إلى الريف و إندمجوا مع الجماهير . و لم يعد العلم و الفنّ إحتكارا على حفنة من النخبة بما أنّ الجماهير القاعدية ولجت هذه الحقول . و لأجل توفير الصحّة و الحاجيات الطبية للقاطنين بالريف ، جرى تطبيق سياسة تدريب أطبّاء و ممرضون من ضمن الجماهير كما جرى تشجيع " الأطبّاء ذوى الأقدام الحافية " و تطوير تجربتهم . و إنتشرت وحدات الميليشيا بهدف تسليح الجماهير . و أطلقت حركة تحرير النساء ضد التقاليد العنيدة و الإيديولوجيات الشوفينية الذكورية . و عامة ، خيضت صراعات هامة لتقليص الإختلافات الإجتماعية .

كانت الثورة الثقافية أوّل صراع جماهيري فى تاريخ الإشتراكية هدفه عن وعي تجاوز البرجوازية الجديدة التى تظهر صلب هياكل الدولة البروليتارية .لسنوات عشر أحبطت الثورة الثقافية محاولات البرجوازية الإستيلاء على السلطة و إعادة تركيز الرأسمالية فى الصين . كانت الثورة الثقافية شكلا ووسيلة لهذا الصراع و قبل أن تمنى بالهزيمة بلغت قمم تطوّرات جديدة غير مسبوقة فى مجال العلاقات الإقتصادية وكذلك فى البنية الفوقية السياسية و الإيديولوجية للمجتمع ، فاتحة أبوابا جديدة للتقدّم نحو الشيوعية . و كانت الثورة الثقافية جزء من النهوض الثوري لستينات القرن العشرين التى صعقت قارات ثلاث و كذلك الولايات المتحدة و بلدان أوروبا الغربية . و بالمقابل أثّرت بعمق فى التمرّد الثوري على النطاق العالمي . و على عكس " الإشتراكية " الخانقة للتحريفية فى الإتحاد السوفياتي ، قدّمت الثورة الثقافية للبروليتاريا و شعوب العالم صورة حيّة و ملهمة عن الإشتراكية .

فى بداية سبعينات القرن العشرين ، كان ماو تسي تونغ و رفاقه و من ضمنهم قادة مرموقين مثل تشانغ تشنغ و تشانغ تشن تشياو يعدّون لمعركة جديدة ضد أتباع الطريق الرأسمالي داخل الحزب و الدولة فى الصين . ونظرا لجزر النهوض الثوري عبر العالم فى ستينات القرن العشرين من جهة والتهديدات العسكرية و ضغوط الإمبريالية الإشتراكية السوفياتية ضد الصين ، من جهة أخرى، كسبت القوى التحريفية بقيادة دنك سياو بينغ مرّة أخرى أرضية و قوّة . و كان ميزان القوى عالميّا و داخل الصين يتحوّل إلى صالح التيّار البرجوازي و ضد الدولة البروليتارية . و إستغلّ التحريفيون وفاة ماو فى 1976 لينجزوا إنقلابهم المعادي للثورة . و داخليّا ، شرعوا فى تحطيم مكاسب الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى وفى إعادة تركيز الرأسمالية تحت شعار " أن تصبح غنيّا شيء عظيم " . و عالميّا ، تقدّموا بنظرية و إستراتيجيا " العوالم الثلاثة " الرجعية ، داعين البروليتاريا و الشعب إلى التعاون مع الدول الرجعية و الإمبرياليين الغربيين . هزيمة البروليتاريا و صعود أتباع الطريق الرأسمالي إلى السلطة فى الصين لم يقلّ أبدا الأهمّية التاريخية للثورة الثقافية . إنّ المشعل الذى أشعله ماو لإنارة طريق المستقبل لا يزال ينبعث منه النور . و يعدّ تطويره للفهم الماركسي – اللينيني – الماوي لدكتاتورية البروليتاريا و البناء الإشتراكي نقطة إنطلاق الطبقة العاملة عالميّا للتقدّم بالثورة البروليتارية فى المستقبل .

فى سيرورة قيادة الثورات الكبرى التى هزّت العالم ، طوّر ماو تسى تونغ الماركسية – اللينينية إلى مرحلة ثالثة و أرقى نوعيّا ، الماركسية – اللينينة – الماوية التى ليست مجموع أفكار القادة الكبار للبروليتاريا ، ماركس و لينين و ماو و وجهات نظرهم وسياساتهم و إنّما هي تقدّم و تطوّر النظرية الشيوعية منذ ماركس . إنّها ملخّص النضالات النظرية و العملية للطبقة العاملة أثناء المائة و خمسين سنة . و فى خضمّ الصراع الطبقي لتغيير العالم و فى سيرورة معرفة العالم و الطبيعة ، تضطلع الماركسية – اللينينية – الماوية بدور التليسكوب و الميكروسكوب فهي توفّر كلاّ من النظرة و الدقّة لطبقتنا . و هذه الإيديولوجيا لا يمكن إلحاق الهزيمة بها لأنّها صحيحة . إنّ التلخيص النظري وفهم التاريخ و تطبيق السياسات الصحيحة على أساس هذا العلم و الإيديولوجيا فى الممارسة الثورية هو سرّ الإنتصار التاريخي و الرائد للبروليتاريا العالمية . واليوم ، بالتعويل على هذا ، يمكن أن نعبّد طريقنا و مرّة أخرى أن نرسي بلدانا إشتراكية و نتقدّم بالثورة البروليتارية العالمية بصورة أعمق و أوسع .

السياسة و الثقافة و الإقتصاد فى المجتمع الإشتراكى :

الشيوعية العالمية والمرحلة الإنتقالية :

هدف البروليتاريا و أفقها هو إرساء الشيوعية العالمية . و فى ظلّ الشيوعية لا وجود للطبقات و الإنتاج السلعي و المال و علاقات الإضطهاد و الإستغلال و الإيديولوجيات و السياسات المتناسبة مع هذه العلاقات .و فى ظلّ الشيوعية مفاهيم مثل الفقر والحرب و البطالة لا مكان لها . و أيضا لن توجد أمم و حدود أو ديانات و ستضمحلّ كلّ أشكال الإضطهاد الجنسي و القومي و الديني . لن يكون الناس منقسمون بين من يقومون بالإدارة فحسب أو ينخرطون فى العمل الفكري و من يقومون بالعمل اليدوي فقط . فى ظلّ الشيوعية سيتمّ التخلّص من الطبقات و لن توجد مظاهر لامساواة طبقية أو جندرية أو قومية و سيضمحلّ جهاز الدولة كوسيلة لدكتاتورية طبقة على طبقة أخرى . و فى ظلّ الشيوعية لن توجد دولة و لن توجد أيّة أحزاب تنشط كممثّلة سياسيا لطبقات مختلفة . مع إلغاء الطبقات و اللامساواة الطبقية ، ستفقد مفاهيم مثل الدكتاتورية و الديمقراطية و اللامساواة و المساواة معناها و تضمحلّ . و لن يكون تقسيم العمل و لن تكون الإختلافات الجندرية فى المجتمع الشيوعي سببا لأي إمتيازات لإمرء نسبة للآخر أو لهيمنة فئة من المجتمع و إضطهاد و حرمان فئة أخرى . فى ظلّ الشيوعية يخدم المرء المجتمع حسب قدرته و ينال من المجتمع حسب حاجياته. و خلال سيرورة التعاون الطوعي والواعي ، ينخرط الناس فى الإنتاج و فى إعادة إنتاج حاجيات كلّ فرد . و مبدأ " من كلّ حسب قدراته إلى كلّ حسب حاجياته " يعنى أن هدف الناس العاملين ليس بقاءهم على قيد الحياة . و القدرة الإنتاجية و الوفرة فى ظلّ الشيوعية ستكون بلغت مستوى حيث الإمكانية المادية لمبدأ "الكلّ حسب حاجياته" ممكن التحقّق ؛ وسيكون الوعي الإجتماعي قد تطوّر إلى مثل هذا المستوى و يصبح الفهم الشيوعي معمّما إلى حدّ أنّ مبدأ " من كلّ حسب قدراته " سيتحقّق طوعيّا .لن توجد حاجة إلى القمع و لن يقبل أحد بالغشّ . فمثل هذه المفاهيم ستكون قد زالت إلى جانب الطبقات و العداء الطبقي و الدولة الطبقية ستحفظ فى متحف التاريخ . و القوّة القائدة و المحرّكة للمجتمع الشيوعي سيكونان التناقض بين الجديد و القديم ، و بين الصحيح و الخاطئ . لكن هذا لن يعني أنّ هذه التناقضات تناقضات و صراعات طبقية عدائية .

بفضل الثورات البروليتارية يشيّد العالم الشيوعي و الطبقة العاملة فى كلّ البلدان يجب أن تنظّم هذه الثورات و تتحرّك فى هذا الإتجاه بالإطاحة بالطبقات المستغِلّة . بيد أنّ البروليتارية ليس بوسعها ، فى ضربة واحدة أن تبلغ النصر عبر العالم قاطبة فالتطوّر غير المتكافئ للرأسمالية العالمية و جزر الثورة ومدّها فى بلدان مختلفة يجعل هذا غير ممكن . لذا بين المجتمع الرأسمالي و المجتمع الشيوعي تقع فترة إنتقالية طويلة ، فترة تغيير ثوري تسمّى الإشتراكية . و الإشتراكية هي الحكم السياسي للطبقة العاملة و تسمّى دكتاتورية البروليتاريا . و الإشتراكية مجتمع إنتقالي و فى تغيّر مستمرّ . و ما يحدّد توجه التطوّرات و خطوات تقدّم المجتمع الإشتراكي هو غايتها الشيوعية : هل يجب أن تقلّص الإختلافات الطبقية أم لا ؟ هل سيوجد صراع مستمرّ لتحطيم الإيديولوجيا و التفكير و العقائد القديمة التى تبرّر المجتمع الطبقي أم هل أنّ هذه الأفكار سيعاد إنتاجها بأشكال شتّى ؟ هل أنّ هذا المعيار هو المعتمد فى ما إذا ما كانت السياسات و الإجراءات فى المجتمع الإشتراكي تمثّل تقدّما نحو الشيوعية أم تشير إلى العودة إلى الرأسمالية ؟ و وجود الدولة البروليتارية الثورية عبر الفترة الإنتقالية ضروري لضمان صيانة المجتمع الإشتراكي وتقدّمه صوب الشيوعية العالمية .

الدولة البروليتارية : الديمقراطية و الدكتاتورية :

تحطّم البروليتاريا فى ظلّ قيادة حزبها الطليعي و من خلال الثورة الجماهيرية العنيفة جهاز دولة الطبقات الحاكمة . و بالتعويل على المؤسسات و المنظّمات التى قادت بنجاح سيرورة الثورة للإنتصار (أي الحزب الشيوعي و الجيش الأحمر و الجبهة المتحدة و المنظّمات الجماهيرية الوطنية و المحلّية) تبنى هيكلة السلطة السياسية عبر البلاد قاطبة .

و على عكس البرجوازية التى تدّعي أن دولتها تمثّل " الإرادة الشعبية " و تتحدّث عن " الديمقراطية للجميع " ، تصرّح البروليتاريا بوضوح بأنّ الدولة البروليتارية شأنها شأن الدولة البرجوازية فى هذا المضمار لها مظهران هما الدكتاتورية و الديمقراطية .الديمقراطية البرجوازية هي الدكتاتورية البرجوازية ضد البروليتاريا و الطبقات الكادحة الأخرى . و هذا يصحّ على لكلّ ما يسمّي ببلدان " العالم الثالث " ذات الأنظمة التى تقمع بصفة مفتوحة و وحشية و بإستمرار الجماهير و كذلك على الديمقراطيات البرلمانية الغربية . و دولة البروليتاريا بالعكس هي ديمقراطية للطبقة العاملة و جماهير الشعب و دكتاتورية ضد البرجوازية و أعداء الشعب . الجماهير الشعبية التى حرمت حق الحكم السياسي ، حق التحكّم فى سياسة المجتمع و إقتصاده و ثقافته ، و التى كانت مقموعة من طرف الدولة البرجوازية ، ستصبح سيدة المجتمع الحقيقية . سيكسب الكادحون الحرّية و حقوقهم الأساسية . و تشمل هذه الحقوق : حق التحكّم فى الإقتصاد و حق ممارسة السلطة فى كافة مجالات البنية الفوقية و حق مراقبة و قمع القوى العدوّة التى تسعى إلى إعادة تركيز الرأسمالية .

يسعى المنافقون البرجوازيون إلى تقديم الدولة على أنّها جهاز " محايد " " وسيط بين الطبقات الإجتماعية " . لكن لجميع الدول البروليتارية وأيضا البرجوازية طبيعة طبقية إقتصادية خاصة . ودكتاتورية الدولة البرجوازية مهما كان الشكل الذى تتخذه (عسكري ، ديني أم ديمقراطي من النمط الغربي) تمثّل أقلّية تهيمن على القاعدة الإقتصادية للمجتمع و تخدم مصالحها الخاصّة . و فى ظلّ هذه الدولة ، يحصل الذين ينتجون على أدنى حصّة من الثروة و الذين لا يشاركون فى الإنتاج يتملّكون الثروة و يراكمونها . و تحافظ السياسة و الإيديولوجيا و القانون و القمع على هذا الوضع . هذا من جهة و من جهة أخرى ، تفكّك دكتاتورية البروليتاريا نظام الملكية الخاصّة و تركّز نظام الملكية العامة و تخلق ظروفا حيث يحصل كلّ إمرء من الثورة الإجتماعية المنتجة حسب عمله . و توجد دكتاتورية البروليتاريا ظروف الإلغاء التدريجي لكافة الإختلافات الطبقية و الإجتماعية و كافة المؤسسات و الأفكار التى تعظّم و تعزّز هذه الإختلافات . و تناضل دكتاتورية البروليتاريا من أجل التقدّم بالثورة العالمية و إرساء عالم شيوعي . و سياسة دكتاتورية البروليتاريا و إيديولوجيتها و قوانينها و قمعها تخدم هذه الأهداف .

للدولة البروليتارية جيشها و إدارتها و قضائها و قوانينها الخاصين . و الجيش فى المجتمع الإشتراكي مختلف نوعيّا عن الجيش البرجوازي من حيث أن رتبه العسكرية ليست متميّزة بالإختلافات الطبقية و الطاعة العمياء . و يساهم هذا الجيش فى الإنتاج إلى جانب الجماهير . و الجيش الثوري تكمّله المليشيات الشعبية التى تمثّل الجماهير المسلّحة . و بما أنّ علاقات الإنتاج تُثوّر و قوى الإنتاج تتطوّر ، يغدو ممكنا تمضية وقت أقلّ فى إنتاج الحاجيات المادية للحياة و سيكون للجماهير مزيدا من الوقت للمشاركة فى المهام الإدارية و غير المنتجة الأخرى بما فى ذلك المليشيا . و إدارة الدولة البروليتارية مغايرة جوهريّا للجهاز البيروقراطي المنتفخ للبرجوازية و بفضل المشاركة الواسعة للجماهير فى إدارة مختلف مظاهر المجتمع ، ستكون أصغر بكثير . فى المجتمع البرجوازي ، توجد القوانين لصيانة الإختلافات الطبقية وهي ضد

البروليتاريا و الجماهير ؛ و فى المجتمع الإشتراكي ، هدف القوانين هو إلغاء الإختلافات الطبقية و جميع اللامساواة الإجتماعية وهي ضد الطبقات المستغِلّة .

الدولة و الحزب :

فى ظلّ الدولة البروليتارية ، للحزب الشيوعي دور قيادي رسمي و مؤسساتي . و إحدى التشويهات البرجوازية العادية هي " دولة الشيوعيين دولة حزب واحد و بالتالي الشعب محروم من المشاركة فى السلطة السياسية فى حين أن الدول الرأسمالية متعدّدة الأحزاب يتغيّر حكّامها و تتوفّر فرصة الحكم للجميع " . هذا محض نفاق فغير صحيح أنّ فى المجتمعات الرأسمالية توفّر لكلّ الطبقات فرصة الحكم ، بل إن مختلف الأحزاب الحاكمة تتكوّن من فئات مختلفة من البرجوازية ، و فى كلّ فترة جزء منها أو إئتلاف أحزاب يشكّل الحكومة . إنّ اللعبة الديماغوجية للبرجوازية التى تسمح للشعب بإختيار أحد أحزابها بين الفترة و الأخرى لا تغيّر شيئا . فعلى الدوام يقود الدولة لبّ من قادة البرجوازية – و فقط البرجوازية . و هؤلاء القادة إمّا يمثّلون الأحزاب الحاكمة الرسمية أو السياسيين غير الحزبيين و الإستراتيجيين الذين يقودون المؤسسات العسكرية و الإستخباراتية .

فى ظلّ الدولة البروليتارية يلعب جزء من الطبقة العاملة المنتظم فى الحزب الشيوعي الدور القيادي . و البروليتاريا ، على عكس البرجوازية ، تعلن هذا الأمر صراحة و تشرح الظروف الموضوعية لحتميته ، أي السبب هو الإختلافات و البون فى المجتمع الطبقي و العالم و صفوف الطبقة العاملة التى تنقسم بإستمرار إلى متقدّمين و غير متقدّمين – واعين وغير واعين . و بالنتيجة ، تكسب أقلّية من الطبقة وعيا طبقيّا قبل البقية و تفهم علميّا مهمّة البروليتاريا المتمثّلة فى القضاء على الإستغلال و الإضطهاد الرأسماليين و تركيز مجتمع شيوعي خالي من الطبقات. و هذه الفئة المتقدّمة تنتظم فى الحزب وتعمل كمراكز قيادة للطبقة العاملة .

لكن الدور القيادي للحزب فى الدولة البروليتارية لا يعنى جعل العمّال و الجماهير الكادحة الأخرى محايدين أو مغتربين عن ممارسة السلطة السياسية . بالعكس تماما ، يقود الحزب الشيوعي بإستمرار الجماهير لتشارك فى الإدارة الواعية السياسية و الإقتصادية و الثقافية لشؤون المجتمع ، و يقوّى و يعزّز أجهزة السلطة الشعبية على كافة المستويات ، بما فى ذلك فى أشكال مثل السوفياتات و المجالس و المنظّمات الجماهيرية و السلط المحلّية إلخ . و فضلا عن ذلك ، فى المجتمع الإشتراكي ، ليس الحزب الشيوعي فقط حزبا فى السلطة بل هو أيضا طليعة النضال الثوري ضد هذه المظاهر من السلطة التى صارت حاجزا أمام إلغاء الإختلافات و التناقضات الباقية من الماضي . و يشهد الحزب الشيوعي ذاته تغيّرا ثوريّا و إعادة بناء فى سيرورة الثورة المستمرّة . و من ثمّة ، مساهمة الجماهير فى السياسة و فى تسيير المجتمع ، فى ظلّ الدولة البروليتارية ، مظهر تباين صارخ مع ما يحصل فى الديمقراطيات البرجوازية البرلمانية . فى ظلّ الإشتراكية ، مشاركة الجماهير ليست سلبية و سطحية ذلك أنّ هدف الدعاية البرجوازية ضد دور الحزب فى ظلّ الإشتراكية هو حرمان الطبقة العاملة من الوسائل الضرورية لكسب الوعي الطبقي و إفتكاك السلطة السياسية و التقدّم صوب الشيوعية .

الدولة و الإيديولوجيا :

فى جميع الدول المتشكّلة فى التاريخ سابقا ، كانت إيديولوجيا طبقة معيّنة هي المهيمنة . و هذه حقيقة هامة جدّا يحجبها المنافقون البرجوازيون . للدول الدينية مثل جمهورية إيران الإسلامية أو دولة الفاتيكان فى القرون الوسطى ، و كذلك حتى للدول اللائكية البرجوازية إيديولوجيا . أساس

إيديولوجيا الدول البرجوازية ، بغضّ النظر عن الشكل الذى تتخذه ، هو تعزيز و تقديس الملكية الفردية و كلّ العلاقات المتناسبة معها . و تعتبر الإيديولوجيا البرجوازية النظام الرأسمالي أبديّا و تعتقد فى بقاء المجتمع القائم على الإستغلال . و جميع القيم و التقاليد و العادات و الأعمال الأدبية و الفنية التى تقدّس و تقوّي الملكية الفردية الإستغلالية و تعزّزها جزء من البنية الفوقية للدول البرجوازية . و تستعمل الدول البرجوازية كافة ما تملك من وسائل لتشجّع مثل هذا المجتمع و مثل هذا النظام من الملكية و تستعمل هذه القيم لقمع الأفكار الشيوعية . إنّ بثّ الرعب فى صفوف الجماهير و التفاهات العنصرية و المناهضة للمرأة ،و الجشع و الأنانية و التعصّب القومي و أفكار رجعية أخرى تشكّل إيديولوجيا الدولة البرجوازية . و بصفة مستمرّة تروّج البرجوازية لهذه الأفكار سواء على نحو مباشر أو غير مباشر عبر النظام التعليمي ووسائل الإعلام .

إيديولوجيا الدولة البروليتارية هي الشيوعية و هذا معلن بصفة واضحة . و هذه الإيديولوجيا فى تضارب تام مع الإيديولوجيا البرجوازية . إنّها تعتمد على فهم أنّ زمن مجتمع قائم على الرأسمال الفردي قد إنتهي و أنّ هذا المجتمع أضحى قاتلا و فاسدا و رجعيّا و يجب تعويضه بمجتمع شيوعي . و كلّ القيم و الأعمال الأدبية و الفنّية التى تتضمّن هذا الفهم الأساسي هي جزء من البنية الفوقية الإيديولوجية للدولة البروليتارية التى تبذل كلّ الجهد الممكن للتشجيع على الشيوعية و الترويج لها .

و الإيديولوجيا الشيوعية ، على عكس الإيديولوجية البرجوازية التى تنتمى إلى الماضي و تحمل الجثّة الثقيلة لآلاف السنين من المجتمع الطبقي ، إيديولوجيا يلهمها المستقبل . و النظرة الشيوعية للعالم و المنهج الشيوعي، شأنهما شأن كافة النظرات الطبقية ،متحزّبين لكنّهما على النقيض منها، يصرّحان بأنّ هذه حقيقة و هذا مصدر لقوتهما. الإيديولوجيا الشيوعية نظرة علمية للعالم تلخّص بإستمرار و تستوعب كلّ التجربة الإنسانية ، إنّها على منوال واحد ناقدة لذاتها و تستبعد كلّ ما هو قديم أو تبيّن أنّه خاطئ .

فى المجتمع الإشتراكي ، بلا هوادة يجلب الحزب الشيوعي الإيديولوجيا الشيوعية إلى الجماهير بهدف تسليحها بهذه الإيديولوجيا حتى تتمكّن من التمرّد عن وعي ضد كلّ ما هو رجعي ، و تشحذ الروح النقدية فى صفوفها و لتستنهض فى صفوفها رغبة التجديد و التغيير المستمرّ للعالم و لذواتها . هدف التعليم الشيوعي فى المجتمع الإشتراكي هو تمكين الجماهير الكادحة من التمييز بين الطريق الإشتراكي و الطريق الرأسمالي و تنهض ضد السياسات و القوى المتبعة للطريق الرأسمالي . و هذا المفهوم عن تعليم الإيديولوجيا الشيوعية مغاير جوهريّا للمفهوم الذى يقدّمه التحريفيون فى الإتحاد السوفياتي السابق و فى الصين اليوم . لقد حوّلوا الإيديولوجيا الشيوعية إلى حزمة من المبادئ المزيّفة الدينية و غير الفعّالة أو إلى موضوع سجين جدران الجامعة ، لقد أفرغوها من الحياة و من روحها التمرّدية و التقدّمية . هدف الدول التحريفية هو وضع قناع إشتراكي للنظام الرأسمالي الفاسد فى بلدانهم . و بالتالي يحتاجون إلى غطاء الإيديولوجيا الشيوعية و جعله ينسجم مع الفكر المحافظ و الطاعة العمياء ، بإختصار مع المضمون البرجوازي . عوض النظر إلى الإدعاءات الإيديولوجية للدولة التى يتقنّعون بها ، يجب تقييم مضامين إيديولوجيتهم بالوقائع الإقتصادية – الإجتماعية للمجتمع لذى يحكمون .

الدولة و الدين :

الدين يعلّم الطاعة ، الطاعة العمياء . و الماركسية تعلّم التمرّد ، التمرّد الواعي . وفقط حينما تتسلّح الجماهير بالماركسية ستكون قادرة بوعي على خوض نضالات كبرى لتغيّر صراحة ظروفها الخاّصة و العالم .

دولة دكتاتورية البروليتاريا دولة لادينية أي دولة دون إلاه . لكن حرّية الإراد المجتمع فى الإعتقاد فى إلاه و إتباع دين متوفّرة . و تشجّع الدولة البروليتارية حقيقة أنّه ى يوجد إلاه أو أي كائن آخر ما وراء الطبيعة و أنّ وقائع الحياة يجب النظر إليها كما هي و تغييرها فى مصلحة الإنسانية . و السبب الأساسي لمعارضة الدين هو أنّه يقدّس العلاقات الإجتماعية و القيم الأخلاقية الإضطهادية . و سيخاض هذا النضال بنشاط و إبداع و بالتعويل على الخطّ الجماهيري ، إلى جانب هذه التربية. كلّ أعضاء المؤسسات الدينية مثل أعضاء المجتمع ، يجب أن يعملوا على أساس " من كلّ حسب قدراته إلى كلّ حسب عمله " . و مدى عملهم سيتحدّد بالأساس برفع وعي الجماهير بالطبيعة الرجعية و المنافقة للإيديولوجيا الدينية .

فى الدولة البروليتارية ، سيقع قتال الخرافات التى تقلب الواقع رأسا على عقب و العبودية الدينية المستخدمتين لجعل الشعب يستسلم و يتراخى و لخلق أحلام واهية . و عوض ذلك ، سيقع تشجيع التوغّل فى المجهول و الإبداع العلمي من خلال النشاطات العلمية و الفنية . و ستتوفّر للجماهير الكادحة إمكانية التجديد التقني و إبداع أعمال فنّية ، على نطاق غير مسبوق .

الدولة و الثقافة :

مجال الثقافة ، لا سيما الفنّ و الأدب جزء مهمّ من البنية الفوقية السياسية للمجتمع . و بسبب تأثيره الهائل على أذهان الناس ، سواء بإتجاه مساندة النظام الحاكم و قيمه أو بمساءلتهما و التمرّد ضدّهما ، الفنّ غاية فى الأهمّية . لهذا تتحكّم البرجوازية فى هذا الحقل بطرق مختلفة . و فى البلدان المضطهَدة ، يترافق هذا بقمع الفنّانين الثوريين و الموالين للشعب و بالصنصرة المفضوحة ؛ و فى المجتمعات الرأسمالية الإمبريالية ، الأعمال الفنّية و الأدبية التى ليست فى خدمة النظام القائم تتعرّض للقمع بطرق ملتوية و مبتكرة أكثر و تقع إعاقة نشرها شعبيّا .

و فى المجتمع الإشتراكي ستتحكّم البروليتاريا فى الحقل الثقافي . و يعنى هذا التحكّم بالأساس تشجيع تطوير ثقافة جديدة . و الأعمال الفنّية و الأدبية التى تنقد بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، بأشكال فنّية مختلفة ، المجتمع الطبقي و تفضح الأفكار و التقاليد القديمة و تصوّر المستقبل خاليا من كلّ الإختلافات الإجتماعية سيتمّ تشجيعها و الترويج لها . وإنتاج أعمال فنية تساعد على تعميق فهم الحقيقة فى علاقة بمختلف مظاهر الحياة و الكون ستلقى الدعم . و الإنتقال من المجتمع الإشتراكي و بلوغ الشيوعية غير ممكن دون تطوير مثل هذه الثقافة .

فى مجال الأشكال الفنّية ن سيجرى تشجيع التنوّع و التجديد. وحتى إن كان مضمون عمل فنّي و تأثيره الإجتماعي هو مظهره الأساسي ، فإنّ توفير مجال للإبداع الفنّي سيؤدّى إلى ظهور تنوّع من الأشكال الفنّية و سيضمن التقدّم و الحيوية فى حقل الفنّ .

و إثر إفتكاك السلطة السياسية ، كلّ الأعمال الفنية و الأدبية التى جرى فى السابق قمعها بسبب معارضتها للنظام القديم ، ستوفّر على نطاق واسع لجماهير الشعب . و فى نفس الوقت ، فإنّ الفنّ

التقدّمي عبر العالم سيلقى هو أيضا التشجيع . و ستتوفّر الأعمال الفنّية و الأدبية لجماهير الشعب بطريقة لم يسبق لها مثيل و ستتمكّن من وسائل إبداع مثل هذه الأعمال الفنّية .

إنّ الدول الرجعية عادة ما تخشى العلاقات الوطيدة بين الفنّانين و الجماهير . و تسعى البرجوازية على الدوام لشراء ذمم الفنّانين بإعطائهم مواقع نخبة ووضعهم فى برج عاجي معزولين عن الجماهير . و فى المجتمع الإشتراكي ، يتمّ تشجيع الفنّانين للإلتحاق بصفوف الجماهير و الإرتباط بهم و إبداع أعمالهم فى علاقة وثيقة بالجماهير الكادحة و بالتعلّم منها . و الأعمال الفنّية المبدعة بهذه الطريقة ستساعد جماهير العمّال و الفلاحين على القطع مع التقاليد و الأفكار الطبقية الموغلة فى القدم و تبنى مجتمعا جديدا .

فى المجتمع الإشتراكي لن يُمنع إنتاج الأعمال الفنية التى تعكس عدم الرضي تجاه الدولة البروليتارية و معارضتها . و ستتمّ الإستفادة من وجودها لإلهام حقل النقد الفنّي و لتحفيز النقاش الماركسي بشأن إبداع الأعمال الفنّية الجديدة . و هذا إنعكاس لسياسة الجبهة المتحدة للدولة الإشتراكية مع الفئات غير البروليتارية بما فى ذلك المثقّفين فى حقل الأدب و الفنّ .

و فى سياسات الدولة البروليتارية سيوجد حتى مكان لنشر و عرض الفنّ الرجعي الداخلي و الخارجي ، إلى جانب النقد كي تكون جماهير الشعب فى وضع أفضل لعقد مقارنة و بالتالي ترفع وعيها الطبقي .

<u>الدولة و الدعاية :</u>

فى المجتمع البرجوازي ، تحتكر الطبقات الحاكمة وسائل الإعلام ووسائل الدعاية الأخرى بهدف ملئ رؤوس الجماهير بصورة مقلوبة رأسا على عقب و بالأكاذيب حول التاريخ و الأحداث الجارية فى المجتمع و فى العالم . و التطوّرات فى العلم التى أفرزت تقدّما سريعا و غير مسبوق فى شبكات الإعلام قد خدمت أيضا هذا الهدف . تصرخ البرجوازية بأنّ الأنترنت أداة ل " دمقرطة " العالم لكن رغم أن الناس يمكن أن يستغلّوا نوعا ما الأنترنت ، ففى الواقع الطبقات الحاكمة هي التى تستعمله حتى اكثر لأجل التحكّم فى الجماهير سياسيّا و إيديولوجيّا .

هدف ومضمون الدعاية فى المجتمع الإشتراكي هو معارضة دعاية المجتمع البرجوازي . ففى ظلّ دكتاتورية البروليتاريا لأوّل مرّة فى تاريخ المجتمع الطبقي ، ستقدّم للجماهير بملايينها أهمّ المسائل فى العالم و التاريخ و الوجود بصورة صحيحة . ووسائل الإعلام ووسائل الدعاية الأخرى ستسلّح الناس بفهم مادي جدلي للمجتمع و الطبيعة و التاريخ و العالم من أجل أن يواجهوا الواقع كما هو . و تبيّن التجربة الماضية للمجتمعات الإشتراكية الحقيقية أنّ الجماهير الشعبية الأساسية كانت آلاف المرّات أكثر وعيا بحقائق العالم و المجتمع و التاريخ من أناس فى الديمقراطيّات البرجوازية و كان لها مستوى من الفهم السياسي لا يتصوّر فى البلدان الرأسمالية .

و فى ظلّ الإشتراكية ، ستكون وسائل الإعلام التى كانت سابقا ممركزة بين أيدي النخبة البرجوازية أو فى البلدان المضطهَدة ممركزة فى مراكز سلطة الدولة ، متوفّرة لأوسع الجماهير فى القرى و المصانع و المعاهد حتى تستطيع أن تعبّر مباشرة و تنشر آراءها. و لأجل المساعدة على نشر الأدب الشيوعي و الأعمال عالميّا ، ستوفّر الدولة البروليتارية لشيوعيي العالم المترجمين و خدمات النشر و البثّ الأخرى .

الحرّية و القمع و المقاربة المتصلة بالمعارضة :

لا تعنى دكتاتورية البروليتاريا أن فقط البروليتاريا و مساندي الدولة الإشتراكية لها حقّ حرّية التعبير . تثبت التجربة التاريخية أنّ زمن إفتكاك السلطة ، لا تواجه البروليتاريا مجتمعا من قطبين إثنين حيث من جهة تقف الجماهير البروليتارية و من جهة أخرى الطبقة البرجوازية . عموما توجد قطاعات عريضة من المنتجين الصغار و البرجوازية الصغيرة فى المجتمع . و تجتهد الدولة البروليتارية و تتعلّم كيفية العمل مع الطبقة البرجوازية الصغيرة لا سيما الفلاحين و القطاعات الواسعة من المثقفين ، دون تصفية المصالح الجوهرية للبروليتاريا . و على عكس السياسة تجاه البرجوازية الكبرى ، سياسة المصادرة و القمع فى مجالات السياسة و الإقتصاد و الثقافة ، تتبع دكتاتورية البروليتاريا سياسة التعايش و الصراع الطويل الأمد مع البرجوازية الصغيرة . و هذا يعنى كلاّ من القبول بهذه الطبقة و فى سيرورة التقدّم إلغاء الإختلاف الطبقي وتحويل ظروفها المادية و نظرتها .

فى ظلّ الدولة البروليتارية ، لن يقمع النقاش و المعارضة و إنّما سيكون لهما دور هام يلعبانه فى الحياة الإيديولوجية و السياسية للمجتمع الإشتراكي . و المبدأ المرشد لدولة البروليتاريا فى أي وضع هو إيجاد الوسائل المناسبة لخوض النقاش و تسهيل التعبير عن وجهات النظر المتعارضة فى كلّ من داخل الحزب و فى صفوف الجماهير العريضة ، حول قضايا هامة فى السياسة و الشؤون العالمية و كذلك فى العلم و الفلسفة و الثقافة . و تنهض مثل هذه السياسة على فهم ماركسي لكون الحقيقة تنبع من سيرورة تناقض و صراع بين مختلف الأفكار . و المعالجة و المقاربة الواعيتين للتناقض و الصراع جزء لا يتجزّأ من الماركسية .

فى ظلّ دكتاتورية البروليتاريا سيكون للتعبير عن الغضب إزاء القوانين و السياسات الرسمية دور و وظيفة خاصين لأنّه حتى فى المجتمع الإشتراكي يجب على الحقيقة أن تتساوى مع الأفكار و القوانين الحاكمة . و نشر المواجهة بين مختلف الأفكار ونقد الرؤى المتباينة ليس هدفا فى حدّ ذاته و إنّما هو وسيلة لبلوغ فهم أعمق للحقيقة لأجل مواصلة التحويل الثوري للمجتمع و الطبيعة خدمة للإنسانية .

هدف الديمقراطية البروليتارية هو الصراع من أجل المجتمع الشيوعي .

إن كانت الدولة البروليتارية تمثّل إرادة ومصالح الأغلبية و كانت ظاهرة جديدة و ملهمة ، لماذا هناك حاجة إلى النضال من أجل بلوغ المجتمع الشيوعي و التخلّص من الدولة ؟

ضرورة وجود الدولة تنبع من الواقع الموضوعي و قوامه أنّ فى المجتمع الإشتراكي ، و فى العالم عام ، تظلّ موجودة الطبقات و الصراع الطبقي و إمكانية أن تفتكّ البرجوازية من جديد الدولة و تعيد تركيز الرأسمالية هي أيضا تظلّ قائمة . غير أنّ الوجه الآخر للعملة هو أنّه بالضبط لهذه الظروف الموضوعية ، المجتمع الإشتراكي و دكتاتورية البروليتاريا و كافة أجهزته القيادية بما فى ذلك الحزب لها طبيعة متناقضة .

و رغم أنّ الجماهير فى ظلّ الإشتراكية تتقدّم كسادة للمجتمع و مالكة وسائل الإنتاج ، فإنّ هذا نسبي و تناقض . و بالرغم من أن الجماهير تشارك بصورة متصاعدة فى قيادة و إدارة شؤون المجتمع ، فإنّ إرادتها و مصالحها يمثّلها إلى درجة حيوية الحزب الشيوعي . لذا طالما أنّ سلطة الحزب و الدولة بأيدي الماركسيين – اللينينيين – الماويين ، فإنّ حقوق الغالبية (أو الديمقراطية للجماهير) مضمونة . لكن إذا أمسك الرأسماليون بالسلطة بإستعمال قناع شيوعي ، ستتغيّر هذه

المؤسسات و ستتحوّل إلى أجهزة لقمع الجماهير. و لهذا السبب مسألة حياة أو موت فى المجتمع الإشتراكي بصورة مستمرّة هي إعادة بناء الحزب الشيوعي و أجهزة السلطة على وجه العموم .

فى ظلّ الإشتراكية تساهم الجماهير مباشرة فى إدارة شتّى مجالات المجتمع من خلال منظماتها الجماهيرية المنتخبة فى المصانع والمعاهد و الحقول إلخ لكن بعدُ وجود المؤسسات المختصّة المنفصلة عن الجماهير مثل الجيش ضروري . و كونها " مختصّة و منفصلة " يعطى هذه الأجهزة طبيعة متناقضة . وهذا إنعكاس للتناقض القائم بين مسيّري المجتمع من ناحية و الجماهير الكادحة من ناحية أخرى . هذا تقسيم للعمل موروث من المجتمع الرأسمالي و سيوجد لوقت طويل . و فقط فى ظلّ الشيوعية سيبرز نظام تسيير للمجتمع يعكس حقًّا إرادة المجتمع برمّته . و مع ذلك ، فى ظلّ الإشتراكية يجب بصورة مستمرّة تقليص هذا البون لضمان توجّه المجتمع الإشتراكي نحو الشيوعية .

وموصلة الثورة فى ظلّ الإشتراكية و مزيد تغيير البنية التحتيّة و البنية الفوقية للمجتمع الإشتراكي سيجعل من الممكن مزيد القطع مع التقسيم القديم للعمل و إنشاء أشكال متقدّمة اكثر لتسيير المجتمع ممكّنة الجماهير من مشاركة أوسع و أعمق . و مثلما بيّنت الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى ، تقليص البون بين المركز القيادي و الجماهير و إيجاد أشكال لمواصلة الثورة فى ظلّ الإشتراكية جزء من تحرّك المجتمع بإتجاه الشيوعية وهو أساسي للحيلولة دون إعادة تركيز الرأسمالية و لتعزيز الطبيعة البروليتارية للحزب و الدولة . ضرورية هي التغيّرات الثورية عبر العالم بخوض الصراع الطبقي لأجل بلوغ الشيوعية لكن"الهدف النهائي للشيوعية " يجب أن ينعكس بجلاء فى بناء المجتمع الإشتراكي .

<u>الإقتصاد الإشتراكي :</u>

فى ظلّ دكتاتورية البروليتاريا ، يشهد المجتمع تغيّرات جوهرية . تحطّم البروليتاريا أسس الإقتصاد الرأسمالي و تعوّضها بعلاقات إنتاج و أهداف و حوافز إقتصادية مغايرة تماما .

فى ظلّ الرأسمالية تملك أقلّية صغيرة وسائل الإنتاج الأساسية و عبر إحتكارها لوسائل الإنتاج تقبض على الحركة الإقتصادية لغالبية الناس الذين هم منتجو ثروة المجتمع . فى ظلّ النظام الإقتصادي الرأسمالي ، تقسيم العمل بين الناس إضطهادي و يزخر بالإختلافات ؛ و توزيع المنتوج الإجتماعي على نحو يخوّل لقطب أن يراكم الثروة و للآخر الفقر . يتحكّم الرأسماليون فى الإقتصاد و ينخرطون فى تنافس جنوني مع بعضهم البعض للحصول على أعلى الأرباح . لهذا النموّ الإقتصادي الرأسمالي فوضوي و عوض أن يكون تحت التحكّم المخطّط و الواعي للناس ، يتبع قوى إقتصادية عمياء ؛ مثلا إرتفاع و إنخفاض مخزون السوق يمكن أن يتلف حياة ملايين الناس حول الكوكب فى بحر ساعات دون أن يلعبوا أي دور فى ذلك أو فهم الأسباب الكامنة وراءه. فى ظلّ هذا النظام ، إنتاج الحاجيات الأساسية للناس غير قائم على التخطيط الواعي . فهدف الإقتصاد الرأسمالي هو كسب الأرباح و إنتاج حاجيات الناس الأساسية ليس سوى إنتاج جانبي ثانوي . و بما أنّ الهدف هو تحقيق الأرباح ، لا تُستعمل قوّة العمل إلاّ عندما يمكنها أن تضمن ربحا لرأس المال . لذا فى ظلّ هذا النظام ، يعيشّ مئات ملايين الناس فى ظروف بطالة أو شبه بطالة . تبذّر الرأسمالية عبثا قوى الإنتاج الإجتماعية (و غالبيتها هي الناس) و تحطّمها . فى الغابة المرعبة للرأسمالية ، وحيدين و منقسمين و معرّضين للتنافس القاسي ، يصارع الناس من أجل البقاء قيد الحياة . و المحفّزات الإيديولوجية للنشاط الإقتصادي فى ظلّ الرأسمالية هي الجشع و الأنانية و التنافس . و جهل القوانين التى تحكم سير المجتمع و السلبية السياسية للجماهير الكادحة هي أمور ضرورية لتوسّع الإقتصاد الرأسمالي .

فى ظلّ الإشتراكية لن تعود وسائل الإنتاج ملكية خاصة لقلّة قليلة من المستغلّين بل تصبح تحت السيطرة الجماعية للمجتمع . و فى ظلّ الإشتراكية سيعمل كافة الأفراد حسب قدرتهم ووفق ذلك سيحصلون على الثورة المنتجة إجتماعيّا . و تركيز الملكية العامة لوسائل الإنتاج خطوة حيوية لإرساء الإقتصاد الإشتراكي ؛ بيد أنّ تثوير المظهرين الآخرين لعلاقات الإنتاج ، أي العلاقات بين الناس فى سيرورة الإنتاج (علاقات مثل تقسيم العمل بين الإداريين و التقنيين والعمّال) و توزيع الثروة الإجتماعية (مثل سلّم الأجور ، و البون بين المدينة والريف إلخ) تلعب دورا هاما فى تركيز نظام إقتصادي إشتراكي و تطويره .

فى المجتمع الإشتراكي ، خدمة لتثوير العلاقات بين الناس فى سيرورة الإنتاج ، تستبعد طرق الإدارة المعتمدة على الفعالية التكنوقراطية . و عوض ذلك ، ستعتمد الطرق التى تنمّى المشاركة الجماعية فى الإنتاج و تقلّص الفروقات فى تقسيم العمل (مثل تقسيم العمل بين الإداريين و العمّال ، و بين العمل اليدوي و العمل الفكري) . و تستعمل هذه الطرق لضمان مشاركة العمّال فى التسيير و فى التجديد التقني و ضمان مشاركة الإداريين و الأخصّائيين فى الإنتاج .

و مباشرة إثر تركيز دكتاتورية البروليتاريا ستقع إعادة توزيع و إعادة مركزة كبيرة للثروة . ستحدث قفزة فى مستويات حياة الجماهير و سيتمّ بلوغ توازن فى مستويات العيش .وفى ظلّ النظام الإقتصادي الإشتراكي لا توجد إمكانية بلوغ مساواة مطلقة نظرا لأنّ مبدأ " من كلّ خسب قدراته و لكل حسب عمله " هو أساس توزيع الثروة . و تنهض اللامساواة الإقتصادية من هذا المبدأ بإعتبار أنّ للناس قدرات وحاجيات متباينة . ومن أجل رفع مستويات العيش و فى نفس الوقت ردم الهوّة بين مختلف المناطق و بين المدينة و الريف ، ستنتهج سياسات خاصة .

فى ظلّ الإقتصاد الإشتراكي ، توظّف الموارد ليس من أجل الربح و إنّما من أجل توفير الحاجيات الأساسية للناس و تطوّرهم الشامل و من أجل ان تلغي خطوة خطوة اللامساواة الموروثة من الرأسمالية . و يصبح من الممكن لجميع أفراد المجتمع العمل حسب قدراتهم و الحصول من المجتمع على ما يتناسب و ذلك العمل .

الإقتصاد الإشتراكي إقتصاد مخطّط . ودون تخطيط ليس ممكنا تطوير إقتصاد متوازن . لكن على عكس النظرة البرجوازية ، ليس المخطّط وسيلة تقنية للتحكّم فى الإقتصاد ، لكنّه يعكس إيديولوجيا و أهداف ونظرة طبقة . و مفاهيم مثل الفعالية والفائدة لا يمكن أن توضع موضع الصدارة فى التخطيط الإشتراكي . و الترفيع إلى الأقصى فى مردود العامل و التقليص إلى الأقصى فى مقاومته و تقسيم العمل الذى يجعل العامل مغتربا عن سيرورة العمل ويسرق منه الإبداع لن يكون له مكانا فى هذا التخطيط . و غاية الإقتصاد الإشتراكي هي خدمة التغيير الثوري للمجتمع و التقدّم بالثورة العالمية و لبلوغ هذا ينبغى التعويل على إستنهاض الجماهير و على القيم الإشتراكية .

فى المجتمع الإشتراكي ، تمارس الدولة مراقبة ممركزة على الإقتصاد لأنّ غياب التنسيق الممركز يؤدّى إلى تضارب فى المصالح الفردية و المحلّية ، مولّدا تنافسا رأسماليّا ،و يساعد على إعادة تركيز الرأسمالية . و فى العالم الحقيقي ، دون مثل هذه المركزة ، من غير الممكن للبروليتاريا أن تمارس الدكتاتورية على العدوّ و تركّز الديمقراطية فى صفوف الشعب و تتحكّم فى الإقتصاد . دون مثل هذه المركزة من غير الممكن صيانة إقتصاد إشتراكي موحّد و متوازن ، إقتصاد قائم على تطوّر و تخطيط متناسقين يمثّلان المصالح الثورية للبروليتاريا . دونه ، لا يمكن رسم الخطوط و السياسات التى تعكس مصالح البروليتاريا الطبقية البعيدة المدى ، مثل

تركيز الموارد لتجاوز البون بين المناطق المحرومة و المناطق الغنية ،و توطيد القدرات الدفاعية للبلاد الإشتراكية و خدمة الثورة العالمية .

لكن تخطيط الإقتصاد الإشتراكي و قيادته لا يعنيان التحكّم البيروقراطي فى الأجهزة المركزية . و لا يعتمد التعاون المركزي للإقتصاد الوطني على التسيير المحلّي فقط ، بل هو مرتبط وثيق الإرتباط بالمبادرة و المساهمة النشيطين للجماهير . نظام الإقتصاد الإشتراكي معلوم لدي الجماهير فهي تعتاد على سيره و أهدافه و آليّاته وتساهم فى رسمه . و نمن المصانع إلى الكمونات و التعاونيات الفلاحية ن يناقش الملايين من جميع قطاعات الإقتصاد السياسات الإقتصادية و الإقتصاد السياسي الإشتراكي . و فى ظلّ الإشتراكية ، طرق التسيير وسلّم الأجور و الخيارات التقنية مواضيع للنقاش و الصراع ضمن الجماهير .

و التعبئة السياسية هي شريان حياة العمل الإقتصادي فى ظلّ الإشتراكية . و تتحوّل المصانع إلى جامعات للصر اع الطبقي . عبر النشاطات السياسية و الإيديولوجية فى مراكز العمل و فى المجتمع ككلّ ، تمارس الجماهير سلطتها و تتحكّم فى الأمور . و لأجل تمكين الجماهير من التمييز بين المضمون الطبقي و أهداف مختلف السياسات الإقتصادية ، عليها أن تشارك فى كافة المسائل المتعلّقة بالبنية التحتية و البنية الفوقية للمجتمع . و من خلال الحملات السياسية – الإيديولوجية تستنهض الدولة البروليتارية الجماهير الكادحة لتساهم بصورة واسعة و عميقة فى النقاشات المتصلة بالتخطيط الإقتصادي و التطوّر الإجتماعي و لتساهم بوعي و طواعيّة و تماما فى تطبيق هذه المخطّطات .

و يشدّد الإقتصاد الإشتراكي على المصلحة العامة و الحوافز الجماعية . و النضال فى سبيل القضاء على كلّ الإختلافات الإجتماعية و التقدّم بالثورة العالمية هو المبدأ . و النضال بالإقناع لإجتثاث العادات و التقاليد القديمة و تاثيرات وجهة النظر البرجوازية للعالم حيوي فى تعبئة الجماهير لتتجاوز عن وعي الإختلافات الإقتصادية و الإجتماعية . و التشجيع على الأممية البروليتارية و الترويج للقيم مثل التعاون الطوعي و إظهار أقصى الإبداع و المبادرة للتقدّم بالمصلحة العامة و النضالات ضد النخبوية ، و النير الشوفيني الذكوري ضد النساء و التفاخر القومي ، حوافز إيديولوجية للإنتاج الإشتراكي .

و يرتبط بناء الإقتصاد الإشتراكي إرتباطا مباشرا بالنضالات السياسية فى هياكل سلطة المجتمع (لا سيما ضمن الحزب الشيوعي) . و كلّ القرارات الإقتصادية مرتبطة بوضوح بالمسائل السياسية و الإيديولوجية فى الإقتصاد الإشتراكي المخطّط ، و تطرح بإستمرار مسألة ما إذا كان التطوّر ينجز بإعطاء الأولوية لتحويل علاقات الإنتاج الإجتماعية أو بتركيز الموارد لرفع المستوى التقني فى قطاعات مختلفة من الإقتصاد ؟ هل ستعطى الأولوية لتعميم التقنية الدنيا و المتوسّطة عبر الإقتصاد أم لإستعمال التقنية العالية و ثمنها تشويه الإقتصاد و اللجوء إلى إستغلال العمّال و الفلاحين ؟ و سيخاض صراع شديد حول : العلاقات بين الفلاحة و الصناعة ،و تحديد سلّم الأجور و تقليص الفوارق بين المناطق المتقدّمة و المناطق المتخلّفة ، و تقليص البون بين المدينة و الريف و بين المناطق حيث توجد الأقليات القومية و مناطق القوميات الأخرى ،ومساعدة الثورة العالمية ، و الإستراتيجيا العسكرية للدفاع عن البلاد ، و تغيير طرق التسيير للرفع من مشاركة العمّال و تقليص ساعات العمل فى المصانع والزيادة فى ساعات النقاش السياسي و التجديدات التقنية و الفنية . و الأجوبة المقدّمة لجميع هذه المسائل بالتأكيد لها مضامين طبقية و بالتالي تصبح جزء لا يتجزّأ من الصراع الإيديولوجي و السياسي صلب الحزب الشيوعي و المجتمع ككلّ .

يعتبر الإقتصاديون البرجوازيون بناء الإقتصاد الإشتراكي بالمواصفات المذكورة أعلاه أمرا غير ممكن ، أضغاث أحلام . فبالنسبة لهم إقتصاد شغله الشاغل و قوته المحرّكة هو إلغاء البون بين من يملكون و من لا يملكون و إيجاد ظروف التطوّر الشامل لكلّ الناس ، إقتصاد معتمد على التعاون الحرّ و الواعي بين الناس و على مجهودهم الجماعي من أجل المصلحة العامة لا يمكن أن يوجد إلاّ فى القصص الخيالية . لكن التجربة الواقعية قد بيّنت أنّ طبقنا الأممية قد ركّزت مثل هذا الإقتصاد التحرّري أوّلا فى الإتحاد السوفياتي ثمّ بشكل أعمق و أشمل فى الصين و طوّرته لعدّة عقود . لقد أعلنت عديد العقود من البناء الإشتراكي فى البلدين إياهما ، بالإعتماد على الجهود الواعية لملايين الناس ، فجرا جديدا فى تاريخ الإنسانية . و هزيمة البروليتاريا و صعود البرجوازية إلى السلطة و إعادة تركيز الرأسمالية فى هذه البلدان لا يمكنه بأي وجه من الوجوه أن يحجب هذه الحقيقة التاريخية .

<u>العلاقة بين البلدان الإشتراكية و الثورة العالمية :</u>

مع خسارة البلدان الإشتراكية ، واجهت البروليتاريا العالمية المسألة الجوهرية لما هو السبب الجوهري لهذه الهزائم ؟ هزيمة البروليتاريا فى الإتحاد السوفياتي ثم فى الصين الإشتراكية كانت جوهريّا هزائم فرضتها البرجوازية العالمية على طبقتنا . فمنذ البداية ، مثّلت محاصرة العالم الإمبريالي للبلدان الإشتراكية و ولادة البرجوازية الجديدة داخل البلدان الإشتراكية ضغطا ماديّا و إيديولوجيّا على دولة البروليتاريا . و فى سيرورة الثورة ، أحيانا ، يمكن أن تبرز أوضاع حيث يميل ميزان القوى بين البروليتاريا و البرجوازية بصفة غير مواتية إلى البروليتاريا . و هذا بإمكانه أن يعدّ الظروف لهزيمتها . كانت هزيمة البروليتاريا فى الإتحاد السوفياتي و فى الصين علامة على أن أعداء طبقتنا عالميّا لا زالوا يحتفظون بقوّة معتبرة .

و مع ذلك ، قامت الدول الإشتراكية بدورها بأخطاء فى مواجهة تعقيدات الحفاظ على السلطة و بناء الإشتراكية . و يجب تلخيص هذه الأخطاء . و واحدة من أكثر القضايا تعقيدا و حيوية هي قضية السياسات التى فرض على الدول الإشتراكية توخّيها من حيث العلاقات بين الدول الإشتراكية و الثورة البروليتارية العالمية . مثلا ، كيف يمكن للدولة البروليتارية أن تدافع عن مكاسبها بينما تواجه الضغوط المتزايدة من العالم الإمبريالي و الرجعية ، ما يهدّد جدّيا وجودها ؟ أحيانا عندما يتراجع مدّ الحركات الثورية عبر العالم ، أي نوع من السياسة على الدولة الإشتراكية أن تتوخّاها حتى لا تسقط فى المحافظة بل تواصل تشجيع النضالات الثورية ومساندتها فى العالم ؟ بهذا المضمار ، هناك أمثلة ملهمة فى تاريخ الحركة الشيوعية العالمية تشهد بالقناعات العالمية العميقة للدول الإشتراكية . مثلا ، الدور الذى إضطلع به الإتحاد السوفياتي فى ظلّ قيادة لينين و ستالين دور هام لا يمكن إنكاره فى تشكيل الأحزاب الشيوعية الطليعية و تعزيزها عبر العالم و تقديم الدعم الأدبي و المادي لهذه الحركات الثورية ضد الإمبريالية و الرجعية . و فى أواسط الثلاثينات ، نادت الأممية الشيوعية الثالثة بتشكيل الفيالق العالمية لإرسالها إلى إسبانيا لقتال الفاشية هناك . و كرّست هذه السياسة بمثابرة . و فى أواسط الخمسينات تثنها التهديدات النووية للولايات المتحدة و أرسلت الدعم للشعب الكوري . و قاتلت مباشرة الإمبريالية الأمريكية و حلفاءها بما أدّى إلى هزيمة نكراء لهؤلاء . و فى أواسط الستينات، عندما إستولت البرجوازية الجديدة فى الإتحاد السوفياتي على السلطة و حوّلت هذه البلاد إلى بلاد رأسمالية ، فضحت الصين الإشتراكية بلا رحمة طبيعتها البرجوازية . و رغم أنّ الصين الإشتراكية عرفت أنّ نتيجة هذا ستكون نهائيّا إيقاف كلّ دعمها الإقتصادي و السياسي للصين ، فإنّ الصين لم تساوم أو تلجأ إلى سياسة الموافقة . و خلال عقد ستينات القرن العشرين تمتّعت شعوب الهند الصينية بالمآزرة السياسية و كذلك بالدعم المادي من الصين الإشتراكية فى حروب تحرّرها ضد الإمبريالية .

و فى نفس الوقت ثمّة سلبية فى تاريخ نضال طبقتنا العالمية . و هذه يجب تلخيصها . منذ أواسط الثلاثينات ، واجه الإتحاد السوفياتي تهديدات الغزو الإمبريالي . و كان جليّا منذ البداية أن نهاية مثل هذا الغزو ستكون الفاقة و المجاعة و نقل كبير للسكّان و تحطيم لصناعات و فلاحة البلد الإشتراكي و وضع وجود قاعدة الثورة العالمية فى خطر . بداهة ، فى ذلك الوضع ، كان الدفاع الخاص عن الدولة الإشتراكية ضد تهديدات البرجوازية العالمية مهمّة كبرى و حيوية بالنسبة لكافة الطبقة العاملة العالمية . و إنكار هذا كان ليعني إنكار الأممية البروليتارية ؟ و بعد بضعة سنوات تأكّد الحجم الهائل للخطر المهدّد للإتحاد السوفياتي : صار الإتحاد السوفياتي الساحة المحدّدة فى الحرب العالمية الثانية مع ألمانيا النازية ،و فقد 20 مليون سوفياتي حياتهم . لكن خلال الفترة ذاتها كان مجمل العالم الرأسمالي يعاني كذلك من الإعصار فقد إشتدّت النضالات و الحركات الجماهيرية و كانت فرص تاريخية هامة للتقدّم بالثورة البروليتارية العالمية تتراءى فى الأفق . إزاء هذا الوضع ، صاغ قادة الإتحاد السوفياتي و الكومنترن (الأممية الشيوعية) سياسة خاطئة غدت تسمّى " تشكيل الجبهة الموحّدة ضد الفاشية " .

لقد عنت الجبهة المتحدة ضد الفاشية إصطفاف الإتحاد السوفياتي مع الإمبرياليين " الحلفاء" ضد ألمانيا و اليابان . فى هذا الوضع كان على الأرجح ضروري للإتحاد السوفياتي أن يلجأ إلى بعض المناورة الدبلوماسية و أن يتوصّل إلى بعض الإتفاق مع بلدان إمبريالية لتقليص خطر الغزو العسكري للإتحاد السوفياتي . لكن الإتحاد السوفياتي أخطأ ووسّع هذه السياسة لتشمل الحركة الشيوعية فى كافة البلدان و جعل منها سياسة لكلّ الشيوعيين و الحركات الثورية فى العالم . من وجهة نظر الإتحاد السوفياتي ، مصالح الثورة العالمية حدّدت بالمصالح القصيرة المدى للبلد الإشتراكي ومتطلّبات الدفاع عنه . و إنطلاقا من هذه النظرة ، كان على شيوعيي تلك البلدان الإمبريالية المتحالفة مع الإتحاد السوفياتي أن يناضلوا من أجل " الدفاع عن الوطن ضد خطر الفاشية " و ليس من أجل الإطاحة بالبرجوازية فى بلدانهم . و لتبرير هذه السياسة نعت قادة الكومنترن الإمبرياليين الذين كانوا يقاتلون ألمانيا حول الهيمنة العالمية ب" التقدّميين""السلميين" و " محبّي الحرّية " . و ساعدت هذه السياسة الإصلاحية و التحريفية للأحزاب الشيوعية للبلدان الغربية على كسب القوّة و الهيمنة . و بالطريقة نفسها ، فى عديد البلدان المضطهَدة ، مثل إيران، أُهدرت فرص ثمينة ناجمة عن الفوضي العالمية و إضعاف الطبقات الحاكمة و ذلك لأنّ الإطاحة بالعملاء " حلفاء " الإمبرياليين فى إيران كان يعتبر " خدمة " للفاشية الألمانية . فى فترة كانت فيها الإمكانيات الحقيقية لتقدّم كبير و إنتصارات كبرى توجد فى العالم ، نادى قادة الإتحاد السوفياتي و الكومنترن ، بتحويل سياسة الجبهة المتحدة المناهضة للفاشية إلى خطّ و إستراتيجيا الحركة الشيوعية العالمية ، بالفعل إلى تراجع فى الثورة العالمية . و بلا شكّ ، لم يعزّز هذا الإشتراكية و الحكم البروليتاري فى الإتحاد السوفياتي ، بل كذلك أضعفها جدّيا و مهّد الطريق لبلوغ البرجوازية الجديدة السلطة فى الإتحاد السوفياتي لأنّه بالرغم من نيّة قادة الإتحاد السوفياتي، فإنّ هذه السياسة كانت موضوعيّا تحمل مضمونا برجوازيّا و لم تكن سياسة أمميّة .

و إثر عقود ثلاثة ، واجهت الصين الإشتراكية نفس الوضع تقريبا . فى بداية سبعينات القرن العشرين ، حدث إنعطاف فى الوضع العالمي . لقد إنخفض نسبيّا مدّ الموجات الثورية التى كانت فى ستينات القرن العشرين تزعزع العالم . و فى نفس الوقت ، قد تغيّر دور و مسار الإمبريالية السوفياتية فى العالم و شهد تنافسها مع الولايات المتحدة و الكتلة الغربية إنفراجا . توغّل التحريفيون السوفيات فى الكثير من حركات التحرّر الوطني و حوّلوا البعض منها إلى أذيال لهم. فبعد حرب بطولية ضد الولايات المتحدة ، صارت الفتنام تحت تأثير الإتحاد السوفياتي . و مثّل هذا مأساة بالنسبة للثورة العالمية . فقد أصاب هذا الوضع عديد الثوريين عبر العالم بالإحباط و أفقدهم الحماس ، بما فى ذلك فى الصين ذاتها . و خلال الفترة ذاتها ، شرع الإتحاد السوفياتي

فى إقامة الإعدادات الجدّية لشنّ هجوم نووي ضد الصين . وفى ظلّ هذه الضغوطات ، رفعت القوى التحريفية رأسها مجدّدا فى مواجهة هذه المخاطر تقدّمت بخطّ إستسلامي أمام الإمبريالية الغربية و التعصير السريع للإقتصاد و الجيش مهما كان الثمن (و فى الواقع عبر الرأسمالية) . و قدّم ماو و الشيوعيون الصينيون ،وهم يناضلون بصفة شاملة ضد الخطّ الإستسلامي البرجوازي ، خطّ إنشاء تحالف مع قسممن القوى الإمبريالية و الرجعية فى العالم ضد الإمبريالية السوفياتية . وفى هذا الإطار شرعت الصين فى ربط علاقات إقتصادية وسياسية مع رجعيين مثل شاه إيران، و موبوتو إلخ . لا شكّ أن بمستطاع بلد إشتراكي أن يستعمل التناقضات صلب أعدائه و عند نقاط معيّنة يعقد معهم إتفاقيات معيّنة . و كذلك هو مهمّ أمر أنّ الشيوعيين الصينيين لم يحوّلوا هذه السياسة إلى خطّ عام و سياسة للشيوعيين و الثوريين عبر العالم . لكن المواقف السياسية للحكومة الصينية ، المساندة لبعض الدول الرجعية التى كانت عميلة للإمبرياليين الغربيين ، أضرّت بسمعة الصين الإشتراكية فى صفوف العمّال و الجماهير المضطهَدة و القوى الثورية حول العالم وعمليّا عزّزت يد الإحزاب التحريفية الموالية للسوفياتات فى دعايتها ضد القوى الماوية .

سيكون تبسيطيّا أن نفكّر أنّه دون مثل هذه الأخطاء لم تكن البروليتاريا لتخسر السلطة فى الإتحاد السوفياتي والصين . لكن دون هذه الأخطاء كانت الحركة الشيوعية العالمية نهائيّا ستكون فى وضع أفضل لتجاوز الهزائم و الإعداد لقفزات جديدة . عموما ، من تجربة إنتصارات و هزائم الثورات البروليتارية للقرن العشرين ، يجب أن نلخّص أنّ الثورة العالمية تتطوّر تطوّرا غير متكافئ و أنّ سيرورة تحطيم النظام الرأسمالي العالمي لن تحدث بضربة واحدة و فى ثورة متزامنة عبر العالم قاطبة . و بالتالي ، فى إطار هذه الظروف الموضوعية ،مهمّة بناء الإشتراكية فى بلد واحد ستواجه عدّة صعوبات و تعقيدات . تركيز بلد إشتراكي إنتصار هام بالنسبة للبروليتاريا العالمية . لكنّه إنتصار جزئي و فقط إنشقاق فى جسد العالم الرأسمالي . و بالتالي ، الإنتصار النهائي للثورة البروليتارية سيتحقّق ليس فى بلد واحد أو فى مجموعة بلدان بل عالميّا . و فى حين أنّ وجود بلد واحد أو مجموعة بلدان إشتراكية عامل هام فى الوضع العالمي ، فإنّ تطوّر البلدان الإشتراكية ذاتها ، و تقدّمها و تراجعها مرتبط حيويّا وضع الثورات البروليتارية فى بلدان أخرى و فوق كلّ شيئ و بميزان القوى بين الحركات الثورية و الثورات البروليتارية منجهة و البرجوازية العالمية من جهة أخرى . ستحاصر البلدان الإشتراكية ببحر من العلاقات الرأسمالية المهيمنة فى العالم و ستشعر بضغوطات التأثير المادي و الإيديولوجي . ليس بوسع البلدان الإشتراكية " لوحدها " و " مثل الجزيرة " أن تتقدّم فى البناء الإشتراكي فى بلد واحد بحرّية و فى خطّ مستقيم . ليس بوسعها المضي فى تعزيز المكاسب فى بلد على أساس دائم . و هذه البلدان يجب أن تعوّل على هذه المكاسب لأجل توسيع الثورة البروليتارية فى العالم .
بإختصار ، يجب أن تعمل ك " أساس للثورة العالمية " . و فى نهاية التحليل ، مصالح بلد إشتراكي و مصالح التقدّم بالثورة البروليتارية العالمية هي ذاتها ؛ و هتان السيرورتان تعزّز الواحدة منهما الأخرى . و مع ذلك ، هناك تناقضات بينهما أيضا ، بمعنى أنّ متطلّبات التقدّم بالواحدة تفرض بعض الإعتبارات على الأخرى . و بينهما الرئيسي هو مصلحة التقدّم بالثورة البروليتارية العالمية (بمعنى الثورة فى أجزاء أخرى من العالم) . هذا مبدأ أساسي . و كلّما تقع حاجيات الدفاع عن بلد إشتراكي فى تناقض مع متطلّبات التقدّم بالثورة العالمية ، يجب على البلد الإشتراكي أن يستعدّ للمخاطرة بحياته من أجل التقدّم بالثورة العالمية ككلّ .

و الوضع الموضوعي للنظام الإمبريالي برمته و العلاقة الوثيقة التى توجد بين أجزائه المختلفة فى العالم تشدّد على الدور الحيوي للمجال العالمي فى رسم التطوّرات فى كلّ بلد . و هذا يرسى أسس النظرة و سياسة الأممية البروليتارية و يشدّد على حيوية مثل هذه النظرة و السياسة بالنسبة لبروليتاريا كافة البلدان . الأممية هي النظرة العالمية الخاصّة بالبروليتاريا الثورية و الثورات

البروليتارية . و ينبغى أن تحكم الأممية البروليتارية و إعطاء الأولوية للثورة العالمية تفكير و ممارسة البروليتاريا من اللحظات الأولى للإعداد للثورة إلى إفتكاك السلطة و مذّاك قدما إلى مواصلة الثورة حتى بلوغ الشيوعية العالمية .

تناقضات النظام العالمي و صورة العالم الراهن :

عرف النظام الإمبريالي العالمي منذ ظهوره تغييرات هامة سياسية و إقتصادية و تأثّر هذه التطوّرات فى كلّ التناقضات الإمبريالية و كذلك فى وضع كلّ تناقض من هذه التناقضات . تنبع تناقضات الإمبريالية من التناقض الجوهري للعصر الرأسمالي ، أي من تناقض الإنتاج الإجتماعي و التملّك الفردي الذى له شكلان من الحركة : التناقض بين رأس المال و العمل و التناقض بين الفوضي و النظام (هيمنة فوضى الإنتاج فى المجتمع برمته و التنظيم الواعي للإنتاج فى الوحدات الفردية) . و ينعكس التناقض بين العمل ورأس المال فى التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية ، بين الشعب المضطهَد و الأمم و الإمبريالية ،و بين البلدان الإشتراكية و الإمبريالية . و التناقض بين الفوضي و التنظيم ينعكس على وجه الخصوص فى التناقض بين القوى الإمبريالية . و هذه التناقضات الأربعة هي التناقضات الكبرى للنظام الإمبريالي العالمي .

و مع ظهور الإمبريالية ، غزت الرساميل الإمبريالية المستعمرات و أشباه المستعمرات و شرعت فى إستغلال و نهب و قمع سياسي غير مسبوقين لغالبية الشعوب فى هذه البلدان . و أدمجت الإمبريالية الأنظمة الإقتصادية لهذه البلدان فى الإقتصاد فى هذه البلدان مرتبطا و خادما للإقتصاديات الإمبريالية . و قد سرّع التطوّر الرأسمالي فى هذه البلدان و فى نفس الوقت و بصورة واسعة إستعملوا العلاقات ما قبل الرأسمالية لإنتاج عمل و موارد رخيصين ؟ و هكذا إنتهت البلدان الإمبريالية إلى تحقيق أرباح ضخمة هائلة و إنتهت البلدان المضطهَدة إلى وضع تخلّف إقتصاديات مشوّهة و مفكّكة .

فى البلدان المهيمن عليها ، تحكم الإمبريالية عبر التحالف مع الطبقات الحاكمة المحلّية و بقمع عنيف وطغيان سياسي خبيث. وحوّل تفاقم التناقض بين الإمبريالية و الشعوب و الأمم المضطهَدة البلدان المهيمن عليها إلى مراكز إعصار الثورة العالمية . و إنعكس هذا فى حركات التحرّر الوطني التى لعقود هزّت العالم بأسره و إلى إعصارات و أزمات ثورة متواصلة.

و تأثّر التناقض بين البروليتاريا و البرجوازية بتغيرات النظام و تطوّراته . فالأرباح الضخمة التى يستخرجها الإمبرياليون من البلدان المضطهَدة سمحت لهم بتحويل شريحة هامة من الطبقة العاملة فى البلدان الإمبريالية إلى قاعدتهم و بتوفير أعمال قارة و رفاهة نسبية لفترات طويلة نسبيّا لقطاع أوسع من العمّال. و مع ذلك ، قسم هام من الطبقة العاملة و العمّال المهاجرون جزء هام منها ، بقع إستغلاله إستغلالا شديدا . و تواصل النظام الديمقراطي البرجوازي فى هذه البلدان بالتعويل على الموقع المتميّز و المهيمن للإمبريالية عالميّا . و هذه الديمقراطية البرجوازية الجانب الظاهر من العملة للديكتاتورية الخبيثة و القاسية للبلدان المهيمن عليها و التى تطبقها الإمبريالية بالتعويل على و فى وحدة مع الطبقات الرجعية فى تلك البلدان . لكن الديمقراطية البرجوازية فى البلدان الإمبريالية ذاتها تترافق بيد من حديد من دكتاتورية البرجوازية . و لأنّ التناقض بين البرجوازية و الفئة الأدنى من الطبقة العاملة و جماهير الفقراء فى البلدان الإمبريالية يحتدّ ، على البرجوازية أن تبني المزيد من السجون وتوسّع قوّات شرطتها الخاصّة بصورة مستمرّة . و مع إشتداد الأزمات الرأسمالية و توصلها ،تصبح قسم متزايد من سكّان البلدان الإمبريالية بروليتاريون . و هذه البروليتاريا هي القوّة الجوهرية و الأساس الصلب للثورة البروليتارية فى هذه البلدان .

و تناقض هام آخر للنظام الإمبريالي هو التناقض بين البلدان الإشتراكية و البلدان الإمبريالية . و ولّد إنتصار الثورات البروليتارية و تركيز المجتمعات الإشتراكية هذا التناقض الذى أثر فى ميزان القوى العالمي و التطوّرات السياسية و الإقتصادية تأثيرا كبيرا إذ كان له تأثير كبير على توجه الحركات و الثورات ومدّها و جزرها ،و كذلك على الصدام و التوافق صلب القوى الإمبريالية . مثلا ، أثّر تركيز الإتحاد السوفياتي فى 1917 على نهاية الحرب العالمية الأولى و مدّ بالقوّة حركات التحرّر و الثروات البروليتارية و أثّر على الإصطفاف المستقبلي للإمبرياليين فى العالم . و خلال ستينات و سبعينات القرن العشرين نهض وجود الصين الإشتراكية التى ساندت الثورات التحرّرية للشعوب دورا هاما فى تعزيز حرب التحرير فى الفتنام و الحروب الثورية الأخرى . و مع إعادة تركيز الرأسمالية فى الإتحاد السوفياتي فى أواسط الخمسينات و لاحقا فى الصين فى 1976 ، تلاشى التناقض بين البلدان الإشتراكية و البلدان الإمبريالية مؤقتا من على الساحة العالمية .

و المظهر الآخر للتناقضات الكامنة لدي الإمبريالية أي التناقض بين القوى الإمبريالية تعبير عن النزاع التنافسي بين الرساميل على النطاق العالمي . فى عصر الإمبريالية ، بعد كلّ مدّة زمنية ، تسقط الرأسمالية فى أزمة هيكلية عامة (على النطاق العالمي و فى نفس الوقت فى كافة الفروع). و فى مثل هذه الفترات، يشتدّ التناقض بين الإمبرياليين و إمكانية حرب عالمية. فى هذه الأوقات، يحتاج الإمبرياليون إلى إعادة هيكلة رأس المال على الصعيد العالمي ،و بهذه الطريقة يحلّون مؤقتا الأزمة العامة لنظامهم . لكنه لا يمكنهم القيام بذلك إلاّ عبر تركيز ميزان قوى سياسي جديد على المستوى العالمي . إلى اليوم ، إندلعت حربان علميتان بغاية إعادة تقسيم العالم و معالجة هذا المشكل . و إنهيار الكتلة الإمبريالية السوفياتية و نهاية " الحرب الباردة " فتح أيضا الطريق لمثل إعادة الهيكلة هذه .

لكن إعادة تقسيم العالم و المعالجة المؤقتة للأزمة العامة للرأسمال ليست المخرج الممكن الوحيد لمثل هذه الفترات المنعرج . فالأزمات العامة تخلق ظروفا مناسبة لإنجاز الثورات البروليتارية فى مناطق واسعة من العالم و إذا كانت القوى البروليتارية مستعدّة يمكنها أن تفتكّ مناطقا واسعة واقعة تحت سيطرة الإمبريالية . لقد إنتصرت الثورة الإشتراكية لسنة 1917 فى روسيا و الثورة الديمقراطية الجديدة فى 1949 فى الصين فى مثل هذه الأوضاع التاريخية بينما كان الإمبرياليون يلجأون للحروب العالمية لإعادة تقسيم العالم .

و خدمت نهاية الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) و الحرب العالمية الثانية (1939 – 1948) لفترة من الزمن المكان الذى تقف فيه كلّ قوّة إمبريالية و قدر الأرباح التى تستطيع جنيها من مائدة النهب العالمي و أي بلدان ستترأس هذه العصابة . و عقب إعادة تركيز الرأسمالية فى الإتحاد السوفياتي و تحوّله إلى قوّة رأسمالية كبرى فى أواسط الخمسينات ، تشكّلت الكتلة الإمبريالية الإشتراكية أو الكتلة السياسية – الإقتصادية – العسكرية . و تشكّل نظام ذي قطبين . و ترأست الولايات المتحدة مجموعة من الإمبرياليين و الرجعيين و ترأس الإتحاد السوفياتي المجموعة الأخرى . و ما صار شهيرا على أنّه " حربا باردة " كان تعبيرا عن العداوة و الإتفاق بين الكتلتين الغربية و الشرقية فى مختلف المناطق ما أفرز أحيانا حروبا فى مناطق بين عملائهم فى البلدان المهيمن عليها . و الأزمة الإقتصادية الجديدة التى عصفت بالنظام الإمبريالي منذ بداية سبعينات القرن العشرين فاقمت العداوة بين الكتلتين الشرقية و الغربية . و فى نهاية سبعينات القرن العشرين و بداية ثمانينات كان العالم قاب قوسين أو أدنى من حرب شاملة . لكن فى نهاية الثمانينات لم يستطع الإتحاد السوفياتي التماسك تحت ضغط الأزمة و

العبء الثقيل للتنافس العسكري و إنهار . و كانت لهذا التطوير إنعكاسات سياسية و إقتصادية هامة .

لقد قلّصت نهاية الحرب الباردة الخطر الجغراسياسي للإستثمار فى ما يسمّى ببلدان " العالم الثالث" التى كانت حقلا هاما للمواجهة بين الكتلتين الغربية و الشرقية . و صارت للقوى الإمبريالية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اليد الطولى فى التدخّل فى الشؤون العالمية و الآن لديها فرصة معالجة بعض مشاكلها السياسية . و وجدت إمكانية أكبر للحركة الحرّة للرأسمال حول العالم و كميات هائلة من الرأسمال حرّرت لتستثمر فى مناطق شتى . و هكذا تعزّزت سيرورة " العولمة " . و هذا يعنى مزيدا من سرعة حركة رأس المال و الترفيع فى مزج الإنتاج و التبادل على النطاق العالمي . و إلى جانب " العولمة " ، طبّقت القوى الإمبريالية سياسة إقتصادية " ليبرالية " . و أهداف هذه السياسة هي مزيد تحرير يد الرأسماليين فى طرد العمّال بأعداد كبيرة . و إلغاء كلّ الحواجز القانونية ، مثل الإستثمار و الملكية الأجنبيين ، و الضرائب و الحواجز الجمركية على السلع فى البلدان التى تهيمن عليها الإمبريالية . و هذا كلّه يخدم تنمية سيطرة الإمبريالية ونهبها لهذه الإمبريالية . و المؤسسات المالية الكبرى مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، وضعت يدها على تسيير إقتصاد البلدان المهيمن عليها و فرضت إجراءات تقشف و إعادة هيكلتها . فى جميع بلدان العالم ، من البلدان الرأسمالية المتقدّمة إلى البلدان المضطهَدة ، تمزج الإمبريالية التقنية العالية مع العمل الرخيص لترفع من نسبة الربح . و توفّر النساء قسما متناميا من قوّة العمل الرخيصة هذه . و العمل و الشغل الوقتيين و غير الرسميين فى البلدان المضطهَدة و حتى فى البلدان الإمبريالية تتسع . نسبة النموّ فى جملة من الفروع أمر بارز لكن فى نفس الوقت ، أقسام عريضة من بلدان و شعوب العالم تدفع إلى وضع هامشي .

و يتميّز وجه العالم اليوم بإتساع البون الطبقي على الصعيد العالمي معمّقا الفقر و اللامساواة فى الدخل ، و موسّعا البون بين البلدان الإمبريالية المتقدّمة والبلدان المهيمن عليها . تقريبا بليون من سكّان العالم يعيشون فى براثن الفقر المطلق ،منهم سبعون بالمائة نساء . و حوالي 20 عشرين مليون طفل يرزحون تحت العمل الإجباري . و كلّ سنة يباع و يشترى ملايين الناس كعبيد عبر العالم فى أسواق تجارة الجنس . و البلدان الغنيّة التى تضمّ 15 بالمائة من سكّان العالم ، تمتصّ 80 بالمائة من موارد الأرض . و فى الولايات المتحدة ، أقوى بلد إمبريالي ، يعيش 20 مليون شخص تحت خطّ الفقر . و معدّل دخل مدير فى تلك البلدان بلغ 150 بالمائة مرّة معدّل دخل عامل صناعي . و فى بلدان العالم الثالث ، بإستثناء المدن الكبرى و القطاعات المحدودة الشبيهة بالجزر فى الإقتصاد التى تشهد نموّا إقتصاديّا و قد شكّلت رافدا و عمادا رقيقا حولها ، المناطق و القطاعات الأخرى فى ركود و تخلّف مستمرين . غالبية السكّان أكثر إستغلالا من أي زمن أبدا . و فى عديد المعامل يعمل النساء و الأطفال فى ظروف شبه عبودية . و تطبيق مخططات إعادة الهيكلة الإقتصادية فى هذه البلدان قد سرّع سيرورة تحطيم الفلاحة ، و تهجير السكّان و نزوح الفلاحين . مستويات عيش 2,5 مليون فى العالم الثالث المعتبرة الأفقر ، تسقط بإستمرار و كلّ سنة 75 مليون إنسان يهاجر بحثا عن العمل فى البلدان الأخرى . و القمع و الإرهاب السياسيين و كذلك الخرافات و الدين و الرجعية التى هي ضرورية للحفاظ على ظروف الإستغلال القاسية هي القاعدة اليومية فى البلدان المهيمن عليها . و تحطيم البيئة مظهر آخر من هذه الصورة الصادمة . فى آسيا و أمريكا اللاتينية الغابات و السهول و البحيرات و الأنهار لتسديد الديون الخارجية . فى البلدان الإمبريالية ، نظام الخدمات الإجتماعية و الأمن الإقتصادي خلال العمل و البطالة ن المسمى " رعاية الدولة " يتبخّر . و فى البلدان الغربية ، النسبة العالمية للبطالة تقريبا مؤسساتية و تعتبر حتمية . فى الولايات المتحدة ، أغنى بلد على الأرض ، قسم كبير من البروليتاريا يستغلّ بلا رحمة . و فى نفس الوقت ، تظلّ أوسع قطاعات السكّان دون أي شغل ،

و تأمين و ضمان إجتماعي أو سكن و تمثّل " جيش العمل الإحتياطي " و الدول الإمبريالية تعزّز القوى البوليسية الخاصة لصدّ التمرّد الإجتماعي و الأخطار التى تواجه القانون و النظام و الأمن الرأسماليين .

و كلّ هذا مؤشّر على إحتداد التناقضين الكبيرين للنظام الإمبريالي العالمي ، أي التناقض بين الإمبريالية و الشعوب و الأمم المضطهَدة و التناقض بين البروليتاريا و البرجوازية . لكن المواجهة المفتوحة و الخفيّة فى المجالات الإقتصادية و كذلك السياسية تستمرّ بين الولايات المتحدة و أوروبا و اليابان و روسيا . ضمن التواطؤ الإمبريالي ، تتشكّل كتل إمبريالية جديدة و الوحدة و الإستقطاب مستمرّين .

و قد جعلت التطوّرات الراهنة النظام الإمبريالي أقلّ فأقلّ حصانة و أدّت إلى أنّ " نظامهم العالمي الجديد " يواجه أكثر مشاكلا . و تشديد الإستغلال و الإضطهاد الإمبرياليين يحوّل عديد بلدان العالم إلى مناطق أزمة . و إمكانية إندلاع مقاومة شعبية و تمرّد فى كلّ من البلدان المضطهَدة و البلدان الإمبريالية قد نمت . و " العولمة " تربط عديد بلدان و مناطق العالم برباط وثيق . و التطوّرات الإقتصادية و السياسية و النزاعات فى كلّ بلد تجد صداها أوسع و أسرع فى البلدان الأخرى . و هذا الوضع الموضوعي يربط وثيق الإرتباط الثورات البروليتارية معا و يجعل ظروف تقدّم الثورة فى كلّ بلد أكثر فأكثر تأثّرا بالتطورات و الصدامات العالمية . و علاوة على ذلك ، التطوّر اللامتساوي و المشوّه لمختلف أقسام النظام الإمبريالي و تشديد و تداخل سلسلة من التناقضات الطبقية و الإجتماعية و القومية فى مختلف البلدان يجعل منها حلقة ضعيفة فى النظام . فى هذه الظروف ، مع وجود حزب شيوعي يقود حربا ثورية قوية ، يمكن للثورة البروليتارية أنتبلغ الإنتصار وتشرع فى بناء مجتمع إشتراكي . و تواصل وجود نقاط الضعف غير القابلة للمعالجة و الإنهيارات الدائمة فى النظام الإمبريالي يجعل من الممكن أن يستمرّ وجود البلدان الإشتراكية .

إنّ النظام الرأسمالي العالمي ،من خلال سيره ، كلّ يوم وكلّ لحظة يذكّر العالم بأنّه لم يعد مفيدا؛ إنّه لنظام فاسد ، وحشي و متداعي و لا حاجة إلى وجوده . فى حين أنّ الإنتاج قد إتخذ أبعادا هائلة و غير مسبوقة و قد إختفى عدم كفاية الإنتاج التى كانت مرّة السبب التاريخي للإنقسام الطبقي و اللامساواة . و العمل المتوازن و الإستعمال المتوازن للثروة المادية و لتطوّر الإبداع الفكري للبشرية ممكن جدّا . منذ زمن طويل ، نشأت ظروف خلق مجتمع جديد حيث يمكن تطبيق مبدا " من كلّ حسب قدراته إلى كلّ حسب حاجياته " .

II / الثورة فى إيران و البرنـامج الأدنى

لمحة عن إيران المعاصرة :

إيران جنّة بالنسبة للرأسماليين و الملاكين العقّاريين الكبار و جهنّم بالنسبة للعمّال و الفلاحين و الجماهير الكادحة الأخرى . البون بين الطبقات شاسع بسبب الإستغلال الفاحش للعمّال و فقر الفلاحين . قلّة من السكّان تعيش فى رفاهية بينما الغالبية ، رغم الكدح المضني صباحا مساء لا يمكنها أنتوفّر حاجياتها الأساسية .

و يفتقد الشعب إلى أبسط الحقوق الديمقراطية و تتبّع و تلاحق الدكتاتورية القمعية أية معارضة أو مقاومة . إيران سجن للنساء و الأمم . و قاعدة المجتمع الإيراني هي الإعتقاد فى الغيبيّات و الدين و التمييز الديني .

و هيكل الإقتصاد الإيراني يتمحور حول إنتاج وحيد هو النفط . إنّه إقتصاد متخلّف مشوّه و تطوّره غير متكافئ ، تمتصّ دمه دولة بيروقراطية منتفخة . و البون بين الصناعة و الفلاحة ، بين المدينة و الريف مذهل ؛ و التبعية الشاملة للبلاد للإمبريالية العالمية تتعمّق يوما فيوما .

و تـاتي هذه الظروف نتيجة الهيمنة الإمبريالية و الرأمالية البيروقراطية وشبه الإقطاعية فى إيران .

الهيمنة الإمبريالية :

مع دخول القرن العشرين ، وضعت الإمبريالية إيران تحت سيطرتها السياسية و الإقتصادية والعسكرية . كان الإقتصاد الإيراني مثل إقتصاديات الأمم المضطهَدة الأخرى مندمجا فى و مرتبطا بالنظام العالمي للإنتاج و التبادل و كان منظّما لخدمة حاجيات ربح الرأسمال الإمبريالي.
و إنطلقت هذه السيرورة مع نهاية حكم عائلة غدجار . بتقديم قروض هائلة للدولة ، تحصّل الإمبرياليون على إمتيازات معتبرة إقتصادية و سياسية . لقد نظموا تصدير المواد الفلاحية الخام و الصناعة المنجمية وتوريد السلع الإستهلاكية و ، إلى درجة معينة ، توريد السلع الرأسمالية (مثل الآلات والتكنولوجيا) و كسبوا أرباحا طائلة بإستغلال اليد العاملة الرخيصة . و شهدت هذه السيرورة طفرة خلال حكم رضا شاه عندما نمّى الإمبرياليون ووسّعوا هيمنتهم بواسطة تصدير رأس المال و السلع و بالتعويل على الدولة القمعية . و أعطى إكتشاف موارد نفطية كبيرة لإيران دورا خاصا فى التقسيم العالمي للعمل . و تدريجيّا ، و خاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، إتخذ تدفّق رأس المال النفطي دورا محوريّا فى الإقتصاد برمّته .

و عقب الحرب العالمية الثانية و إعادة الهيكلة الكبرى للرأسمال على النطاق العالمي ، أملت الإمبريالية سياسة " التوريد يعوّض التصنيع " . و أخذ توريد الرأسمال الإمبريالي أبعادا لم يسبق لها مثيلا و علاوة على توسّع الصناعات البترولية و الغازية ، فإنّ قطاعات صناعية مختلفة و البنوك و التجارة توسعت هي الأخرى . و قد تمّ كلّ هذا عبر الإستغلال الأكثر فعالية للعمل الرخيص الثمن .

و مع ثورة 1979 و تغيّر النظام من نظام ملكي إلى جمهورية إسلامية ، لم يتغيّر موقع إيران فى التقسيم العالمي للعمل وعلاقتها بالنظام الإمبريالي تغيّرا جوهريّا . و ظلّت إيران بلدا مضطهَدا و متأزّما و ظلّت مرتبطة و متأثّرة بحاجيات النظام الإمبريالي و تطوّره . و جرى تطبيق الإستراتيجيا و السياسات العامة للإمبرياليين فى البلدان المضطهَدة فى إيران أيضا . فسياسة البلاد الإقتصادية تحدّد و تتهيكل تحت المراقبة المباشرة و وفق أوامر السياسة المالية الإمبريالية لا سيما سياسة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي . و طفقت سياسة " التصنيع " فى ستينات و سبعينات القرن العشرين تضمحلّ بينما كانت تتصاعد إلى السماء القروض و الديون الأجنبية . و بهدف الحصول على المزيد و المزيد من العملة الأجنبية ، عُرض كل منتوج صناعي و فلاحي و كلّ مورد طبيعي قابل للنهب ، عُرض للبيع فى السوق العالمية . و المجالات و القطاعات التى لا تنسجم مع هذا المعيار غدت بسرعة مجالات و قطاعات راكدة و تداعت تماما . و قاد هذا التوجه إلى تنمية إندماج البلاد فى الشبكة السياسية و الإقتصادية للإمبريالية و إلى تبعية أعمق للإمبريالية .

فى المائة سنة الماضية ، نهب الإمبرياليون الموارد الطبيعية للبلاد و ثروتها و كسبوا أرباحا طائلة من تبادل غير متساوى و من إستغلال قوّة العمل : لقد إستخدموا السياسات التآمرية و العمليّات العسكرية للتقدّم بهذه الأهداف ، لكن المظهر الأهمّ و الأكثر جوهرية لهيمنة الإمبريالية فى إيران (مثلما فى بلدان مضطهَدة أخرى) هو أنّها جعلت البلاد هيكليّا مرتهنة للإمبريالية . و بلغ إدماج مختلف قطاعات إقتصاد البلاد فى الإقتصاد العالمي و مستوى التوغّل الإمبريالي فى كلّ نسيج المجتمع درجة أنّ إقتصاد البلاد لا يمكن الحفاظ عليه دون هيمنة إمبريالية . الإمبريالية ليست ظاهرة غريبة عن المجتمع الإيراني ، إنّها فى صلبه بعمق .

علاقة الإمبريالية بإيران علاقة إنتاج . فالإمبرياليون يتحكمون فى القطاعات المفاتيح و الإستراتيجية بأشكال متنوّعة و دون أن يكونوا بالضرورة المالكين المباشرين و الرسميين لأهمّ وسائل الإنتاج ، يمسكون بقيود الإنتاج و التبادل و التوزيع . يقع القطاع الإقتصادي المفتاح و الإستراتيجي أي القطاع النفطي تحت سيطرة الرأسمال الإمبريالي . و بالتحكّم فى هذا القطاع تقع قطاعات أخرى من الإقتصاد تحت سيطرتهم كما تنظّم قطاعات أخرى أيضا فى خدمة حاجيات ربح الرأسمال الإمبريالي . و يكتمل هذا التحكّم عبر وسائل أخرى مثل إحتكار التقنية المستوردة و التجارة اللامتساوية و إتفاقيات الإنتاج و القروض و الديون .

لا تتحكّم الإمبريالية فى إنتاج الثروة فى إيران فحسب ، بل هي أبضا تحدّد إذا و كيف توزّع و يعاد إستعمالها فى إيران أوفى أنحاء أخرى من العالم . حاجة الرأسمال العالمي و عملائه المحلّيين إلى تحقيق أقصى الأرباح يعيّن فى أيّة مجالات تتركّز وسائل الإنتاج ،و نحو أية مناطق ستتجه مداخيل العملة الأجنبية للبلاد ، و أية قطاعات من الإنتاج يجب دفعها و كيف يتمّ توزيع هذا الدخل فى شكل أجور غير متساوية ضمن مختلف فئات السكّان . و كذلك يحدّد أي نوع من الغذاء و كمية إستهلاك الشعب و عدد ملايين الناس الذين يدفعون إلى أسفل خطّ الفقر ، و ما حصّة كلّ شخص من الإنتاج الإجتماعي و أية عصابة من الملاكين العقاريين أو الرأسماليين تسمن ، و أين يستعملون رأسمالهم و مدى الثروة التى يراكمونها .

و تتحقّق مراكمة أرباح طائلة للرأسمال الإمبريالي عبر إستعمال أشكال قسرية للإستغلال و إستعمال وسائل قمعية فى سيرورة الإنتاج . إنّ الإضطهاد السياسي و فقدان العمّال و الفلاحين للحقوق جلي من جهة ، و مراكمة الأرباح الطائلة من أخرى وجهان لعملة واحدة .

و فى موقع القلب من علاقات الإنتاج هذه يوجد تصدير الرأسمال الأجنبي نحو إيران . و المظهر الأساسي لهذه العلاقات هو موقع و دور قطاع النفط فى حياة البلاد . إلى ألان كان الرأسمال الإمبريالي يُصدّر إلى إيران فى الأساس فى شكل دخل نفطي . و الجزء الأكبر من العملة الأجنبية و الجزء الأكبر من ميزانية الحكومة يتأتّيان من رأس المال النفطي (أو المداخيل من النفط) . و توفّر المداخيل النفطية جزءا هاما من المصاريف على إعادة تعزيز و توسيع الجهاز الحاكم العسكري – البيروقراطي نو توفّر البنية التحتية لحركة رأس المال الكبير المحلّي و الأجنبي و فى شكل قروض حكومية ، يسند و يدفع نحو إستثمارات هائلة . و يتمّ تبادل المداخيل من النفط مع التقنية و المنتوجات الصناعية و لوازم أخرى مستوردة مثل الغذاء الخ . و كمّية النفط المنتجة فى إيران و ثمن بيعها مرتبطان بقوانين السوق العالمية و الإحتكار و التحكّم الإمبرياليين . و للتصدّعات فى السوق العالمي و إرتفاع أو إنخفاض ثمن النفط إنعكاسات مباشرة على الإقتصاد . و صارت الحياة الإقتصادية للمجتمع و معيشة الشعب مرتهنة بهذه التقلبات. و الرأسمال المالي العالمي هو القوّة الدافعة للإقتصاد الإيراني و ناحته الأساسي . و إنتاج البلاد و سياساتها و توجهها الإقتصادي لا يقومان على الحاجيات الداخلية للمجتمع ولا يوفّران الحاجيات الأساسية و الرفاه للشعب . عوض ذلك كلّ شيء منظّم لخدمةحاجيات ربح الإمبرياليين و الطبقات الحاكمة الرجعية . لقد شوّهت الإمبريالية إقتصاد البلاد ووسّعت بعض القطاعات المختارة و فى نفس الوقت رمت بمناطق شاسعة إلى الركود و الإلاس . تستخدم التكنولوجيا المتقدّمة فى الصناعة النفطية بينما تستعمل أكثر طرق الإنتاج تخلّفا على نطاق واسع فى أماكن أخرى من البلاد . و العلاقة بين الفلاحة و الصناعة و بين مختلف قطاعات الصناعة مفكّكة ، و بات إقتصاد البلاد مثل " إقتصاد مخدّر " يحتاج إلى حقن مالي متصاعد و مستمرّ لأجل القدرة على العمل و الوقوف على رجليه .

و علاقات الإنتاج هذه ليست منفصلة عن العلاقات الطبقية فى البلاد . ذلك أنّ علاقات الإنتاج هذه تقوم على المصالح المشتركة بين الإمبرياليين و الطبقات الحاكمة الرجعية و هيمنتها على الطبقات المحرومة . لقد أدّى التوغّل الإمبريالي فى إيران و التطوّر الإمبريالي إلى عديد التغيرات فى التشكيلة الإجتماعية و الهيكلة الطبقية للمجتمع . وُلدت طبقات جديدة تشكّلت البرجوازية البيروقراطية – الكمبرادورية و تضاءل تأثير قوّة الملاكين العقاريين . و تشكلت فئات جديدة من البرجوازية الوطنية و البرجوازية الصغيرة بينما تحطّمت فئات أخرى تقليدية من هتين الطبقتين . و نمت صفوف الطبقة العاملة و أضحى عديد الفلاحين دون أملاك و نزح العديد الآخرون نحو المدن نتيجة تحطيم الإقتصاد الفلاحي . و حصل إنعطاف هام فى الأهمية النسبية للفلاحة و الصناعة . و تكوّنت مدن كبرى و نشأ فرق شاسع فى الدخل و فى مستوى المعيشة بين الذين يعيشون فى المدن و الذين يعيشون فى الريف .

و اليوم دخل أفقر الأسر المدينية يعادل مرّة ونصف المرّة دخل أفقر الأسر الريفية و أمل الحياة فى الريف أقلّ بعشر سنوات منه فى المدن . و شهدت هذه النزعة الشاملة طفرات إثر الحرب العالمية الأولى و خاصة إثر الحرب العالمية الثانية .

إنّ العلاقات التى أملتها الإمبريالية على المجتمع هي فى تناقض مع تطوير إقتصاد وطني مطوّر بصفة متكافئة و معوّل على ذاته ، إنّها فى تناقض مع حاجيات غالبية الشعب . و تولّد هذه العلاقات أزمات حادة و بؤس لا حدّ له فى صفوف الشعب . بيد أنّ تبعية إيران للإمبريالية ليست مجرّد ظاهرة إقتصادية . فهذه التبعية يجرى الحفاظ عليها بالتعزيز المستمرّ للسلطة و المراقبة السياسية . و تعزّز دولة إيران الرجعية العميلة هذه الهيمنة و تعيد إنتاجها بواسطة القمع . و فقط بالإطاحة بهذه الدولة من الممكن كسر الهيمنة الإمبريالية على إيران .

تاريخ التطوّر الإمبريالي فى إيران تاريخ تبعية و تشويه و توسّع لشتّى أصناف الإستغلال و الإضطهاد و فى نفس الوقت هو تاريخ مقاومة و صراع من قبل الجماهير ضد الهيمنة الإمبريالية . و هذه المقاومة و هذا الصراع من جهة و الأزمات و الهزّات فى النظام العالمي و فى المجتمع نفسه من جهة أخرى ، تخلق نقاط ضعف هامّة فى سيكطرة الإمبريالية ما ينجرّ عنه عدم قدرة الإمبرياليين على فرض هيمنتهم بلطف و دون تناقض .

الرأسمالية البيروقراطية :

مع تصدير الرساميل الإمبريالية إلى إيران ،تسارع تطوّر الرأسمالية و تشكّل نوع خاص من الرأسمالية أي الرأسمالية البيروقراطية . و هذه الرأسمالية لا تشبه الرأسمالية فى البلدان الإمبريالية إذ هي تسير بشكل مغاير جدّا . فهذا النوع من الرأسمالية يسمّى كذلك رأسمالية كمبرادورية (معطوبة سماسرة الإمبريالية) . و الميزة الهامة لهذه الرأسمالية هي إرتباطها بالإمبريالية . تخدم الرأسمالية البيروقراطية الرأسمال الإمبريالي وترتبط به . توسعها و مختلف مراحل تطوّرها مسنودان بدولة شبه إستعمارية ،فالدولة لعبت دورا حيويّا فتشكّلها ووفّرت لها التسهيلات الأساسية . لقد فكّكت الرأسمالية البيروقراطية عديد مظاهر العلاقات شبه الإقطاعية إلاّ أنّها كذلك حافظت على هذه العلاقات على نطاق واسع فى الفلاحة و قطاعات أخرى من الإقتصاد و عوّلت عليها لصيانة ربحيّتها .

و قد نظّم الرأسمال الإمبريالي إقتصاد البلاد من خلال الرأسمالية البيروقراطية . فعبر الرأسمالية البيروقراطية يتحكّم فى أهمّ وسائل الإنتاج و أهمّ موارد البلاد و يستخرج فائض القيمة من عمل الجماهير الكادحة .

و الشكل الجوهري لتنظيم الرأسمال البيروقراطي (أو الكمبرادوري) فى إيران هو رأسمال الدولة الإحتكاري . فقد نهضت الدولة على الدوام بدور محوري فى الإقتصاد ككلّ و فى صياغة السياسات و التخطيط الإقتصاديين . و إضافة إلى تشكّل الدولة ، الرأسمالية البيروقراطية فى شكلها الخاص منظّمة فى مجموعات مالية – صناعية لها علاقات وطيدة بالدولة و تعوّل على سلطة الدولة و مواردها .

الرأسمالية البيورقراطية (أوالكمبرادورية) رأسمالية إحتكارية .و الهيمنة الإحتكارية لهذا الرأسمال على الفروع الحيوية للإقتصاد وموارد البلاد لا تكتسب عبر التنافس بين مختلف الرساميل و إستعمال تقنية أعلى و بالتالي تقليص كلفة الإنتاج ، بل عبر إستعمال سلطة الدولة و إمتيازات إمتلاك علاقات مع الرأسمال الأجنبي (المؤسسات الإقتصادية و السياسية الأجنبية ، و كذلك إمكانية دخول السوق العالمية) ،و يكتمل هذا بممارسات إقطاعية مثل المصادرة والغشّ و تجاوز القوانين و محاباة الأقارب .

تاريخ تطوّر الرأسمالية البيروقراطية فى إيران و منعرجاتها تتناسب مع مسار التطوّر التاريخي لتصدير الرأسمال الإمبريالي وحاجياته. أرسيت أسس الرأسمال البيروقراطي فى إيران عبر قروض أجنبية ضخمة و مزج و مركزة رساميل تطوّرت من خلال المتاجرة مع البلدان الرأسمالية . فى بدايات القرن العشرين ، كانت النشاطات الأوقلى للرأسمالية البيروقراطية فى حقل الإنتاج والتجارة فى المواد الأولية الفلاحية و البنوك و بعض الصناعات . و إضطلعت دولة رضا خان الممركزة دورا مفتاحا فى مراكمة و مركزة رأس المال و ثروات كبرى ، و كذلك فى رفع بعض الحواجز فى البنية التحتية و البنية الفوقية التى كانت تعرقل طريق تطوّر الرأسمالية البيروقراطية . ونشأ الرأسماليون البيروقراطيون (أو الكمبرادوريون) عن تحوّل الملاكين

العقّاريين الإقطاعيين ، و الرأسماليين التجاريين و بيروقراطيي الدولة و عناصر كانت لها علاقات سياسية بالقوى الإمبريالية . لقد ورّدوا سلعا إستهلاكية و رأس مال ، و بالتعاون مع الرأسمال الإمبريالي ، طوّروا النسيج و الإسمنت و تحويل القطن و حياكة الحرير و مصانع السكّر و نظّموا إستغلال العمل فى فروع الإقتصاد الحديثة الإنشاء هذه .

إطار و أفق نشاطات الرأسمالية البيروقراطية يحدّدهما دور إيران وموقعها فى التقسيم العالمي للعمل . فإثر إكتشاف الموارد النفطية فى إيران ، شهدت الرأسمالية البيروقراطية تغيرات هامة وفق حاجيات الرأسمال الإمبريالي . و وطّدت حاجيات الإقتصاد العالمي للمواد الأوّلية موقع إيران فى التقسيم العالمي للعمل كمصدّر للنفط . و هكذا بات إستخراج النفط و تصديره بصورة تصاعدية محور نشاطات دولة إيران . و بعد الحرب العالمية الثانية ، تولّت إيران فى ظلّ هيمنة الشركات النفطية الأمريكية ، مسؤولية مواصلة إنتاج النفط وتوريد سلع إستهلاكية من أوروبا و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية بالبترودولار ، وتوفير يد عاملة رخيصة و تسهيلات مالية و فى البنية التحتية لإستيعاب الرأسمال الأجنبي . كلّ هذا و سير الإقتصاد ككلّ جمعتهما معا مداخيل نفط إيران .

و فى ستينات القرن العشرين ، وفق المخطّط الإمبريالي ل " الثورة البيضاء " تنامي عمق و مدى نشاطات الرأسمالية البيروقراطية حيث أنجزت إصلاحات زراعية إمبريالية فى الريف و أرسيت منشآت صناعية – فلاحية لتوسيع التجارة الفلاحية و إنصبت إستثمارات كبرى فى الصناعات النفطية والغازية و البتروكميائية ، وكذلك فى الهيكلة العسكرية والبيروقراطية للبلاد، و فى بناء الطرقات و الموانى و فى الأنظمة المالية و التربوية و فى شبكة ربط المدن . و على أساس " تطوير الصناعات المعوّضة للتوريد " ، أطلقت صناعات و منشآت سلع إستهلاكية خفيفة بقروض دولة صغيرة للمستثمرين فنمت المؤسسات البنكية و التجارية و الصناعية بصفة لها دلالتها . و ظهرت فئة جديدة من الصناعيين و الملاكين العقاريين الكبار و المتصرّفين الفاسدين الموالين للإمبريالية . و حدثت هذه التطوّرات على قاعدة الإستغلال الفاحش للعمّال و فقر غالبية الفلاحين و تداينهم و ضرائب الفئات الوسطى من المجتمع .

و على إثر تركيز نظام الجمهورية الإسلامية ،وقعت صيانة دور إيران كمنتج للنفط فى التقسيم العالمي للعمل ،وواصلت الرأسمالية البيروقراطية التطوّر فى مختلف فروع الإقتصاد ، لا سيما فى التجارة و الخدمات . و حصل تطوّر الرأسمالية البيروقراطية أكثر من ذى قبل عبر رأسمال الدولة . و غدت الدولة أكبر مالك عقّاري و صناعي و تاجر و عرف و مصرفي فى البلاد ، و إلى جانب عدد هائل من المؤسسات البنكية و الدينية تتحكّم الدولة فى الشرايين الحيوية للإقتصاد. و منذ نهاية 1989 ، فى إنسجام مع المخطّطات الإمبريالية ، شُرع فى الخوصصة و تقليص دور الدولة فى الإقتصاد ، و مع ذلك ، لا تزال الدولة تقوم بالدور المفتاح فى تنظيم الإقتصاد . و مذّاك تبنّت الرأسمالية البيروقراطية إستراتيجيا التطوّر المتجه نحو التصدير " التى أملتها المؤسسات المالية الإمبريالية على الأمم المضطهَدة ،و على هذا الأساس طوّرت قطاع التجارة –الفلاحة و صارت على نحوتصاعدي تعمل فى النشاطات الأكثر ربحا مثل حياكة الزرابي و خدمة للإمبرياليين ركّزوا " مناطق تجارة حرّة ".

لكن عقودا كثيرة من تطوّر الرأسمالية البيروقراطية لم تؤسس إلى تطوّر فى أسس الصناعات المركزية . و فى الواقع ، كان لتطوّر هذه الرأسمالية نتيجة مغايرة تماما لتطوّر الرأسمالية فى البلدان الإمبريالية . لقد تطوّر الإقتصاد بشكل مفكّك للغاية بمعنى أنّ مختلف نواحي الإقتصاد و فروعه ليست لها علاقات داخلية مع بعضها البعض أو لها علاقات ضعيفة فقط . و يجري تقسيم العمل بين فروع الإقتصاد مع فروع الإقتصاد الأجنبية أكثر منه مع فروع الإقتصاد فى

البلاد . ولا تعوّل الصناعات الكبرى التى تركّزت فى العقود القليلة الأخيرة على ذاتها مطلقا و لا تملك وجودا مستقلاً عن الإمبريالية . و الصناعات الكبرى بمعنى التكنولوجيا و أدواتها الرئيسية و المعرفة التقنية و تدريب الخبراء مرتبطون إرتباطا جوهريّا بالأجانب . ما يناهز الستّين بالمائة من الإستثمارات المادية و تسعين بالمائة من الآلات و قطع الغيار للصناعات الكبرى يتمّ توريدها . لا يمكن للتكنولوجيا الموردّة التى تستعملها هذه الصناعات إلاّ أن تستعمل لإنتاج معيّن و لا يمكن توسيعها و إستعمالها فى قطاعات أخرى . هذه روابط متبادلة بين الصناعات الإستراتيجية – مثل الصناعة النفطية – و قطاعات أخرى من الصناعة و أجزاء أخرى من الإقتصاد . و نوع التطوّر الذى تقدّمه هذه الرأسمالية مشوّه للغاية و غير متكافئ و بإستثناء بعض الفروع و أنحاء من البلاد ، بقية الفروع و الأنحاء الأخرى من البلاد فى وضع تخلّف كبير .

كان تأثير تطوّر الرأسمالية البيروقراطية على الإقتصاد الفلاحي مدمّرا وهو يفرز أزمات . لأجل توفير الحاجيات الغذائية للبلاد ، لجأت الرأسمالية البيروقراطية إلى إستيراد الغذاء أو أدخلت الآلات أو عصرنت قسما من الإنتاج و بذلك فلرضت تنافسا غير متكافئ أدّى إلى تحطيم إقتصاد الفلاحين . و خصّصت مناطق شاعة من الأرض الخصبة و بصفة متصاعدة إلى إنتاج بضائع للتصدير . و بالنتيجة تقلّص إنتاج الحاجيات الغذائية الأساسية للجماهير وتعزّزت النزعة إلى التوريد و ربط البلاد به . و حافظت الرأسمالية البيروقراطية على نظام ملكية الأرض شبه الإقطاعية و عوّلت على العلاقات ما قبل الرأسمالية ؛ و هكذا سدّت الطريق أمام تطوّر إقتصاد الفلاحين و غذّت الركود و الأزمات المزمنة فى القطاع الفلاحي .

تسير الرأسمالية البيروقراطية على نحو أنّها بإستمرار تحتاج إلى حقن ب " العملة الأجنبية " أو فى الواقع برأسمال أجنبي . و يتوغّل هذا الرأسمال الأجنبي فى سير الإقتصاد رئيسيّا فى شكل مداخيل النفط و عبر الدولة . لهذا نقول إنّ الإقتصاد فى إيران يعتمد على منتوج واحد وهو إقتصاد تابع . و تصبّ الدولة هذا الرأسمال الإمبريالي فى عروق قطاعات مختلفة من الإقتصاد عبر القروض البنكية و منح ميزانية الوزارات ،و حين تنخفض مداخيل العملة الأجنبية لإيران ، بفعل السياسات الواعية للإمبرياليين أو نتيجة أزمات الإقتصاد العالمي و هزّاته ، يغرق افقتصاد فى الركود و يقترب من حافة الإفلاس .

الرأسمالية البيروقراطية مرتبطة بالرأسمال الإمبريالي وهي تحت إمرته ،و مع ذلك ، فى هذه العلاقة هناك تناقض و نزاع أيضا .آفاق الرأسمالية البيروقراطية و مجالات عملها و قدراتها تتحدّد فى الأساس ببلد واحد . و تتطلّب مصالح هذه الرأسمالية أن يصبح إقتصاد البلاد مندمجا أكثر فأكثر فى الشبكة الإمبريالية و يضحى أكثر فأكثر إرتباطا بالرساميل المالية و يكسب وسائلا أكثر و أفضل لخدمة الإمبريالية . إنّ الرساميل الإمبريالية تتحرّك جوهريّا على قاعدة أهدافها و مصالحها و حاجياتها العالمية . وفى سعيها لتحقيق أقصى الأرباح ليست مرتهنة ب" مسؤوليات" تجاه البلاد. و مصدر ظهور بعض التوتّر بين البرجوازية الإمبريالية و الرأسماليين البيروقراطيين هو هذا التناقض بالذات .

و بالرغم من ميزاتها المشتركة ، فإنّ قطاعات من الرأسماليين البيروقراطيين تتنافس و تتنازع . و قطاع الدولة يتنافس مع القطاع الخاص و المرتبطون بالإنتاج المحلّى فى نزاع مع المعوّلين على التوريد ، و التنافس ما بين الإمبرياليين ينعكس أيضا فى صفوف عملائهم من الرأسماليين البيروقراطيين . و الأزمات الإقتصادية و السياسية تفاقم هذه التناقضات .

لقد كان تطوّر الرأسمالية البيروقراطية كارثيّا بالنسبة للمجتمع . و ينعكس هذا فى إرتهان الحاجيات الأساسية لجماهير بالإقتصاد العالمي ، و فى تحويل الإقتصاد إلى إقتصاد منتوج واحد و تطوّره اللامتكافئ و المشوّه ، و فى تحطيم الإقتصاد الفلاحي و فى بطالة ضخمة . و ينعكس هذا فى تركيز الخدمات فى عدّة أماكن من البلاد ، و تفاقم الخلاقات بين مختلف المناطق و فى الفقر و التخلّف لغلبية أجزاء البلاد ، لا سيما الريف . فى المدينة الكبرى ، طهران ، ناطحات السحاب و إشارات وافرة الرفاه و ثراء محاطة بمدن الصفيح التى يضربها الفقر و يسكنها عدد كبير من الناس الذين أجبروا على النزوح من المناطق و القرى النائية و ألقي بهم فى الفقر على الهامش .

إنّ الرأسمالية البيروقراطية تتناقض مع مصالح غالبية الجماهير ، إنّها تعمّق الفقر و البؤس لدي الأكثرية . و تطوّر هذه الرأسمالية و التحطيم و التهديد المستمرّين لقوى الإنتاج فى كلّ من الريف و المدينة وجهان لعملة واحدة .

شبه الإقطاعية :

قبل توغّل الرأسمال الإمبريالي ، كان إقتصاد البلاد قائما على الفلاحة و كانت تهيمن عليه جوهريّا العلاقات الإقطاعية و كانالتطوّر الرأسمالي فى المدن و الريف على حدّ سواء فى أدنى مستوياته . توغّلت الإمبريالية فى إيران و تدخّلت فى العلاقات الإقطاعية و فكّكتها جزئيّا و نظّمت مظاهرا هامة من العلاقات الإقطاعية خدمة لربح الرأسمال . و نتيجة لتوغّل الرأسمال الإمبريالي ، عرفت الإقطاعية تغيّرات و تحوّلت إلى شبه إقطاعية . و ربطت الإمبريالية هذه العلاقات بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالشبكة العالمية للإنتاج و التبادل ؛ و فى هذه السيرورة إستبعدت بعض العراقيل مثل الإقتصاد و السوق الريفيين المنفلتين و بعض السلط و المؤسسات و العلاقات القبلية و العشائرية . و فى غضون بضعة عقود ، صار الإقتصاد الفلاحي فى إيران مرتبطا بصفة متصاعدة بالنظام العالمي و تدريجيّا تراجعت الموارد المحلّية المحدودة و التى كانت حجر الزاوية فى الإكتفاء الذاتي فى القطاع الفلاحي و عوّضت بالتعويل على قروض الدولة ، و بعض الآلات و المواد المورّدة . و تفكّك الإنتاج للإكتفاء الذاتي على نطاق واسع نتيجة توسّع التبادل السلعي .

و بدأت هذه التحوّلات و التغيرات بالأساس مع مجيء نظام رضا خان إلى السلطة . و إقتلع جزء من الفلاحين بالقوّة من الأرض و الإقتصاد الفلاحي لأجل أن يصبح قوّ' عمل لإرساء أسس الصناعة البترولية . لكن أهمّ التغييرات على الصعيد الفلاحي جدّت مع " الثورة البيضاء " . كان هدف هذا المخطّط مزيد تسهيل حركة أرباح – فوائد الرساميل الإمبريالية و البيروقراطية فى البلاد ، موفرين قوّة عمل رخيصة للإستثمارات الكبرى عبر البلاد و مخفّضين من خطر إنتفاضات الفلاحين . و عوّضت " الثورة البيضاء " سلطة الملاكين العقاريين سابقا بالقمع المباشر العسكري – البيروقراطي للدولة ، و لو أنّه لم يقدر على أن يعوّضها تماما و بصفة مستقرّة . و قد حدّد الإصلاح الزراعي الملكيات الكبرى للأرض . و بهذا تطوّر قطاع رأسمالي فى الفلاحة إلى جانب القطاع التقليدي ، و إزداد العمل المأجور و كذلك العمل شبه الإجباري و تسارع تيّار الإستقطاب فى صفوف الفلاحين ؛ و لكن ذلك تمّ بطريقة تدريجية جدّا و مؤلمة و غير تامة . و وجدت الفلاحة التقليدية نفسها فى ركود و لو أنّه لم يقض عليها . و حسب الإحصائيات الرسمية ، ثلث قوّة عمل البلاد المستخدمة منخرطة فى هذا النشاط . هذا حتى دون إدماج قوّة عمل غالبية نساء الريف فى الإحصائيات . وفى ظلّ الجمهورية الإسلامية ، حصلت تغييرات هامة فى الإقتصاد الفلاحي و فى الوضع فى الريف . و نزعت الفلاحة التقليدية إلى الإفلاس و أقفرت قرى عديدة . و تسارع نزوح سكّان الريف الذى شهد طفرة فى بداية سبعينات

القرن العشرين ، حتى أكثر بشكل غير مسبوق . و أعداد غفيرة من الفلاحين الذين قد نزحوا إلى المدن وقع إمتصاصهم فى قطاعات من مثل حياكة الزرابي المعتمد فى جوهره على العمل الأسري و المعوّل على العلاقات شبه الإقطاعية و العائلية . وهو أحد أكثر مجالات نشاط الرأسمال الإحتكاري ربحا إذ هو سيخرج منه قدرا ضخما من القيمة . و خلال هذه الفترة ، تطوّرت التجارة – الفلاحة بهدف الإنتاج للأسواق المحلّية والأجنبية ؛ وبالنتيجة تنامي عدد العمّال المأجورين فى الفلاحة . و تطوّرت صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية و صناعة تربية الماشية و الإنتاج الكبير للدواجن .

و رغم جميع هذه التغيرات ، تواصلت سيطرة العلاقات شبه الإقطاعية فى الريف و لم تتغيّر قاعدة النظام شبه الإقطاعي لملكية الأرض . من جهة ،فى ظلّ ملكية الأرض شبه الإقطاعية ، غالبية الأرض الخصبة (أي المزارع و البساتين الكبرى) تركّزت بين أيدى أقلّية من الملاكين العقاريين أو بين أيدى الدولة و المؤسسات و الجمعيات الخاصة و الدينية . و من جهة أخرى ، هناك عدد كبير من أصحاب الملكيات الصغرى و كذلك عدد هام من الذين يشاركون فى القطاع الفلاحي لا يملكون أرضا . هذان هما القطبان المترابطان لنظام ملكية الأرض شبه الإقطاعي . حسب آخر الإحصائيات الرسمية للدولة فى 1991 ، هناك حوالي 1.200.000 عائلة ملاكين صغار . و العد الضخم من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا يعطى أبعادا هائلة لعدم المساواة هذه. و أصحاب ملكيات الأرض الصغيرة مرتبطون بنظام الملكية الكبرى و يقعون تحت مراقبته بواسطة صلات متنوّعة .

وظلّت قطاعات كبرى من الفلاحين محرومة من ملكية الأرض فى حين أنّ فقط ثلث ارض البلاد القابلة للزراعة يقع حاليّا إستغلالها . يبقى الفلاحون بالقوّة دون أرض أو فلاحون فقراء كيما تضمن تبعيتهم الدائمة لمؤسسات الدولة و الملاكين العقاريين الكبار الذين يستغلّون قوّة عملهم و ثمار شغلهم . و هذه العلاقة غير المتساوية و الإضطهادية فى مجال الملكية هي القاعدة الأساسية لإستغلال غالبية الفلاحين فى شكل مزارعة و إيجار و نظام الأجور. و تعيد هذه العلاقة إنتاج إضطهاد الفلاحين القسري .

و جوهر شبه الإقطاعية هو العمل القسري . فقطاعات واسعة من المنتجين المباشرين مرتبطة بالأرض ووسائل الإنتاج و الإقتصاد الفلاحي و الخزن المحدود . لا يتحوّلون لا إلى مزارعين رأسماليين و لا إلى عمّال أحرار من ملكية وسائل الإنتاج . و رغم توسّع التبادل السلعي ، يستعمل العمل القسري على نطاق واسع و رغم التغييرات فى دور الإنتاج لدي أسر الفلاحين ، فإنّ العائلة لا زالت وحدة إنتاج . الأسرة الفلاحية ، فى صراعها من أجل الحياة ، مضطرّة لإستكمال دخلها الفلاحي القليل بدخل تكسبه من العمل فى أرض الملاكين العقاريين الكبار و الدولة و من خلال رعاية الحيوانات و عمل غير قار فيه ينخرط بعض أو جميع أعضاء الأسرة الفلاحية ما يساعد على إعادة إنتاج إقتصاد الفلاحين و يمنعهم من الإبتعاد عن القرية و الأرض .

و فضلا عن ذلك ، تلعب البنية الفوقية شبه الإقطاعية دورا هاما فى الإبقاء على عمل الفلاحين فى وضع قسر و إخضاع . و وضع النساء فى الريف إنعكاس واضح وتام للعلاقات شبه الإقطاعية . فالنساء محرومات من إستهلاك الأرض ، و هن سجينات التخلّف والإقتصاد الفلاحي وتربية الحيوانات على نطاق ضيّق ، و هنّ مجبورات على التبرّج و العمل غير مدفوع الأجر فى ظلّ السلطة الأبوية و الشوفينية الذكورية و الدين و القبيلة و العشيرة .

لقد حاصرت شبكة من الملاّكين العقّاريين و التجار و المرابين و السماسرة سواء فى شكل خاص أو عبر الدولة ، حاصروا الفلاحين . و يتمّ إستخراج القيمة من إنتاج الفلاحين بطرق متنوّعة . لا

يواجه الفلاحون قوّة السوق الإقتصادية و حسب بل يواجهون كذلك الضغوط غير الإقتصادية من أعلى ، لا سيما من قبل الدولة . و تضطلع الدولة بدور فعّال فى إستخراج فائض العمل من الفلاحين الفقراء والمتوسّطين . و يجرى ذلك سواء فى شكل إعداد الأرضية للرأسمالية البيروقراطية و إعطائها مصداقية لتنظيم الفلاحة الموجهة للتصدير والصناعات الحرفية أو مباشرة فى شكل شراء و بيع سلع بالقوّة ، وإحتكار تحديد الأسعار ،و توفير القروض وإستثمارات فلاحية أخرى [مثل السماد و الآلات إلخ – المترجم إلى الأنجليزية] و ممارسة إحتكار المياه والعلف و الغابات و عديد الضرائب . ويؤدّى التبادل غير المتكافئ (ما يسمى بقصّ الأسعار) بين المنتوجات فى الوحدات الإقتصادية الريفية المتخلّفة وتلك التى تنتج فى الوحدات الأكثر تقدّما فى البلاد أو فى الخارج ، إلى مزيد تفقير الفلاحين . و فى ظلّ هذه الضغوط ، يزداد تفكّك الإنتاج الفلاحي وتأزّمه و تضطرّ جماهير العمل الريفي إلى النزوح إلى المدن ، سواء على أساس موسمي أو بصفة دائمة . بينما سيرورة التصنيع بطيئة و محدودة و متقطّعة و غير قادرة على إستيعاب قوّة العمل هذه . هذا الجيش من العمل الفائض عبء ثقيل يحطّم أجور الطبقة العاملة ككلّ .

والدور المحوري لشبه الإقطاعية فى الإقتصاد هو المساعدة على إيجاد ظروف إستغلال فاحش . و تمكّن شبه الإقطاعية الرأسمالية البيروقراطية من أن تدفع للعمّال أجورا أدنى من ثمن إعادة إنتاج قوّة عملهم . و هذا عامة ، يحدث عبر إنتاج أغذية رخيصة نسبيّا من قبل الفلاحين و إعادة إنتاج العمل الرخيص فى الريف . دخل الغالبية الغالبة من الفلاحين النازحين كعمّال أو كعمّال موسميين يكمّل إنتاجهم أو إنتاج عائلتهم . فمن جهة ، فى المدن مستوى عيش الطبقة العاملة يدفع إلى أسفل بطرق متنوّعة ،مثل العيش فى مدن الصفيح التى تفتقر إلى أدنى الخدمات المدينية . و أجور أعضاء الأسرة كذلك تكمّل بوسائل مختلفة و أعمال متعدّدة – تجارة صغيرة ، إنتاج وخدمات منزلية – و عموما بواسطة المساهمة فى الإقتصاد المديني " غير الرسمي " . وهو إقتصاد متميّز بتنظيم بدائي وعمل منتج كثيف ،و أجور متدنّية و غير منتظمة و نقص مطلق فى حقوق قوّة العمل .

و تستعمل العلاقات ما قبل الرأسمالية فى قطاعات أخرى من الإقتصاد المديني كذلك . توجد علاقات غير رأسمالية واسعة فى الإنتاج الصغير ووحدات التبادل فى المدن . و الذين ينخرطون فى هذا القطاع يملكون وسائل الإنتاج المحدودة و يتحكمون فيها و أيضا فى ظروف عملهم الخاص و هم عامة منخرطون فى إنتاج سلعي بسيط . و القيمة التى ينتجونها لا تستثمر فى سيرورة توسّع قيمة رأسمالية لأنّها تستعمل لإستهلاكهم الخاص و بقائهم على قيد الحياة . و يمكن ملاحظة هذه السيرورة فى الكثير من فروع قطاع الخدمات – تلك التى تقدّم خدمات خاصّة . وفق الإحصائيات الرسمية ، ما يقارب ثلث الموظّفين المدينيين مستقلّين و موظّفي عائلة غير خالصي الأجر .

فى المصانع الصغيرة والتقليدية التى تشتغل على قاعدة إستغلال العمل المأجور (مثل حال مصانع الآجر وحتى بعض الصناعات الصغرى التى توفّر خدمات لصناعات كبري) ، تستعمل العلاقات ما قبل الرأسمالية على نطاق واسع . ولأجل تشديد الإستغلال فى هذه المصانع ، ثمّة إستخدام واسع الإنتشار للعمل الأسري ، و عمل النساء و الأطفال غير الخالص الأجر ، و إمتيازات و إلتزامات العرف – الصانع ، و إستعمال القوّة و العنف والتعسّف . إستغلال العمل الإجباري للفلاحين المرتبطين بالأرض و الإستغلال الفاحش للعمّال الذين لم يقطعوا تماما روابطهم الفلاحية و لجماهير النساء و الأطفال الذين يشاركون فى الأسرة والإنتاج اعائلي يلعبون دورا مفتاحا فى تمكين الرأسمالية البيروقراطية من إستخراج القيمة من المجتمع ككلّ و للحفاظ على نسبة ربح عالية .

عموما ن فى كلّ من المناطق الريفية و الدينية، للقسر غير الإقتصادي دور ذو دلالة ينهض به فى العلاقات بين الناس فى سيرورة الإنتاج و يساعد على تشديد الإستغلال . و العلاقات القبلية و العشائرية و الدينية هي أيضا تستخدم فى تنظيم العمل . و يُأثّر قسر الحكومة و الدين و التقاليد و العادات فى تنظيم سيرورة العمل و فى تشديد الإستغلال . و يمكن ملاحظة القسر غير الإقتصادي فى الغياب المطلق لحقوق الطبقة العاملة عامة و فى التعويل على اللامساواة القومية و النظام الأبوي و الشوفينية الذكورية لخفض أجور جماهير العمّال من الأمم المضطهَدة و النساء العاملات ، و فى الإمتيازات الإقتصادية للسلط و المؤسسات الدينية .

و تمثّل كافة القطاعات التى لها علاقات شبه إقطاعية أو تستعمل بصفة واسعة هذه العلاقات ،تمثّل القطاع التقليدي من الإقتصاد . و للقطاع التقليدي علاقات متبادلة مع القطاعات المعاصرة و الرأسمالية (الصناعات الكبرى و المزارع الرأسمالية الكبرى و البنوك و المؤسسات الصناعية و التجارية الكبيرة و الصغيرة) و معا يشكّلان هيكلة إقتصادية واحدة . و يتطوّران بلا تكافئ و ترابطهما مشوّه و يزخر بالتناقضات . و فى نفس الوقت ، العلاقات بين هذه القطاعات أساسية لتوفير أرباح هائلة للإمبريالية و لعملائها . و العلاقة بين هذين القطاعين تتحدّد بالأساس بتعايشهما . و فى سيرورة الإنتاج يحصل القطاع التقليدي على جزء من الحاجيات الضرورية من القطاع المعاصر . و الرابط الأكثر حيوية بينهما هو أنّ القطاع التقليدي يمكّن القطاع المعاصر من الإستغلال الفاحش للعمّال . و يسرى هذا الدم فى عروق القطاع المعاصر و يضمن نسبة ربحه العالية . و العلاقة بين القطاعين على نحو يجعل القطاع المعاصر غير قادر على الإستمرار دون خدمات القطاع التقليدي .

ثلاثة جبال و علاقات إنتاج مهيمنة على المجتمع :

خلال عقود من الهيمنة الإمبريالية ، شهدت التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية لإيران تغييرات هامة . نسبة سكّان المدن و نسبة سكّان الريف و المدن بصدد التغيّر . نمى عدد المدن الكبرى و الصغري بينما إزداد عدد الاقرى الخالية من السكّان . و ظهرت مدن صفيح حول المدن الكبرى وهي تتوسّع بلا توقّف . و نتيجة تطوّر الرأسمالية ، نمّو الطبقة العاملة و شبه البروليتاريا فى عدد من كلّ من المدن و الريف ، و بصفة متصاعدة تنخرط النساء فى النشاطات الإجتماعية و العمل خارج المنزل . تغيّر وجه الإقتصاد الإيراني بإطراد وهو يتميّز بتطوّر مختلف نماذج الوكالات الإمبريالية . بُعثت بعض الفروع و أغلقت أخرى ؛ و " التصنيع المعوّض للتوريد " يفسح المجال ل " الإنتاج الموجّه للتصدير " ، و تفسح المجال للخوصصة / الخصخصة . و على الدوام تتغيّر مختلف أشكال حركة رأس المال الأجنبي و مجالات نشاطات الرأسمالية البيروقراطية و تتأرجح مع ظروف الرأسمال العالمي و حاجيات الأسواق العالمية . شيء واحد لم يتغيّر : مضمون العلاقات و الهيكلة و الموقف وراء كافة هذه التغييرات و التموّجات .

هيمنة الإمبريالية و الرأسمالية البيروقراطية وشبه الإقطاعية هي الجبال الثلاثة التى تمثّل جبلا ثقيلا على كاهل الشعب ، ثلاث سلاسل تأسر البروليتاريا و الشعب وهي مصدر مشاكل و بؤس المجتمع . و تمنع هذه الجبال الثلاثة تحرّر قوى الإنتاج و أهمّها الناس و تطوّرها . و تعدّ الجبال الثلاثة قطبا واحدا . تخلق الإمبريالية ظروف و إمكانية وجود الإثنين الآخرين و تحدّد تطوّرهما الداخلي . و الرأسمالية البيروقراطية عميلة للإمبريالية و منظمة للإقتصاد المهيمن عليه . و توفّر شبه الإقطاعية الظروف الضرورية لنسبة ربح الرأسمالية البيروقراطية . وهذه الجبال الثلاثة مترابطة فى علاقة إنتاج كمبرادورية – إقطاعية .

و المظهر الأساسي لعلاقات الإنتاج هذه هو علاقة الملكية المهيمنة . و على حساب الجماهير التى تفتقد إلى الملكية ، وضع الإمبرياليون و حفنة من الرأسماليين الكبار و الملاكين العقاريين أيديهم على وسائل الإنتاج الرئيسية وثروة البلاد و يستغلّون العمّال و الفلاحين و الجماهير الكادحة بالطرق الرأسمالية و ما قبل الرأسمالية . و رغم تطوّر الرأسمالية فى المدن و الريف و توسيع العمل المأجور ، ينهض النظام شبه الإقطاعي بدور هام فى التحكّم فى قوّة العمل .

و تميّز علاقات الإنتاج المهيمنة إيران بإعتباره شبه مستعمر شبه إقطاعي . شبه مستعمر بمعنى أنّ سياسة المجتمع و إقتصاده تقودهما و تحدّدهما الإمبريالية ،و شبه إقطاعي بمعنى أنّ العلاقات ما قبل الرأسمالية لا تزال تضطلع بدور فى الحياة الإقتصادية – الإجتماعية للبلاد و إعادة إنتاجها وتأثّر فيها إلى جذورها العميقة ، إلى الإكار السائدة المتطوّرة فى المجتمع .

و تنعكس علاقات الإنتاج الكمبرادورية – الإقطاعية فى العلاقات الطبقية الخاصة . فمن جهة هناك الإمبريالية و البرجوازية الكبيرة – الملاكون العقاريون و الدولة الخادمة لهم ، و من جهة أخرى ، البروليتاريا و الفلاحون و الجماهير الأخرى . و الصراع بين القطبين هو القوّة المحرّكة الدافعة للمجتمع نحو حلّ تناقضاته الجوهرية .

الدولة شبه المستعمرة فى إيران :

الدولة فى إيران (مثل كافة الدول) وسيلة لهيمنة الطبقات الحاكمة على المحكومين . الدولة فى إيران دكتاتورية الرأسماليين و الملاكين العقاريين الكبار المرتبطين بالإمبريالية ، دكتاتورية قلّة قليلة ضد الغالبية العظمى – جماهير العمّال و الفلاحين الفقراء والذين لا يملكون أرضا ، و كذلك الفئة الوسطى فى المدينة كما فى الريف . و مهمّة هذه الدولة (مثل كافة الدول الأخرى) هي الحفاظ على علاقات الإنتاج المهيمنة و على إعادة إنتاجها . و تحافظ هذه الدولة على الموقع المهيمن عليه لإيران فى النظام العالمي و تحرس علاقات الإنتاج الكمبرادورية – الإقطاعية . إنّها تحرس النظام القائم عبر نظام قسري . و خلفيّة الدولة هي قواتها المسلّحة القمعية .و الأجزاء الأخرى المكوّنة للدولة هي الجهاز الإداري البيروقراطي ، و أجهزة التجسّس ضد الشعب و المحاكم والسجون و القضاء و وسائل القمع غير المباشر .

و تعزّز الأفكار السائدة التى هي أفكار الطبقات الحاكمة أسس حكم الدولة و الدولة بدورها تنشر و توطّد هذه الأفكار . و تنهض الإيديولوجيا و الثقافة المهيمنة ، إلى جانب القوانين الإقطاعية و أحكام الشريعة الإسلامية الإقطاعية و الحدود التقليدية الإضطهادية ، و المؤسسات الدينية ووسائل الإعلام الرجعية و العائلة الأبوية التى هي الخلية الأساسية لهذا المجتمع ، تنهض بدور نشيط فى الحفاظ على العلاقات الإقتصادية – الإجتماعية الحاكمة و إعادة إنتاجها .

لقد وجدت دولة الطبقات البرجوازية – الملاكون العقّاريون فى إيران لثمانين سنة . ونتيجة لإكتشاف الموارد النفطية و ثورة أكتوبر 1917 فى روسيا ، تحرّكت الدولة البريطانية التى كانت حينها على رأس العالم الإمبريالي لبناء جهاز دولة مركزي فى إيران . كان الموقع الجغرافى السياسي للبلاد و الموارد النفطية الضخمة عنصرين هامين شكّلا الدولة شبه المستعمرة (المستعمرة الجديدة) المنشأة فى إيران . عقب إنقلاب رضا خان وصلت إلى السلطة طبقة حاكمة مستقلّة متكوّنة من البيروقراطيين العسكريين و الملاّكين العقّاريين الكبار . و تشكّل جهاز بيروقراطي جديد و عاموده الفقري جيش معاصر ، قائم على و مدمج لعناصر الدولة الإقطاعية المركزية السابقة و بقاياها . و صبغ الفصل بين السلط الثلاث لأ[أي السلطة التنفيذية و القضائية و التشريعية] مظهرا برجوازيّا لهذه الدولة . و فى هيكلة السلطة المؤسسة حديثا ، تمتّعت

الطبقات الحاكمة من الفرس [القومية المهيمنة فى إيران – المترجم إلى الأنجليزية] بدور متميّز ؛ فقد قامت هذه الدولة من البداية على قاعدة شوفينية الفرس و الإضطهاد القومي للأكراد و الآزاريين و البالوشي و التركمان و اللورس و العرب . و أجبرت الحكومة جماهير الفلاحين على إنجاز عمل غير مدفوع الأجر لبناء شبكة من الطرقات و السكك الحديدية اللازمة لهداف عسكرية للإمبرياليين و لتوسيع الصناعة والتجارة . و تغذّت الرأسمالية البيروقراطية بهذه الإجراءات ونسمت فى ظلّ الدولة . و إفتكّت حكومة رضا خان عديد القرى و مناطق شاسعة من الأرض بالقوّة لتوطّد سلطتها . و فرضت هذه الحكومة ، من جهة الملكيات الكبيرة للأرض و نشرتها و ضمنت مصالح الملاكين العقاريين الكبار فى إرتباط بالمصالح الإمبريالية و خدمة لها. و من الجهة الأخرى ، قامت بتغيير الهيكلة الإقتصادية و ألغت يعض السلط الإقطاعية و القبلية لصالح دولة مركزية قويّة ، معبّدة الطريق لمزيد توغّل الرأسمال الإمبريالي فى الإقتصاد وتطوّر الرأسمالية البيروقراطية . و لقد لعب القسر دورا هاما فى هذه التغيرات . و تعزّزت القوات المسلّحة عبر قمع الأمم و الشعوب المضطهَدة و بمساندة الإمبرياليين . و ألصقت معا مختلف مؤسسات و مكوّنات هذه الدولة بإسمنت الإيديولوجيا الإقطاعية التى تكوّنت بالمعاصرة و الشوفينية الإيرانية . شعار " الله ، الشاه ، الوطن " كان صيغة مركّزة لهذه الإيديولوجيا .

كانت " الثورة البيضاء " فى بداية ستينات القرن العشرين منعطفا ذو دلالة فى حياة دولة الطبقات البرجوازية – الملاكين العقّاريين . و جعل هذا من الضروري إدخال بعض التغييرات فى الهيكلة الإقتصادية للمجتمع . و مهّد قمع الحركات الجماهيرية عبر إنقلاب 1953 و توحيد الطبقات الحاكمة حول الزمرة الملكية ، مهّد الطريق لهذه التغييرات . و دفعت الرأسمالية البيروقراطية (أو الكمبرادورية) المتجمّعة حول الأسرة الملكية ، الملاكين العقّاريين الإقطاعيين إلى موقع ثانوي داخل النظام ؛ و برزت فئة من الرأسماليين الكمبرادور فى القطاع الخاص و شاركت فى السلطة السياسية . و قامت الدولة بدور أكبر فى قيادة و تعديل الإقتصاد الذى تهيمن عليه الإمبريالية . و كانت نتيجة التغيرات الناجمة عن " الثورة البيضاء " ظهور و تشكّل دولة متبرجزة أكثر . و على أساس متطلّبات تطوّر الرأسمالية البيروقراطية و المخطّطات الجهوية للإمبريالية الأمريكية ، نمى الجهاز البيروقراطي بنسق سرطاني لأجل التحكّم فى المجتمع و تعديل وفروع إجتماعية و إقتصادية غير متكافئة و ربطها . و فى نفس الوقت ، بهدف فرض القانون و النظام عبر البلاد و ضمان نسبة الربح للرساميل الإمبريالية ، جرى تعصير القوات المسلّحة و تقويتها. و فى ستينات و سبعينات القرن العشرين ، إلى جانب هذه التطوّرات ، وقع تعزيز المظاهرالبرجوازية للإيديولوجيا الحاكمة ، رغم أنّ مظهرها الإيديولوجي الإسلامي – الإقطاعي واصل التمتّع بموقع و تأثير هامين فى المجتمع .

و كان المنعطف الأخير فى تطوّر الدولة الإطاحة بالنظام الملكي و تركيز الجمهورية الإسلامية . و من أجل كبح ألزمة الثورية ل 1979 ، غسل الإمبرياليون أيديهم من النظام الملكي و فسحوا الطريق حتى يبلغ السلطة تحالف تشكّل حول الخميني . و بالنتيجة ، تغيّرت تماما قمّة هرم السلطة . فمسكت فئة جديدة بالسلطة السياسية ومبقية على العلاقات القائمة تحوّلت هي نفسها إلى برجوازية – ملاكين عقّاريين جدد. و تغيّر مظهر و أشكال بعض مؤسسات الدولة إذ وقع المزج بين القانون و الشريعة أكثر من أي زمن مضي ، و جرى تركيز نظام إسلامي لكن طبيعة الدولة و تسييرها الجوهري لم يتغيّرا .

دولة الطبقات البرجوازية – الملاكين العقّاريين نظام شبه مستعمر و مرتبط بالإمبريالية إلى النخاع . إنّها تفتقد إلى قاعدة إجتماعية قوية و عريضة . و تتركّز سلطة الدولة فى المدن الكبرى و أسلحتها العسكرية و الإدارية تصبح أدقّ و أضعف بقدر ما تصل إلى المناطق الريفية و النائية. و بإستمرار تعمل النزعة نحو الإطلاقية التى هي إنعكاس لإحتكار الرأسمالية البيروقراطية و

الطغيان الإقطاعي ضد المبدأ البرجوازية لفصل السلط . و القوانين الصادرة لتكريس هيمنة الطبقات الحاكمة و لتنظيم تطبيق سلطة الدولة تكمّلها اللاقانونية . القانون و اللاقانون يستعملان لتقوية حكمهم ضد الطبقات المضطهَدة و لتعديل العلاقات الداخلية بين طبقات البرجوازية – الملاكين العقّاريين . و أفرز التناقض الحاد و العدائي بين طبقات البرجوازية – الملاكين العقاريين من جهة ، و الجماهير المستغَلّة و المضطهَدة من جهة أخرى ، بونا شاسعا بين الدولة و المجتمع ، مستعملين القسر الضروري القاسي و الخبيث . و الألعاب الإنتخابية والوعود الديمقراطية المقترحة أحيانا من قبل الطبقات الحاكمة ليس سوى غطاء مؤقّتا و غليضا لهذا الطغيان .

و شهدت دولة البرجوازية – الملاكون العقّاريون ، طوال حياتها ، خلال الأحداث و الأزمات الوطنية و العالمية ، تغيّرات وحكمتها عدّة أنظمة حكم غير أنّ التغيرات فى هذه الأنظمة لم تعن أبدا تغيّرا فى النظام [الإقتصادي – الإجتماعي – المترجم]. تغيّرت أنظمة الحكم دون أي تغيّر جوهري فى الطبيعة الطبقية للدولة دون تعويض حكم المضطهِد بحكم الطبقات المضطهَدة . و الحاجز الحائل دون الثورة هو الدولة الرجعية التى تهيمن عليها الإمبريالية . ولا تقدر التعديلات و الإصلاحات فى جهاز الدولة ، التعديلات التى تطبّق أحيانا لإنعاشها و تقويتها ، على فتح أيّة أبواب للتغيرات الجوهرية فى مجتمعنا . بتحطيم مجمل هذه الدولة و الإطاحة بكامل البنية الفوقية فقط بوسع البروليتاريا و الشعوب بلوغ التحرّر .

الجمهورية الإسلامية و ثورة 1979 :

الجمهورية الإسلامية هي الشكل الحاكم للدولة الرجعية إثر سقوط النظام الملكي . و أتت العباءة الجديدة التى تقبّب جهاز الدولة ردّا على الأزمة الثورية ل 1978-1979. و لعبت التطوّرات على الصعيد العالمي و إحتداد التناقضات الداخلية أدوارا حيوية فى نشأة هذه الأزمة . لقد كان للأزمة الإقتصادية العالمية كبير التأثير على الإقتصاد الإيراني . فظهور الإرتفاع الفجئي فى ثمن النفط عزّز تشويه الهيكلة الإقتصادية . و دور الشاه كشرطي فى المنطقة و توسّع الجهاز البيروقراطي و العسكري لضمان الأهداف الإستراتيجية للإمبريالية الأمريكية فى المنطقة أفرزت مصاريفا ثقيلة . وجدّت هذه الضغوطات و الصدمات عندما بلغت الإصلاحات الإمبريالية لستينات القرن العشرين نهايتها المنطقية : الركود و الأزمة فى الفلاحة باتا بديهيين ، و إتخذ النزوح من الريف إلى المدن أبعادا مدهشة و التهميش فى المدن تحوّل إلى براميل متفجّرات و ضرب التضخّم المالي العمّال و الجماهير الكادحة و عصرها أكثر من أي زمن مضى . و غدت هذه المعاصرة المشوّهة و الهشّة المفروضة من فوق من قبل الإمبريالية و دولتها العميلة فى بعض القطاعات فى تناقض حاد مع أسس المجتمع المتخلّفة و التقليدية . و إحتدّ التناقض بين البرجوازية الصغيرة و البرجوازية الوسطى من جهة الرأسمال الإمبريالي و الرأسمال البيروقراطي الكمبرادوري من جهة أخرى . و أضافت الإنقسامات و الإنشقاقات فى صفوف الطبقات الحاكمة التى ظهرت فى جهاز النظام للقمع والطغيان حطبا لنار الأزمة الثورية . و نهض العمّال و الحركات الجماهيرية و عانت مؤسسات الدولة من ضربات و تداعي جهاز مخابرات الشرطة . و وقف الجيش بصورة سافرة و مباشرة ضد الطبقات المضطهَدة لإنقاذ النظام .وضع الجيش فى موقع حيث أي تقدّم للثورة لا يكون ممكنا إلاّ بمهاجمة الجيش. و لم تستطع ثورة 1979 ، رغم تضحيات الجماهير و بطولاتها أن تستهدف و تحطّم قلب الدولة أي القوات المسلّحة . كان ذلك يستدعي قيادة الثورة من قبل الطبقة العاملة و حزبها الطليعي و خوض حرب ثورية . و وفّر غياب هذا العنصر الحيوي للإمبريالية و الطبقات الرجعية مساحة للتآمر بغاية الحفاظ على جهاز الدولة من ضربات الجماهير المضطهَدة . فعمل تركيز الجمهورية الإسلامية كمستوعب صدمات او مظلّة أمان لجهاز الدولة .

كانت الجمهورية الإسلامية نتاج مساومة تاريخية لقمع الثورة . و أطراف هذه المساومة هم القوى الإمبريالية و التحالف الرجعي حول الخميني . و قد تشكّل هذا التحالف أوّلا و قبل كلّ شيء من فئة من البرجوازيين – الإقطاعيين التقليديين الذين أضرّت بهم الإصلاحات الإمبريالية لستينات القرن العشرين و الذين وقع تقويض سلطتهم الإقتصادية و السياسية . و قطاع هام من هذه القوى كان تحت مظلّة رجال الدين و المؤسسات الدينية . و معارضتهم " للثورة البيضاء " مردّها أنّهم رأوا أنّ مصالحهم الطبقية فى خطر . و قطاع و يتمثّل القطاع المتحالف مع الخميني فى البرجوازية الوسطى التقليدية بالأساس تلك الناشطة فى المجال التجاري ،و الذى شاهد مائدة نهب الإمبريالية و عملائها و طمح إلى التحويل إلى بيروقراطيين كمبرادوريين. و علاوة على ذلك ،فى سبعينات القرن العشرين ، نمّت الزمرة الملكية إحتكارها الإقتصادي و طغيانها السياسي مهمّشة قطاعا من الرأسماليين البيروقراطيين الكمبرادوريين . و أثناء الأزمة الثورية ل 1978 - 1979 و الأيام الأولى من تشكّل الجمهورية الإسلامية ، وقفت هذه الفئات المهمّشة مع الخميني .

و كان هدف المساومة قمع الثورة و الحفاظ على النظام و جهاز الدولة القائم . لقد جعل الخوف من تعمّق الثورة و تصاعد تأثير القوى الثورية ،الإمبرياليين يتوصّلون إلى إتفاق سريع مع تيّار الخميني . أراد الإمبرياليون الغربيون و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية أن ينقذوا مصالحهم الأساسية و الإستراتيجية فى المنطقة و الجهاز الهائل الذى طوّروه لحراسة مصالحهم و الذى كان فى خطر . و عنصر هام آخر أملى عليهم سلوك هذه السياسة هو منع دخول الإتحاد السوفياتي لإيران . آخذين بعين الإعتبار إشتداد نزاعهم مع الكتلة الإمبريالية السوفياتية ، لم يستطع الإمبرياليون الغربيون أن يتحمّلوا أزمة ثورية و عدم إستقرارا متنامي فى إيران . فتمادي هذا الوضع كان بإمكانه أن يعزّز يد السوفيات و يغيّر ميزان القوى العالمي. أراد تحالف الخميني من جهة أنيعوّض الطبقة الحاكمة للنظام الملكي ، و أن يعلي المصالح الكمبرادورية – الإقطاعية الفاحشة و أن يسير النظام وفق بعض التغيرات السياسية – الإيديولوجية التى شجّعوا عليها . و فى سبيل أن تحكم ، كان هذا التحالف فى حاجة إلى جهاز الدولة القائم و أدوات قمعه . و كان شرط هذه المساومة أن يضع هذا التحالف حدّا للأزمة الثورية ، و يقمع الجماهير الثورية و يرمّم آلة الدولة المتضرّرة و يقوّيها . لقد رأى الإمبرياليون أنّ الخميني الذى ركب رأس الثورة قادر على ذلك . لذا عبدو له طريق تركيز الجمهورية الإسلامية . و هذه الجمهورية نتاج لهيمنة قيادة رجعية على ثورة جماهيرية حقيقية . و كانت هذه القيادة تعتمد على بعض الأرضية المادية . فالعلاقات الإقطاعية و شبه الإقطاعية التى من الصعب القضاء عليها وفّرت سندا موضوعيّا قويّا للإيديولوجيا الإسلامية فى المجتمع. و رغم القيود المفروضة على جهاز رجال الدين خلال العقدين الأخيرين من نظام الشاه ، تواصل الإسلام كأداة إيديولوجية للتحكّم فى الجماهير فى كلّ من المدن و الريف و لقتال تأثير الإيديولوجيا الشيوعية . و بينما وقع قمع الشيوعيين قمعا عنيفا ، كانت شبكات الجوامع و الحسينيّات [أماكن تجمع دينية – المترجم إلى الأنجليزية] تمتدّ و عندما إنخرط قطاع واسع من الناس الغاضبين فى النضال بنشاط و بحثوا عن فلسفة ،وجدوا الإسلام الأكثر توفّرا . كان هذا وضعا حيث عالميّا تبيّن أن القومية التقدّمية غير قادرة على قتال الإمبريالية و الرجعية ونضالات التحرّر فى ظلّ قيادة القوميين و إمّا منيت بالهزيمة أو تعاونت مع الإمبرياليين سواء من الكتلة الغربية أو الشرقية . و نتيجة الإطاحة بالدولة الإشتراكية فى الصين من قبل التحريفيين فى 1976 ، كانت الحركة الشيوعية العالمية تواجه أزمة كبرى . و كانت الحركة الشيوعية فى إيران تمرّ بمرحلة طفولة و عدم تمرّس و لم تكن مستعدّة كما يجب لمثل هذا التحدّي .

و علاوة على ذلك ، قد جرّت التغييرات التى أدخلتها الإمبريالية على الهيكلة الإقتصادية – الإجتماعية لإيران و النزعة الإحتكارية للرأسمالية البيروقراطية طيفا واسعا من الفئات المدينية

و الريفية كانت لها عقائد و ميولات دينية ، إلى مسرح الصراع و المعارضة . و كسبت قوّة النزعات القومية الإسلامية فى صفوف جهاز رجال الدين و فى صفوف القوى التى عارضت الإمبريالية وتطوّر العلاقات الرأسمالية من موقع إقطاعي . و بات نشر القيم العلمانية و الغربية فى المدن ، التى كانت تهدّد القيم الدينية و العلاقات الإجتماعية شبه الإقطاعية ، أرضية أخرى لمعارضة الرجعية . و كردّ على توغّل الثقافة الإمبريالية و الإنحطاط الثقافي و القيمي للنظام الملكي ، إتخذ عديد الناس ، بمن فيهم فئات من المثقفين ، موقف الدفاع عن التقاليد و الدين .

و حدّدت مجموعة هذه العناصر الموضوعية و الذاتية كيف تقدّمت الثورة و كيف جاء الخميني إلى قيادتها .

خلال سنوات عدّة من القمع الدموي للجماهير و تحطيم فئة واسعة من الجيل الثوري ، تركّزت الجمهورية الإسلامية و عزّزت ذاتها . وتشكّل الجهاز القمعي العسكري و الإيديولوجي و السياسي للنظام أثناء المواجهة مع الحركات العمّالية و الشيوعية و الحركات القومية والفلاحية و الحركات النسائية و الطلابية والحركات الديمقراطية للجماهير العريضة . و تمّ تحطيم المكاسب الثورية للجماهير مثل إرساء مجالس عمالية فى المصانع و مجالس فلاحين وجمعيّات فى الريف و منظّمات نسائية وجمعيات الكتاب و تنظيمات طلابية و مجالس فى المستشفيات و المعاهد إلخ و المكاسب الثورية للأمم المضطهَدة. و تمّ ترميم المؤسسات المخابراتية و العسكرية و تطويرها.

و قلّص إندلاع الحرب الرجعية الإيرانية – العراقية التى أشعلها الإمبرياليون أكثر الطاقة الثورية للجماهير .و عبر القمع الدموي و الحرب الإيرانية – العراقية ظهرت ثورة مضادة مركّزة. و كان الجهاز الإداري وثيق الإرتباط بالقوات المسلّحة و أعيد تنظيمه فى ظلّ إيديولوجيا النظام .

الجمهورية الإسلامية مرتبطة بالإمبريالية سواء إقتصاديّا أم سياسيّا . و بعض الصدامات مع الإمبرياليين إنعكاسات للتناقضات و التنافس بين الإمبرياليات التى تجد تعبيراتها فى المسرح الإيراني . و قبل سقوط النظام الملكي ، كان نظام الشاه كلب حراسة لدي الولايات المتحدة الأمريكية و المستشارون الأمريكان و الأسلحة و الرأسمال كانوا ينعمون بالوجود السافر فى إيران. و خلال الثورة إستهدف النضال الثوري للجماهير الولايات المتحد الأمريكية و تلّقت المصالح الأمريكية ضربات . و بعد الثورة ، شرعت الكتلة الغربية فى إعادة نسج روابطها مع إيران ، أساسا عبر أوروبا، و إستغلّ الإتحاد السوفياتي تخفيف قبضة الولايات المتحدة على إيران غير القابلة للتحدّى سابقا و بنى بنشاط علاقات مع النظام الجديد. و ليس " الإستقلال " الشكلي للجمهورية الإسلامية سوى قفزات بهلوانية للنظام بين السادة العالميين ،و الهدف من ذلك هو أفضل إمتصاص لصدمات الأزمات السياسية و الإقتصادية و إيجاد موقف أفضل ضمن عملاء الإمبريالية . و فى الواقع ،كانت السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية طوال وجودها أكثر موالاة للغرب و بإعتبار الإرتباط الجوهري للهيكلة الإقتصادية – الإجتماعية لإيران بالإمبريالية الغربية و حكم الدولة شبة المستعمرة ، لا يقدر أن يكون مغايرا .

طبيعة الدولة لا تحدّدها الأصول الطبقية لقادتها و موظّفيها . لم يكن الذين يشكلون النظام الإسلامي ، على عكس رؤوس النظام الملكي ، لا من الرأسماليين الإحتكاريين و لا من الإقطاعيين الكبار . غالبيتهم لهم جذور ضمن الملاكين العقاريين الإقطاعيين و الملاكين المتوسّطين الذين وقع إضعافهم أثناء إصلاحات ستينات القرن العشرين، و كذلك ضمن الفئات الوسطى المدينية . لكن هذه الجذور لمتغيّر الطبيعة الطبقية للجمهورية الإسلامية . سرعان ما

صعد الحكّام من رجال الدين وحلفاؤهم من غير رجال الدين ن الذين تحملوا مسؤولية الحفاظ على العلاقات الطبقية الخاصة ، إلى موقع الطبقات البرجوازية – الملاكين العقاريين الكبار .

و يبيّن تعويض النظام الملكي بالجمهورية الإسلامية أنّ الأنظمة الرجعية يمكن أنتكون لها أشكال مختلفة فالشعارات و المناهج يمكن أن تتغيّر والسياسات و الإيديولوجيات يمكن أن تتغيّر ويتمّ إصلاحها ، بيد أنّ الطبيعة الطبقية للدولة تظلّ دون مساس. و لهذه الأنواع من التغيرات من شكل نظام إلى آخر مظهر مشترك : جميعها تحدث فى إطار علاقات الإنتاج الكمبرادورية – الإقطاعية و تهدف إلى صيانة هذه العلاقات الرجعية .

الطبقات و موقعها فى سيرورة الثورة فى إيران

منهم أعداء الطبقة العاملة ؟ منهم أصدقاؤها ؟ هذه أسئلة ذات أهمّية من المصاف الأوّل بالنسبة للثورة . و ينهض التحليل الطبقي الصحيح بدور حيوي فى إنتصار أو هزيمة الثورة البروليتارية. و دون فهم صحيح للتناقضات الإجتماعية و الطبقية ،ليس بوسع الطبقة العاملة أن تقود ثورة مظفّرة .

و يحدّد الطابع شبه الإقطاعي شبه المستعمر للمجتمع مهام و آفاق الثورة وقواها المحرّكة . يحتاج المجتمع الإيراني إلى ثورة تنجز مهمّة تحطيم الهيمنة الإمبريالية و الرأسمالية البيروقراطية وشبه الإقطاعية ، إلى النهاية بإنجاز الثورة الديمقراطية الجديدة ثمّ الإنتقال إلي الإشتراكية . و للطبقات و الفئات المختلفة مواقف و مقاربات متباينة تجاه هذه الثورة . لأجل معرفة الأصدقاء الحقيقيين و الأعداء الحقيقيين ، يجب تحليل الوضع الإقتصادي لمختلف الطبقات و مقاربتها للثورة .

طبقات البرجوازية – الملاكين العقاريين :

[الطبقات البرجوازية – الملاكين العقّاريين : البرجوازية الكبرى و الملاكين العقاريين الكبار الذين يشكّلون الطبقات الحاكمة فى إيران ، أو ما يمكن كذلك تسميته الطبقات الكمبرادورية – الإقطاعية – المترجم إلى الأنجليزية] إنّها طبقات تشمل أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى و أيضا الملاكين العقاريين الكبار ، سواء كانو من الخواصى أو فى شكل ملك دولة ،و المؤسسات الدينية الكثيرة و مديري البنوك و تكنوقراط الدولة و البيروقراطيين العسكريين . للبرجوازية – الملاكين العقّاريين السيطرة و الإحتكار على أهمّ وسائل الإنتاج و موارده ، و القطاعات المفاتيح و الإستراتيجية للإقتصاد وهي تمسك بالسلطة السياسية .

و تتألّف طبقات البرجوازية – الملاكين العقاريين من بضعة عشرات من التجمعات الإحتكارية الإقتصادية – السياسية المتنافسة و المتحالفة ، و كلّ له حلفاؤه و ممثلوه فى جهاز الدولة . و التنافس بين التجمعات يعود إلى توجهاتها و مصالحها المختلفة على الصعيدين الوطني و العالمي.

و تمثّل طبقات البرجوازية – الملاكين العقاريين علاقات الإنتاج الأكثر رجعية وهي تعارض أي تغيرات و تطوّرات مهما كانت لمصلحة البروليتاريا و الجماهير . و يرتبط تطوّرها و ترتبط حياتها بالهيمنة الإمبريالية . و تستغلّ هذه الطبقات العمّال و الفلاحين و جماهير كادحة أخرى من خلال الأنماط الرأسمالية و ما قبل الرأسمالية و تفرض دكتاتوريتها الرجعية ضد البروليتاريا و الجماهير . هي عدوّة الثورة و هدفها .

البرجوازية الوسطى (أو البرجوازية الوطنية) :

لا تختلف الطبيعة الطبقية للرأسماليين المتوسّطين و الصغار عن طبيعة الرأسماليين الكبار . فالبرجوازية الوسطى ، من جهة ، تشارك فى إستغلال البروليتاريا و الجماهير الكادحة ، و من جهة ثانية ، هي فى تناقض مع إحتكار و هيمنة الرساميل الإمبريالي و البيروقراطي

الكمبرادوري . و هذا القسم من البرجوازية بفعل الهيمنة الإحتكارية للرأسمالية البيروقراطية ، يجد نفسه محروما من النشاط فى قطاعات هامة من الإقتصاد . و لا تتمّتع هذه البرجوازية بموارد و إمتيازات الدولة . و لهذا تجد صعوبات فى دخول السوق العالمية و الحصول على قروض من الدولة .

و تتميّز هذه الفئة من البرجوازية عن البرجوازية الكبيرة بحجم رأسمالها و موقعها غير الإحتكاري فى السوق الوطنية و محدوديتها المالية و محدودية روابطها الإنتاجية و التنظيمية مع الرأسمال الإمبريالي و علاقاتها بالسلطة السياسية . وهذه الرساميل المتوسّطة الحجم رغم إستفادتها من التطوّر الإمبريالي يحدّدها فى النهاية الرأسمال الإمبريالي .

و تنشط البرجوازية الوسطى أساسا فى المعامل الصناعية و فى المؤسسات التجارية المتوسّطة و الصغيرة الحجم ، و من خلال التجارة و بتركيز الصناعات التقليدية ترتبط بالريف. و لو أنّ العلاقات شبه الإقطاعية تضع حدودا لتطوّر هذه البرجوازية ، فى كلّ من حقل الإنتاج و كذلك فى حقل البنية الفوقية و الثقافة ، لها بعض الروابط بالعلاقات شبه الإقطاعية وهي تستفيد منها.
و نتيجة تطوّر الصناعة و التجارة برعاية الرأسمالية البيروقراطية ،ينشأ قسم من البرجوازية الوسطى و يعاد إنتاجه كملحق بالرأسمال الكبير . مثلا ، تزوّد بعض المصانع المتوسّطة الحجم بعض الصناعات الكبرى وهي مرتبطة بها . و الجزء الأساسي من البرجوازية الوسطى يدفع نحو المجالات غير الإستراتيجية و الأكثر" كثافة للعمل " – مجالات ليست الرساميل الإمبريالية و البيروقراطية مهتمّة بها بوجه خاص وهي محدودة بالسوق الداخلي . ومع ذلك ، صارت هذه البرجوازية بالمعنى الشامل ، فى ما يتصل بالموارد التقنية و القروض ، تعوّل على شبكة البنوك و السوق العالمية .

ليست البرجوازية الوطنية فى إيران و عموما فى البلدان التى تهيمن عليها الإمبريالية ، خلافا لبرجوازية القرن 18 فى أوروبا ، ليست قادرة على معالجة مشاكل الثورة الديمقراطية – البرجوازية و إنجاز مهامها . فهذه البرجوازية حتى وهي تشارك فى الثورة الديمقراطية تنزع إلى المساومة مع أعداء الثورة . و فى العقود العديدة الأخيرة لعبت هذه القوّة دورا نشيطا فى الساحة السياسية الإيرانية و مارست تأثيرا سياسيّا – إيديولوجيّا هاما على الحركات الجماهيرية ، لكنّها لم تقدر أبدا على إتخاذ موقف " مستقلّ" عن الطبقات الرجعية و عامة تدخل الركح كذيل لها و حليف . و مثال واضح لهذا هو إصطفاف البرجوازية الوسطى مع القوى الدينية الرجعية خلال ثورة 1979 من أجل تفريق الصفوف و قمع الثورة و المشاركة فى نظام الجمهورية الإسلامية .

أمام الحضور القوي للطبقة العاملة و حركة الجماهير الكادحة فى تلك الثورة ، باتت هذه القوّة خائفة و قدمت خدماتها للقوى الرجعية . و بالتالي ، وجود البرجوازية الوطنية لا يساوى إمكانية نضال ضد الإمبريالية و الرجعية أو إصطفافها إلى جانب الثورة الديمقراطية الجديدة . لكن هناك تناقضات بين هذه الطبقة و العدوّ نو فى ظروف معيّنة قد تظهر إمكانية تحالفها مع الثورة الديمقراطية الجديدة . و قد بيّنت التجربة أنّ البرجوازية الوطنية فى الأمم المضطهَدة فى إيران أقلّ إمكانية وحدة مع الطبقات الحاكمة من البرجوازية الوطنية لقومية الفرس . و من هنا ، هي على الأرجح تتعاون مع الثورة فى ظلّ قيادة البروليتاريا ، إلاّ أنّها كذلك تظهر تردّدا بين صفّ الثورة و صفّ الثورة المضادة .

البرجوازية الصغيرة المدينية :

تمثّل مختلف فئات البرجوازية الصغيرة المتكوّنة من أكثر من ستّة ملايين موظّف قطاعا واسعا من المجتمع المديني . و تنطوي البرجوازية الصغيرة على فئتين واحدة حديثة و الأخرى تقليدية .

تتكوّن الفئة التقليدية للبرجوازية الصغيرة من أصحاب الحرف الصغري الذين يعولون على العمل الأسري . و هناك أيضا أصحاب الحرف التقليدية الذين ينتجون إمّا بنفسهم أو يشغّلون بضعة معاونين. و هم ينخرطون في إنتاج على نطاق صغير و يملكون وسائل إنتاج قليلة و يستفيدون جزئيّا من إستغلال قوّة العمل المستخدمة .لكنهم عموما لا يستغلّون و لا هم أيضا مستغَلّون فى سيرورة الإنتاج و تمتزج معارضة هذه الفئة لإحتكار الدولة و الإمبريالية مع النزعات المتخلّفة . و بسبب روابطها الإقتصادية و الإيديولوجية مع التجار التقليديين الكبار ، يمكن للبرجوازية الصغيرة سياسيّا أن تتذيّل لهذه القوى الرجعية . لكن فى نفس الوقت هي تشكو من الضغوطات الإحتكارية للرأسمال الكبير و الضرائب التى تبتزّها الدولة و من الغزو القاسم للظهر للرأسمال و السلع الأجنبية و بالتالي لديها إمكانية المضي مع الثورة .

و الئة الحديثة للبرجوازية الصغيرة قد تشكّل و تنتج فى سيرورة تطوّر الرأسمالية البيروقراطية و التجارة الخارجية و الجهاز العسكري البيروقراطي . و لهذه الفئة قسمين متباينين . قسمها المرفّه يشمل رؤساء موظّفى الحكومة و مديري ومنفّذى المؤسسات إلخ الذين يحصلون على جزء من القيمة المضافة التى ينتجها المجتمع عبر أجور عالية نسبيّا و فوائد و إمتيازات إجتماعية أخرى . عامة نموقف هذا القسم فى علاقة بالسلطة السياسية متردّد ومحافظ. إنّها تخشى الثورة البروليتارية وتتجنّبها . و مع ذلك ، فى ظروف معيّنة ، يمكن أن تتخذ موقفا محايدا أو صديقا تجاه الثورة البروليتارية .

و الفئات الوسطى و الدنيا من البرجوازية الصغيرة الحديثة تتشكّل من المتوسّطين و الأدنى منهم من موظّفي الحكومة و قطاعات التعليم و الصحّة و قطاعات الصناعة العصرية وقطاعات التجارة و الخدمات و الطلبة و المثقفون و أصحاب متاجر الإصلاح وكذلك مغازات صغيرة يديرونها بالأساس بعملهم الخاص . و يعدّ موظّفو الحكومة مليونين . و هذا قسم هام من البرجوازية الصغيرة الحديثة والفئات الدنيا و الوسطى من البرجوازية الصغيرة الحديثة تشكو من الإضطهاد الإقتصادي و السياسي و الثقافي وهي غاضبة ضد تخلّف النظام و سلوكه الطغياني : لها إمكانية المساهمة فى الثورة . و فى صفوفها هناك نزعة فى بحثها عن الحداثة نحو التعرّف على اية ظاهرة جديدة مزيفة بما فى ذلك أقدم الخدع البرجوازية للقوى الإمبريالية ، و نحو إتباع تيارات إصلاحية . لكن على وجه العموم ، الفئات الوسطى و الدنيا من البرجوازية الصغيرة الحديثة التى تنخرط بصفة واسعة فى الخدمات و التعليم جزء من الجماهير الكادحة وهي حليفة للطبقة العاملة .

المثقّفون :

غالبية المثقفين جزء من البرجوازية الصغيرة ومعظمهم طلبة . و بإستثناء قسم ضئيل من المثقفين الذين يدافعون عن الطبقات الرجعية و الذين يوالون الإمبريالية و لهم روابط وثيقة بالبرجوازية – الملاكين العقاريين و الذين يمضون ضد البروليتاريا و الجماهير ، غالبية المثقفين يعانون من ضغط الطبقات الحاكمة و ميزها . و قسم عريض من الطلبة ليس لديهم مستقبل واضح المعالم و تتهدّدهم البطالة . و نظرا لظروف عملهم و حياتهم هم حسّاسون للأحداث

و التطوّرات السياسية و يلعبون عادة دورا متقدّما فى النضال ضد النظام . و تجربة الحركة الطلابية و كذلك حركات المثقفين و الفنانين التقدّميين فى العقود الأخيرة تنهض شاهدا على ذلك . و فى نفس الوقت ، يمكن لأحداث مثل هزيمة الثورة أو جزر فى الحركات الثورية عالميّا أن تأثّر بسرعة على المثقفين و تخلق إضطرابا و تردّدا فى صفوفهم . و للفئة الدنيا من المثقفين إمكانية المشاركة جنبا إلى جنب مع العمّال و الفلاحين أو أن تكون من أقرب مساندي الثورة . و يجب على الحزب أن يكسب بعض المثقفين الثوريين و إلاّ فإنّ تعبئة الجماهير الثورية و تنظيمها و التقدّم بالثورة البروليتارية يواجه صعوبة و لن ينجز بنجاح . و يجب على المثقفين أن يقرّروا بصرامة التوحد مع الجماهير و أن يخدموا مصالحها و ينخرطوا فى ممارسة ثورية . و إّلا غالبا ما ينزعون إلى الذاتية والفردية و يسقطون فى التردّد . و فقط فى سيرورة المشاركة الطويلة الأمد فى التمرّدات الثورية و النضالات الجماهيرية يمكن للمثقفين أن يتغيّروا إلى مثقفين بروليتاريين صرحاء.

<u>الفلاحون :</u>

ما يناهز نصف سكّان البلاد يعيشون فى الريف . و الريف مجال نشاطات متنوّعة من الفلاحة و تربية الماشية و الصيد و الصناعات التقليدية ، لا سيما نسج الزرابي . و الإنتاج الفلاحي هو العامود الفقري لهذه النشاطات و يلعب ملاكو الأرض دورا هاما فى تملّك الماء و توزيعه وتملّك الماشية و الآلات الفلاحية . و الذين يشاركون مباشرة فى النشاطات المشار إليها أعلاه من صفوف الفلاحين و أساس معيشتهم هو الإقتصاد الفلاحي و نشاطاتهم الإنتاجية تنجز بالتعويل على قوّة العمل الأسريّة . و إلى درجة أو أخرى يشكون جميعا من الملكية الإحتكارية البرجوازية – الإقطاعية للأرض و كذلك من إحتكار المياه و المراعي و الآلات و الإستثمارات الفلاحية . و رغم مظاهرهم المشتركة الهامة ، فإنّ التمايز الطبقي موجود فى صفوف الفلاحين . و لو أنّ درجة إمتلاك الأرض نقطة مرجعية لتقديم صورة عامة للتمايز الطبقي فى الريف ، فإنّه يجب النظر إلى ذلك فى تداخل مع المداخيل و أيضا إلى ما إذا كانوا يستغلّون أوهم مستغَلّون . و علاوة على ذلك ، فإنّ عناصرا مثل ملكية الماء و وسائل الإنتاج الأخرى مثل الآلات الفلاحية و الحصول على إستثمارات فلاحية و الموقع التوبوغرافي للأرض و المنطقة ككلّ يأثّر فى هذا التمايز بطرق هامّة .

و أبعاد اللامساواة ، بمعنى ملكية الأرض هائلة . و فضلا عن ذلك ، فى حين أنّ عدد سكّان الريف قد إزداد ، فإنّ كمّية الأرض المزروعة لم تتغيّر . هذا ما جعل مشكل عدم إمتلاك أرض و الملكية المحدودة للأرض مشكلا حادا . مسألة الأرض هي القوّة المحرّكة للصراع الطبقي فى الريف وهي مشكل الفلاحين الذين لا يملكون أرضا و الفلاحين الفقراء و المتوسّطين . ما يقارب 19 بالمائة من الأرض المزروعة و التى تضمّ أفضل نوع من الأرض تحت سيطرة الملاكين العقاريين الكبار . و كلّ منهم يحوز أكثر من 50 هكتارا من الأرض . إنّهم إلى جانب الفلاّحين الأغنياء ، يملكون 65 بالمائة من مجمل الأراضي و الباقي يملكه أكثر من 80 بالمائة من الفلاحين .

<u>الفلاحون الأغنياء :</u>

هؤلاء الفلاحين الذين يملكون بين عشر و خمسين هكتارا من الأرض يشار إليهم على وجه العموم على أنّهم فلاحون أغنياء . إنّهم يملكون اكثر من نصف الأرض المزروعة و يشكلون 16 بالمائة من المنتجين المرتبطين بالأرض . و يكسب الفلاحون الأغنياء أهمّ جزء من دخلهم من الإستغلال الفاحش للعمّال الفلاحين و من الفلاحين الفقراء فى شكل عمل مأجور و إيجار الأرض

و المراباة . و الفلاحون الأغنياء أنفسهم ، إلى جانب أسرهم ، يعملون فى الأرض . إنّهم ينتجون للسوق و ينظمون عادة التجارة و النقل بين المدن و القرى أيضا . و عامة يصطدم الفلاحون الأغنياء بالدولة و الملاكون العقّاريون الكبار بخصوص مناطق الفلاحة ومنح قروض الماشية و تسعيرة الإنتاج و إحتكار الموارد و الأسواق، و التزويد بالآلات و المؤسسات الفلاحية . و الفئة العليا من الفلاحين الأغنياء الذين ضمنوا موقعا قارا بتشديد إستغلال الفلاحين الفقراء و العمال الفلاحيين و كذلك بالعلاقات الوثيقة مع مؤسسات الدولة ، يجب أن يعتبروا فى صفّ الملاّكين العقاريين الإقطاعيين .

إقتصاديا و كذلك سياسيّا ، ينهض الفلاحون الأغنياء بدور كبير فى الريف و لهم تأثير سياسي و أخلاقي قوي على الفلاحين من السكان . عموما ، فى التصنيف الطبقي ، هذه الطبقة ينبغى أن تعتبر على أنّها قسم من البرجوازية الوسطى (الوطنية) التى تستفيد كثيرا من العلاقات شبه الإقطاعية . و يتردّد الفلاحون الأغنياء إزاء السلطة السياسية الرجعية . و يعارض الفلاحون الأغنياء إحتكار الدولة و الإقطاعيين الكبار ، بيد أنّهم يخشون عميقا من الثورة الفلاحية الصريحة و توزيع الأرض فى صفوف جماهير الفلاحين . يمكن أن يتخذوا موقفا محايدا من الثورة الزراعية بما أنّ هذه الثورة فى الأساس ضد الدولة و الملاكين الكبار . و من هنا لا يجب سلوك سياسة غير ناضجة تستهدف تحطيم موقعهم كفلاحين أغنياء . و مع ذلك آخذين بعين الإعتبار كون الأقسام العريضة من الأرض ممركزة بأيديهم ، فإنّ مطالب الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا لا يمكن تلبيتها إلاّ بإعادة توزيع فائضهم من الأرض . على المدى البعيد، مصالح غالبية الجماهير هي التى تقدّم على هذا التسامح المؤقت مع الفلاحين الأغنياء .

الفلاّحون المتوسّطون :

أولئك الفلاحين الذين يملكون بين هكتارين إلى عشرة هكتارات من الأرض عادة ما يشار إليهم كفلاحين متوسّطين . إنّهم يملكون حوالي 30 بالمائة من الأراضي الفلاحية و يشكّلون 40 بالمائة من وحدات الإنتاج المرتبطة بالأرض . و يملكون فى الأساس وسائلهم الفلاحية الإنتاجية الخاصة و يعولون أنفسهم فقط أو أساسا بعملهم الخاص . و غالبا لا يحتاجون إلى العمل لدي غيرهم و إلى أن يكونوا مستغَلين . بعضهم يستفيد من قوّة العمل المستأجرة لكن هذا غير دائم و لا يمثّل جزء كبيرا من دخلهم . و نسبة كبيرة من الفلاحين المتوسطين يملكون أرضهم فحسب. و آخرون ، إضافة إلى أرضهم الخاصّة ، يكترون قطعة أرض . و ينتج الفلاحون المتوسّطون جزئيّا لأجل السوق . و يتخذ إستغلال الفلاحين المتوسّطين أشكالا متنوّعة : دفع فوائد قروض الدولة أو قروض من مصادر خاصة ، و ريع الأرض و فوائد للملاكين العقاريين و الفلاحين الأغنياء ، و إحتكار الدولة للمنتوجات الفلاحية و التجارة غير المتساوية التى ينظمها التجار و الدولة أثناء سيرورة شراء المنتوجات من الفلاحين و بيعهم الإستثمارات الفلاحية .

لهذه الطبقة موقع غير مستقرّ و غير آمن وهي بإستمرار فى إستقطاب . و رغم هذا ، طوال سنوات عديدة ، عدد وحداتها الإنتاجية و كمّية الأرض التى تملكها ككل ،ظلّت كما هي .

يمكن إعتبار الفلاحين حليفا للطبقة العاملة . و فى ظلّ قيادة البروليتاريا ، هم جزء هام من القوّة المحرّكة للثورة . ليس بوسعهم المشاركة فى الثورة الديمقراطية الجديدة وحسب بل يمكن أيضا أن يقبلوا بالإشتراكية . و آخذين بعين الإعتبار العدد الكبير من الفلاحين المتوسّطين ، كسب مساندتهم هام بالنسبة لإنتصار الثورة البروليتارية .

الفلاحون الفقراء و الذين لا يملكون أرضا (أشباه البروليتاريا فى الريف) :

الفلاحون الفقراء هم الفلاحون الذين بصورة عامة يملكون أقّل من هكتارين من الأرض . يملكون حوالي 4 بالمائة من الأرض المزروعة و يشكّلون أكثر من 40 بالمائة من وحدات الإنتاج المرتبطة بالأرض . و يمثّل هؤلاء الفلاحين الفقراء ، إلى جانب الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، غالبية سكّان الريف . بعضهم يملك قطعة أرض و الغذاء لكن ليس لديهم ما يكفى من وسائل الإنتاج ، بينما آخرون لا يملكون تماما أرضا لكن لديهم وسائل إنتاج و غذاء محدود. إنتاجهم بالأساس للإستهلاك الذاتي . و ليس بوسعهم العيش بمواردهم و أدواتهم الخاصّة . و هم مجبرون على بيع جزء من قوّة عملهم و على أن يتمّ إستغلالهم سواء عبر العمل المأجور أو المزارعة فى المزارع الممكننة وفى مزارع الملاكين العقاريين الكبار أو الفلاحين الأغنياء ، أو عليهم أن يكتروا قطعة أرض من الإقطاعيين أو الفلاحين الأغنياء . و من أجل عيشهم اليومي و لتغطية تكاليف الزراعة ، يضطرّ الفلاحون الفقراء و الذين لا يملكون أرضا بصفة منتظمة إلى إقتراض المال من التجّار و المرابين المحلّيين و إلى دفع فوائد . وقسط من دخل عائلتهم يتأتي أيضا من الصناعات التقليدية ، خاصة حياكة الزرابي . و قسم هام من الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا يغادرون إلى المدن القريبة و البعيدة لإيجاد عمل وقتي لأجل أن يضمنوا العيش لعائلاتهم.
يعيش الفلاحون الفقراء والذين لا يملكون أرضا حياة كفاف . و هم على الدوام متداينون و فى خطر مستمرّ للإفلاس التام و هناك دافع متواصل للنزوح نحو المدن . الفلاحون الفقراء و الذين لا يملكون أرضا هم الحلفاء الأقرب و الذين من الممكن للبروليتاريا أن تعوّل عليهم فى القيام بالثورة ؛ فى ظلّ قيادة البروليتاريا يمثّلون القوّة الأساسية للثورة . وهم أيضا قاعدة يمكن التعويل عليها فى الإنتقال إلى الإشتراكية .

شبه البروليتاريا المدينية :

شبه البروليتاريا إفراز لإفلاس وركود الفلاحة شبه الإقطاعية و تطوّر الرأسمالية البيروقراطية فى المدن و الريف . وتتمركزهذه القوّة جوهريّا فى المدن وهي جزء هام من الفلاحين الذين إنتزعت منهم أرضهم و الذين لم يتحوّلوا إلى عمّال . و بينما المرور بسيرورة بطيئة و غير متكافئة من البلترة على هامش الإقتصاد المديني ، لا زال يحتفظ أشباه البروليتاريين ببعض الروابط الفلاحية ، لا سيما بالأرض و وسائل الإنتاج . و يمتلك البعض وسائل إنتاج صغيرة و غير بهضة الثمن تستعمل فى الإنتاج اليدوي ، مثل مناسج الزرابي و عربات توزيع السلع . و جزء هام من الخدمات المدينية خاصة شبكة توزيع السلع ، يقع تسييرها بإستخدام عمل هذه الفئة .

و قسم هام من قوّة العمل فى إيران من شبه البروليتاريا يقع إستغلاله من خلال أنماط رأسمالية و ما قبل رأسمالية . و عادة ليست لهم إمكانية بيع قوّة عملهم على أساس وقت كامل . و هذه القوّة من عديد ملايين البشر تشمل اولئك الذين ينخرطون فرديّا أو مع عائلاتهم فى عمل وقتي و موسمي وفى الإقتصاد غير الرسمي . و تتشكّل شبه البروليتاريا من عدد هائل من سكّان عاطلين عن العمل فى مدن الصفيح و المساعدين فى المغازات و الباعة فى الشوارع و أصحاب الأكشاك و قسم من النساء و الأطفال المنخرطين فى الإنتاج المنزلي أو الخدم بالمنازل . بطالة المدن تطال فى الساس شبه البروليتاريين .

شبه البروليتاريا مظهر من مظاهر الهيكلة الطبقية فى مدن البلدان المهيمن عليها مثل إيران و علامة هامة على الطبيعة شبه الإقطاعية لهذه المجتمعات . و شبه البروليتاريا قوّة إنفجار

و عدم إستقرار بالنسبة للنظام . وتحاصر مدم الصفيح أو أحزمة الفقر حيث يعيش الكثير من الناس المدن وهي عموما محرومة من أيّة خدمات مدينية مثل الماء و الكهرباء دن وهي عموما محرومة من أيّة خدمات مدينية مثل الماء و الكهرباء إلخ . و يشبه وضعها الإقتصادي نوعا ما وضع الفلاحين الفقراء فى الريف . و نظرا لوضعها غير المستقرّ ، تجد الجماهير المحرومة من شبه البروليتاريين نفسها فى منتهى الإنتفتاح على كسر سلاسل الوضع السائد و المشاركة فى النضال الثوري . و يمكن لوجود روابط طبيعية و منتظمة بين شبه البروليتاريا المرتكزة فى المدن والمناطق الريفية ان يصبح خيطا واصلا لنقل الصراع الثوري من المدن إلى الريف و العكس بالعكس و لتركيز صلة وثيقة بين العمّال و الفلاحين . فى ظلّ قيادة الطبقة العاملة ، شبه البروليتاريا قوّة مهمّة فى جيش الطبقة العاملة .

الطبقة العاملة :

الطبقة العاملة فى إيران قوّة متنامية تشمل خمسة ملايين نسمة . و من أجل العيش ن يعوّل العمال على بيع قوّة عملهم . ويشتغل حوالي مليونين من العمّال فى القطاعات الصناعية التى تتكوّن من مصانع كبرى (لأكثر من عشرة عمّال) و مصانع صغرى . والعمّال فى المصانع الكبرى مثل الصناعات النفطية و البتروكميائية و الآلات و المعادن إلخ جزء كذلك من الذين ذكروا أعلاه . و ما يناهز المليون و نصف المليون هم عمّال بناء و الباقون عمّال فى قطاعات الخدمات (النزل والنقل و التجارة) و عمّال فلاحيين .

و يشتغل قسم من عمّال الفلاحة الذين لا يملكون أرضا أو وسائل زراعة في المزارع التجارية – الممكننة و الزراعات الكبرى و تربية الماشية الممكننة . و قسم آخر يستغلّه الفلاحون الأغنياء. و بإستثناء قسم ضئيل من العمّال الفلاحيين الذين لهم عمل قار ، الغالبية عمّال موسميّون و لا يتمتّعون بالأمن الوظيفي أو الإستقرار . غالبية العمّال الفلاحيين ،شأنهم شأن الفلاحين الذين لا يملكون أرضا ،هم الأكثر حرمانا و هم الذين يمثّلون العامود الفقري للثورة فى الريف .

و أكثرية الطبقة العاملة الإيرانية تعمل فى ورشات صناعية صغرى و فى الخدمات و البناء و الفلاحة , وعدد العمّال فى وحدات الصناعات الصغرى يمثّل أكثر من نصف مجموع العمّال و يمثّل العمّال غير المتدرّبين و الوقتيين و الموسميين جزءا هاما من الطبقة العالمة . و تتميّز ظروف عمل و حياة الطبقة العاملة بشدّة الإستغلال و غياب الحقوق و المنظّمات النقابية و نظام الرعاية الصحّية . ويقع أثقل ضغط للعلاقات المتخلّفة على كاهل النساء الكادحات . و بإستعمال القيم و الجوّ شبه الإقطاعي وبإستبعاد كافة الحقوق حتى تلك التى يقرّها القانون ، يفرض الرأسماليون على نساء أجورا ير متساوية لعمل متساوى نسبة على الرجال . و تشكّل فئة الطبقة العاملة التى تتمتّع بالأمن و الإستقرار النسبيين فى الشغل فقط القسم الضئيل وهي تتشكّل من عمّال (بالأساس متدرّبين ولهم تجربة) يشتغلون فى الصناعات الكبرى كالصناعات النفطية و البتروكميائية . لكن رغم الإختلافات فى ظروف العمل و مستوى الأجور و الرعاية الصحّية بين مختلف فئات العمّال فى إيران ، فإنّ هذه الطبقة ككلّ تتعرّض لإستغلال فاحش .

و قسم هام من الطبقة العاملة له جذور ريفية وروابط طبيعية مع الريف و الفلاحين . و قسم من الطبقة العاملة من الأمم المضطهَدة يعاني من الإستغلال و الإضطهاد المزدوجين . إنّ الطبقة العاملة واحدة و فى نفس الوقت طبقة متعدّدة القوميات متكوّنة من عمّال أتراك و أكراد و بالوش و تركمان و لور و عرب و فرس . و العمّال الأفغانيون المهاجرون الذين يعانون من إضطهاد و إستغلال مباشر و مزدوج على أيدى البرجوازية و الإقطاعيين الكبار و الفلاحين الأغنياء ، هم أيضا جزء من هذه الطبقة. و نظرا لموقعها فى الإنتاج و إفتقارها إلى أيّة ملكية لوسائل الإنتاج ،

تكمن مصالح الطبقة العاملة فى إلغاء الملكية الخاصّة و كافة أنواع الإستغلال و الإضطهاد . و تمثّل الطبقة العاملة قوى الإنتاج الجديدة . إنّها الطبقة الأكثر صراحة و مثابرة و تقدّما و بعد نظر و ثورية فى المجتمع . ورغم خلقيتها التاريخية الحديثة و عددها المنخفض نسبيّا ، فإنّ هذه الطبقة هي القوّة المحرّكة الأكثر أساسية للثورة فى إيران . و ليس بوسع أيةّ طبقة أخرى سواها توحيد الجماهير الكادحة الأخرى وقيادتها فى ثورة مظفّرة .

فى تقريبا قرن من الزمن من التطوّر الرأسمالي فى إيران ، صار التناقض بين العمل و رأس المال أبرز ،و لعبت نضالات العمّال دورا هاما فى التطوّرات الإجتماعية . و بمشاركتها فى الحركات الثورية فى بداية القرن ضد نظام رضا خان و لاحقا فى الحركة الديمقراطية المناهضة للإمبريالية ل 1941- 1953 و فى الأخير فى ثورة 1979، بيّنت الطبقة العاملة قوّتها و تصميمها فى النضال . لكن غياب حزب طليعي ثوري للبروليتاريا ، مسلّح بخطّ إيديولوجي و سياسي صحيح ، أدّى إلى أنّ الطبقة العاملة كانت متذيّلة للطبقات الأخرى و إلى عدم قدرتها على قيادة الثورة و تحقيق الإنتصار . و فى القرن العشرين، إضافة إلى التجربة العالمية ، كسبت الطبقة العاملة تجربة و معرفة هامتين خلال مختلف النضالات و الحركات لا سيما ثورة 1979 ؛ و بالتعويل عليها يمكن أن تمهّد الطريق للإنتصار .

بعض التناقضات الإجتماعية المفاتيح

فى التمييز بين أصدقاء الثورة و أعدائها ، إضافة إلى موقف مختلف القوى الطبقية ، هناك تناقضات هامّة أخرى تشقّ الخطوط الطبقية وتأثّر فى إصطفاف القوى فى المجتمع . و من أهمّها الإضطهاد القومي و إضطهاد النساء . و سيرورة الصراع الطبقي فى إيران وثيقة الروابط بالصراع من أجل معالجة هذه التناقضات .

النساء :

تعانى غالبية النساء من الإضطهاد المزدوج : الإضطهاد الطبقي والإضطهاد الجندري . و لهذه الخصوصية دلالة سياسية كبرى . وتمتدّ جذور إضطهاد النساء إلى آلاف السنين و قد نشأ على أسا تطوّر الملكية الفردية و النظام الطبقي فى المجتمع الإنساني . و يأتى إضطهاد النساء نتيجة إنقسام المجتمع إلى طبقات. و بظهور الطبقات و الإختلافات الطبقي ، تحوّل التقسيم الأوّلي للعمل الذى وجد على قاعدة الإختلاف الجندري بين الرجل والمرأة و الذى إنطوى على بذور إمكانية اللامساواة الأولية إلى تقسيم إضطهادي للعمل. و مذّاك ظهر عصر التراتبية على قاعدة الملكية الفردية ، ظهرت القوانين و الأعراف المهيمنة فى العلاقات بين الجنسين ، بما فى ذلك دور النساء فى التكاثر ؛ و إستخدمت كوسائل لضمان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج هذه. و الأفكار و المعتقدات التى تصوّر النساء ضعيفة و دونية قائمة للحفاظ على علاقات الملكية الفردية . و واحد من الهياكل الإجتماعية الأولى فى المجتمع الطبقي هي الأسرة الأبوية التى تأسّست لقهر النساء و الأطفال . و قد عملت الدول الإستغلالية فى مختلف الحقبات التاريخية كشوفينية ذكوركبار و حاولت أن تضحّي بالنساء بوضعهنّ فى مرتبة ثانوية و تبعية .

و فى إيران أيضا ، الإضطهاد الجنسي ركيزة حيوية وجزء لا يتجزّأ من سير الدولة الرجعية . و أكثرية النساء لسن مكبلات فقط بسلاسل الهيمنة الإمبريالية والرأسمالية البيروقراطية و شبه الإقطاعية فحسب بل هنّ تعانين أيضا من نير الشوفينية الذكورية .و تفرض هذه الظروف لامساواة خبيثة و شاملة و تمييز ضد النساء فى المجالات الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية . و فى حال النساء من القوميّات المضطهَدة ، يُضاف الإضطهاد القومي للنير المذكور أعلاه . فى المجتمع و فى أماكن العمل ، تحيا النساء فى ظروف دونية مقارنة بالرجال . و يستفيد الرجال من هذا الوضع . هذا إمتياز تمنحه الطبقات المستغِلّة للرجال . و النساء مجبرات على طاعة أبائهن نو بعد الزواج أزواجهن ،و عندما تطعنّ فى السنّ أبنائهن. و تعانى كافة النساء من الإضطهاد لكن المصالح الطبقية و الإجتماعية لجميع النساء ليست هي نفسها و لا تشكو جميعهن من هذا الإضطهاد على نفس الدرجة أو بنفس الصفة .

لإضطهاد النساء فى إيران طبيعة إقطاعية تمتزج بالأشكال البرجوازية الإمبريالية . و المعتقدات و النير الدينيين من الأشكال الأساسية للإضطهاد الإقطاعي للنساء . و رغم التغيرات التى حصلت فى مؤسسة العائلة الإقطاعية ، لا تزال هذه المؤسسة ، لا سيما فى الريف ، وحدة إنتاج . و تربط العائلة فى الريف ربطا تاما قوّة عمل النساء ونشاطاتهنّ الإجتماعية بعمل الرجال و نشاطاتهم . بصفة مطلقة يمكن قول إنّ النساء الريفيات هنّ أكثر النساء إضطهادا. و يلعب عملهنّ دورا جوهريّا فى سير إقتصاد القرية ومشاركتهن فى الإنتاج الفلاحي هامة . إذ تنجز النساء 86 بالمائة من نشاطات تربية الماشية و 50 بالمائة من الإنتاج الفلاحي . و غالبية النساء عمليّا محرومات من حقّ إمتلاك الأرض و إستعمال دخلهنّ الخاص . و قدجعل وضع منتهى إضطهاد النساء فى الريف

لديهنّ قدرة كبيرة على التغيير الثوري . و لتحطيم علاقات ملكية الأرض القديمة و إلغاء حرمان النساء فى الريف مكانة مفتاح فى تحطيم العلاقات شبه الإقطاعية فى الريف .

و فى المدن أيضا ، معظم النساء " عبيدات منازل " . لا يعترف بعملهنّ فى المنزل . وزيادة على ذلك ، نساء الجماهير الأساسية مضطرّات كذلك إلى المشركة فى إنتاج بعض السلع و تقديم بعض الخدمات للسوق . و تمثّل النساء جزء هاما من قوّة العمل فى الإقتصاد غير الرسمي . و تنخرط كعاملات بالمنزل فى نشاطات من مثل الخياطة و إنتاج الغذاء و التعليب و المخابز و تجميع اللعب و العمل التزويقي و تركيبات تقنية أدنى . و الأجر المقدّم لعاملات المنازل هذه هو ربع إلى ثلث أجر عامل ينجز ذات الشغل فى ورشة .

جندر العاملات من النساء وسيلة بيد الرأسماليين ليستغلّوهنّ إستغلالا مضاعفا و لإبقائهنّ مطيعات.و لا تحصل النساء على أجور مساوية لأجور الرجال لنفس العمل . و هذا أيضا صحيح لكن إلى درجة أقلّ بالنسبة للنساء الموظّفات و المتعلّمات . و تعيش النساء فى المدن كذلك فى جوّ من شبه الإقطاعية و منبعه روابط و تواصل قوى العلاقات ما قبل الرأسمالية فى الريف . و العلاقات الزوجية و العائلية فى المدن هي بدورها فى منتهى التقليدية ،و حتى أولئك الرجال المنتمين إلى الفئة الحديثة من المجتمع منغمسون كلّيا فى الأفكار و السلوكات الإقطاعية . و حاجيات الرأسمالية البيروقراطية تجلب بإستمرار قطاعات هامة من النساء المدينيات إلى مجال العمل خارج البيت . و فى نفس الوقت ، تحاول الدولة أن تقمع هذه القوّة القابلة للإنفجار فى المراكز المدينية . لقد جعل هذا التناقض المدن بؤر صدام و مراكز توتّر بصدد قضيّة المرأة .

و يتمّ التخطيط لإضطهاد النساء عبر المجتمع على أعلى مستويات الدولة و يمارس عبر الأجهزة السياسية و التنفيذية و الدينية و كذلك عبر الأسرة . و الإيديولوجيا و القوانين و الثقافة و التقاليد الرجعية و القوات المسلّحة هي حارسة هذا الإضطهاد . و الإسلام كإيديولوجيا حاكمة و قوانين الشريعة و التقاليد هي الفارضة و المبرّرة و الناشرة للامساواة و إستعباد النساء . و قد ادّت هذه الظروف إلى تطوّر طاقة كبرى و حماس كبيرين لدى النساء وهذا عنصر إستراتيجي فى تقدّم الثورة البروليتارية . و قد بيّنت نظرة سريعة على النساء قدرتهنّ القتالية بمساهمتهنّ العريضة فى ثورة 1979 و فى التطوّرات اللاحقة .

نضال النساء من أجل التحرّر قوّة محرّكة هامة للثورة الإشتراكية . و يعزى هذا إلى أنّ إلغاء إضطهاد النساء مرتهن بإلغاء الملكية الفردية . و بالتالي قادت المشاركة الواسعة و الشاملة للنساء فى الثورة بقيادة الطبقة العاملة سيعزّز العناصر الإشتراكية لهذه الثورة و منذ البداية .

القوميات المضطهَدَة :

إيران سجن للأمم و نضال القوميات المضطهَدة من أجل التحرّر القومي قوّة محرّكة للثورة البروليتارية . و فى هذه البلاد المتعدّدة القوميات ، الأمم و التجمّعات القومية من أكراد و آزاريين و بالوش و تركمان إلى العرب و اللور و الأرمن و الأسيريين يعانون من الإضطهاد القومي (أي هيمنة و تفوّق القومية الفارسية) . و علاوة على ذلك تعاني الجماهير الأفغانية التى تعيش فى إيران من أشدّ و أخبث شكل من الإضطهاد القومي تحت راية الشوفينية الإيرانية . و ردّا على ذلك ، و إلى درجات متفاوتة ، نهضت القوميات المضطهَدة ضد هذا الإضطهاد و خاضت نضالات حركات قومية ضد الدولة المركزية . و قد إتخذت هذه النضالات فى عديد المناسبات شكل النضال المسلّح .

الإضطهاد القومي ركيزة من ركائز الدولة الرجعية . و وطّدت البرجوازية الإستعمارية ولاحقا القوى الإمبريالية الإضطهاد القومي عبر المؤمرات و الإحتلال و إعادة رسم الحدود و عبر تقطسع أوصال القوميّات . و اللامساواة القومية إرث من الدولة الإقطاعية المركزية لغدجار. لكن بعد وصول رضا خان إلى السلطة جرى تشكيل دولة مركزية حديثة على قاعدة الأهداف الإمبريالية و تفوّق الفرس . و منذ البداية ، كان الإضطهاد القومي يخدم مباشرة الهيمنة الإمبريالية. لترافقه مع الإضطهاد القومي الإمبريالي ، تعانى هذه القوميات من إضطهاد مزدوج [الإضطهاد القومي للفرس و الإضطهاد القومي الإمبريالي – المترجم إلى الأنجليزية] .

و أدّى التطوّر المشوّه للرأسمالية البيروقراطية إلى لامساواة إقتصادية بين مختلف مناطق البلاد و فاقم من مركزة السلطة بأيدي الحكومة المركزية . و قد فاقم ذلك الإضطهاد القومي . و نتيجة للتطوّر الرأسمالي ، تطوّرت أيضا برجوازية هذه القوميات و صارت فى تناقض حاد مع إحتكار برجوازية القومية المضطَهَدة .

و تلعب العلاقات شبه الإقطاعية دورا حيويّا فى إعادة إنتاج الإضطهاد القومي . و ملكيات الأرض الشاسعة و العشائر و كذلك العلاقات الإقطاعية قويّة نسبيّا فى المناطق التى تسكنها القوميات المضطهَدة . و معالجة المسألة القومية فى إيران وثيقة الإرتباط بمعالجة المسألة الزراعية الفلاحية .

و للإضطهاد القومي فى مختلف المناطق خصوصيّات متنوّعة. وتنشأ هذه الإختلافات عامة عن: درجة تطوّر العلاقات الرأسمالية و بقاء عنيد للعلاقات الإقطاعية ،و مستوى مشاركة الطبقات الرجعية لهذه القوميات فى السلطة المحلّية و المركزية و الماضي التاريخي و الموقع الإستراتيجي فى كلّ منطقة . و مظهر مشترك لهذا الإضطهاد هو القمع الثقافي (و الديني) و الإخفاق فى الإعتراف باللغات القومية و منع التعليم بهذه اللغات و منع إستعمالها فى الشؤون الإدارية . و الأجهزة العسكرية – البيروقراطية وموظّفو الدولة فى هذه المناط يُنظر إليهم عادة على أنّهم غرباء و محتلّون و هم فى عزلة عن الناس الذين يكرهونهم .

إنّ الإضطهاد القومي إضطهاد للقوميات المضطهَدة و الأقلّيات القومية من قبل الطبقات الحاكمة من الفرس . بإستثناء قلّة من الملاكين العقّاريين الكبار و البرجوازية الكبرى للقوميات المضطهَدة ، كافة الطبقات الأخرى لهذه القوميات تعانى من الإضطهاد القومي . من العمّال إلى الفلاحين إلى البرجوازية الصغيرة المدينية ، و البرجوازية الوطنية و الملاكين العقّاريين الصغار جميعهم يعانون من شوفينية الفرس و الإضطهاد الإقتصادي و السياسي و الثقافي و يشاركون فى حركات قومية بمطالبهم و نظرتهم الخاصين .

برجوازية القوميات المضطهَدة سواء التجار أو مالكو وحدات صناعية أو أخصّائيون أو فلاحونأغنياء ،هم عُرضة للإضطهاد القومي . إنّهم يطالبون بحصّتهم من السلطة السياسية و كذلك من موارد البلاد وأسواقها من البرجوازية - الإقطاعيين الفرس الذين يتحكّمون فى كلّ هذا . حتى و لو أنّ هذه البرجوازية ضعيفة و قليلة نسبيّا ، فبالإستناد إلى المثقفين القوميين و الفلاحين الأغنياء لها حضور نشيط فى الحركة القومية . و بفعل حدّة المسألة القومية و التناقضات مع الدولة الردعية ، يمكن لهذه القوّة فى فترات معينة أن تتحد مع الثورة فى ظلّ قيادة الطبقة العاملة.

و نظرا للتطوّر الرأسمالي ، بما فى ذلك لدي القوميات المضطهَدة ، توسّعت أيضا صفوف العمّال . و هذا ينمّى قدرة الطبقة العاملة على التأثير فى الحركات القومية و التوحّد معها فى سيرورة

الثورة . و بإمكان البروليتاريا ، معوّلة على وحدتها الطبقية الخاصة و الوحدة الوثيقة مع جماهير الفلاحين (بالأساس الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا) ، أن تتجاوز النزعات البرجوازية – الإقطاعية للطبقات المترفة للقوميات المضطهَدة ،و أن تتجاوز الفكر الضيّق للقوميين البرجوازيين الذين يضعون حدودا أمام الحركة القومية و يخلقون الفرقة فى صفوف عمّال و كادحي جميع القوميات ؛ و يغلقون الباب أمام التسوية و البحث عن الإمتيازات والحلول غير التامة للمسألة القومية ، و يقتلعون الإضطهاد القومي بثورة واحدة .

إنّ الحلول غير الناجزة و المحدودة من مثل " الحكم الذاتي " أو " الفدرالية " فى إطار دولة الطبقات الرجعية ، ليس بوسعها أن تنتج إلغاء صريحا و حاسما للإضطهاد القومي لأنّها تبقى على جهاز الدولة القديم و الإضطهاد القومي كما هو و فى أفضل الأحوال تكسب بعض الإمتيازات لشريحة صغيرة من طبقات البرجوازية – الملاكين العقاريين لهذه القوميات .

و الحلول التى تفصل بين النضال ضد الإضطهاد القومي و النضال ضد الإمبريالية أو تقلّص الإضطهاد القومي إلى إضطهاد القومية المهيمنة و تعلّق آمالا على الإمبرياليين غير قادرة على معالجة المسألة القومية . فى إطار أوسع ، إطار عالمي ، هذه القومية المضطهَدة ذاتها جزء من الأمم التى تضطهدها الإمبريالية و التى تعاني من إضطهاد مزدوج . يمسك الإمبرياليون بالدولة المركزية للقومية المضطهَدة و يدّعون أحيانا الإعتراف بحق الأمم فى تقرير مصيرها و تحت هذا القناع يدخلون بعض التغييرات فى هيكلة دول عملائهم . بيد أنّه حتى حينها ، ما يفكّرون فيه هوتركيز أشكال أخرى من الإخضاع القومي . و بالتالي ، النضال من أجل التحرّر الوطني مرتبط بالنضال الشامل ضد الإمبريالية . فقط بواسطة الثورة الديمقراطية الجديدة ، و فى ظلّ قيادة الطبقة العاملة والإنتقال إلى الإشتراكية ، يمكن معالجة المسألة القومية فى إيران .

الشباب :

إيران مجتمع شاب فيه أكثر من نصف السكّان أعمارهم دون الخمسة و العشرين سنة . و الوضع الراهن لا يبشّر إلاّ بمستقبل مظلم ينتظر الشباب : البطالة و الإحتقار و التسلّط و الحرمان . و إضافة إلى الإضطهاد الطبقي الذى يطال غالبية الشباب ، يعانون أيضا من النظام الأبوي . فى مجتمع حيث الأب الأكبر هوالدولة ، يواجه الشباب الدولة مباشرة . إنّهم يعنون من دكتاتورية رجعية و من أحكام الشريعة الإسلامية و المعتقدات التقليدية و العلاقات و الالقواعد الإستبدادية داخل العائلة و فى مجال التعليم ،و الحرمان الثقافي و الحرمان من التعليم و الرياضة و الخدمات الترفيهية . لا يملكون حقّ إختيار علاقاهم أو حقّ التجربة و الإختلاط أو ربط صداقات مع شبان و شابات . و أكبر عبء الإضطهاد يقع على النساء و الشابات اللواتي تعانين من نير الشوفينية الذكورية و التمييز الجندري . و القسم الأوفر حرمانا من الشباب هو أبناء العمّال و الفلاحين و الفقراء القاطنين بمدن الصفيح . فهم لا يواجهون كلّ الإضطهاد أعلاه و حسب ، بل يواجهون أيضا إستغلالا فاحشا منذ طفولتهم يتعيّن عليهم العمل فى ظروف قاسية .

و يفرز هذا الإضطهاد نهوضا لمقاومتهم الشرعية . و الجيل الجديد لا يستسلم بسهولة للضغط و الوعود الخدّاعة الكريهة و الخطاب المزدوج . إنّه أكثر قوى المجتمع حيوية و جرأة . إنّه عطشان لتعلّم أشياء جديدة و هم أعداء الفكر المحافظ . الشباب أوّل المبادرين بفضح العدوّ و الضراع ضد عبادة الأفكار المسبّقة القديمة و الرجعية و لن يقبل بالوضع السائد . الشباب هو الذى عادة ما ينشر لهيب التمرّد و يقف فى الصفوف الأمامية للمعارك و يواجه العنف بلا خوف. و الشباب يبعث الشجاعة فى الأجيال السابقة و يدفعها إلى الأمام . للشباب روح نقدية و روح تحدّى و تمرّد و لا ينظر إلى وضع على أنّه غير قابل للتغيير . لا يظهر الشجاعة فقط فى مجال

الممارسة و إنّما يظهرها أيضا فى مجال الأفكار و النظرية إذ هو يتمرّد ضد الأفكار و الفهم القديمين و يدخل التجديد . الشباب رائد يحمل راية التغيير .

يحتاج الشباب إلى فلسفة هادفة و متفائلة ؛ يحتاج الشباب إلى أن يكون مستقلاّ و متحرّرا من نير و هيمنة السلط الإضطهادية كما يحتاج إلى تملّك السلطة على القيام بأشياء أكبر . كلّ هذا يمكن أن يحقّقوه فى الثورة البروليتارية و يمكن أن يبلغوه بالإطاحة بالنظام الرجعي . على هذا الدرب ، يحتاج جيل الشباب إلى الوحدة مع الأكبر سنّا و التعلّم من تجربتهم فى القتال فى سبيل كسب نظرة أعمق و أشمل للمشاكل الإجتماعية . و يرتهن إنتصار حركة الشباب بالتوجّه السياسي و العملي و بالروابط بالصفوف الأصلب و الأكثر صراحة فى الثورة الإشتراكية ، أي بجماهير العمّال و الكادحين فى المدن و الريف . لا يمكن إنجاز الثورة دون مساهمة الشباب . تستخدم الطبقات الحاكمة كلّ من العصا و الجزرة لمنع الشباب من القيام بهذا . إنّها تدعو الشباب للعمل ضمن النظام القائم والمشاركة فى ألعابها . بيد أنّ الحلّ الوحيد هو تفكيك هذه الألعاب و المساهمة فى المعركة الثورية من أجل مستقبل مغاير و قابل للتحقيق .

طبيعة الثورة و آفاقها

الثورة البروليتارية فى إيران ثورة بمرحلتين . و من أجل تكريس برنامجها الأقصى ، تحديدا الثورة الإشتراكية و الإنتقال إلى العالم الشيوعي ، يجب على الطبقة العاملة أنتمرّ بمرحلة الثورة الديمقراطية الجديدة . و تكوّن المرحلتان سيرورة واحدة تقودها الطبقة العاملة و الإيديولوجيا الشيوعية .

تحدّد طبيعة المرحلة الأولى للثورة بالطابع شبه الإقطاعي – شبه المستعمر للمجتمع و الإصطفاف الإجتماعي و الطبقي الناجم عنه . و تهدف مهمّة المرحلة الأولى للثورة إلى إنهاء الهيمنة الإمبريالية و إجتثاث العلاقات شبه الإقطاعية و مصادرة أملاك البرجوازية البيروقراطية – الكمبرادورية .

هذه الثورة ثورة ديمقراطية لأنّ هدف إجتثاث شبه الإقطاعية و التوصّل إلى الإستقلال و التحرّر الوطني من براثن الإمبريالية على جدول أعمالها . و القوى المحرّكة لهذه الثورة ، إضافة إلى الطبقة العاملة ، هي أساسا فئات و طبقات من ضمن الفلاحين و البرجوازية الصغيرة . و الثورة الزراعية التى ستحطّم نظام ملكية الأرض شبه الإقطاعية ، إجراء برجوازي لا يزال يقع فى إطار التملّك الفردي المباشر للملكية الفردية . و لا تستهدف هذه الثورة البرجوازية برمّتها و لن تكون نتيجتها تحطيم الرأسمالية برمّتها .إنّها تسمح للرأسمالية بالنموّ لوقت معيّن و إلى درجة معيّنة ،فى ظلّ الدولة الثورية للبروليتاريا .

هذه ثورة ديمقراطية جديدة لأنّها جزء من الثورة البروليتارية – الإشتراكية العالمية . إنّها تقاتل بحيوية ضد الإمبريالية و توجه صفعات للرأسمالية العالمية . و أهداف هذه الثورة و مهامها ليست أهدافا و مهاما تكتفى بذاتها ذلك أنّ تحقيقها يفتح الباب أمام الإشتراكية . الثورة الديمقراطية الجديدة تختلف نوعيّا عن الثورات الديمقراطية –البرجوازية من الطراز القديم التى حصلت فى المجتمعات الغربية (فى القرون 17 و 18) قبل ظهور الإمبريالية . و النضال ضد الإمبريالية قصد التحرّر الوطني يضاف إلى مهام الثورة الديمقراطية ،و إجتثاث العلاقات ما قبل الرأسمالية مرتبط بالنضال ضد الهيمنة الإمبريالية و تحطيم الرأسمال البيروقراطي – الكمبرادوري . و نظرا لروابطها بالإمبريالية و العلاقات الإقطاعية ، لا تنوى البرجوازية و لا هي قادرة على قيادة الثورة الديمقراطية . و هكذا هذه الثورة على عكس الثورات الديمقراطية القديمة من الطراز القديم لا تقودها البرجوازية . فقط الطبقة العاملة بوسعها قيادة مثل هذه الثورة إلى النصر . و أهداف الثورة الديمقراطية الجديدة ليست تركيز مجتمع رأسمالي و دكتاتورية البرجوازية . إنّ التوجه الإستراتيجي و برنامج الديمقراطية الجديدة كمرحلة أولى من سيرورة ثورية واحدة ، هو تمهيد الطريق و القيام بالإنتقال الإشتراكي . و ستؤدّى الثورة الديمقراطية الجديدة إلى تركيز السلطة السياسية لتلك الطبقات التى لها مصالح فى هذه الثورة و ستتحد فى ظلّ قيادة الطبقة العاملة و حزبها الطليعي لإنجازها . و هذه السلطة السياسية هي الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية و هي شكل من أشكال دكتاتورية البروليتاريا .

و للعناصر الإشتراكية دور هام و حيوي تنهض به فى سيرورة الثورة الديمقراطية الجديدة و توجّهها المستقبلي . و تعطى قيادة الطبقة العاملة طابعا إشتراكيّا للثورة . و تعزيز هذه القيادة فى سيرورة إنجاز الثورة و الإعتراف بها من قبل الطبقات الثورية الأخرى ، و تحكّم الدولة

الديمقراطية الجديدة فى الأسس المفاتيح للإقتصاد و السياسة والثقافة ، و تشجيعها على التنظيمات الإقتصادية للجماهير الكادحة فى معارضة الأشكال الفردية للإنتاج والتوزيع ، كلّها ستضمن التقدّم نحو الإشتراكية . هذا من جهة و من جهة أخرى ، للنضال ضد الرأسمالية البيروقراطية خلال الثورة الديمقراطية الجديدة طابع مزدوج . لما أنّه يعنى أنّ النضال ضد الرأسمالية الكمبرادورية [الرأسمالية البيروقراطية أو الرأسمالية الكبرى – المترجم إلى الإنجليزية] طبيعة ديمقراطية ثورية وبما أنّه يعنى أن للنضال ضد البرجوازية الكبرى كذلك طبيعة إشتراكية .

و هكذا للثورة الديمقراطية الجديدة طبيعة متناقضة و إنتقالية . و هذه الثورة تفتح الباب أمام الرأسمالية لكنّها تفتح الباب حتى أكثر أمام الإشتراكية . بإنتصار الثورة الديمقراطية الجديدة و إفتكاك السلطة عبر البلاد بأسرها ، تنطلق الثورة الإشتراكية .

لتحطيم الهيمنة الإمبريالية و الرأسمالية البيروقراطية و شبه الإقطاعية فى مجالات السياسة و الإقتصاد و الثقافة ، تتخذ الثورة الديمقراطية الإجراءات التالية :

<u>فى المجال السياسى :</u>

ستكون أوّل و أهمّ خطوة للثورة هي تحطيم جهاز الدولة من حرس الثورة و جيش وقوات أخرى للشرطة و المخابرات التى تقع موقع القلب منه .

و تعوّض الثورة الديمقراطية الجديدة جهاز الدولة القديم بنظام دولة جديد فى ظلّ قيادة البروليتاريا و حزبها الطليعي . سترسي أسس الدولة الجديدة خلال حرب الشعب الطويلة الأمد على قاعدة الوحدة الإستراتيجية بين العمّال و الفلاحين . و الجيش الشعبي الثوري الذى تكمّله تطوعيّا قوى مسلّحة لجزء من الوقت (المليشيا) أساس من أسس هذه الدولة . وتعتمد سلطة الدولة الجديدة على أجهزة السلطة الجماهيرية كالسوفياتات و المجالس و المنظّمات الجماهيرية . و هذا يختلف جوهريّا عن الديمقراطية البرجوازية السطحية بأشكالها البرلمانية و مؤسساتها للمجتمع المدني . و تركّز أجهزة السلطة الجماهيرية بالتعويل على المبادرة المباشرة للجماهير و " إفتكاكها المباشر للسلطة ". و هذه الأجهزة المتشكّلة فى الساس و المتطوّرة فى سيرورة حرب الشعب الطويلة الأمد لإفتكاك السلطة و تحطيم المؤسسات المسلّحة للعدوّ ،هي أسس السطة الجديدة. و تظهر أجهزة السلطة الشعبية بفضل نضال الجماهير و هي التى تنتخبها .

و للدولة الجديدة سياسة و توجه أمميين و تسير كقاعدة للثورة العالمية ، هدفها النهائي هو إلغاء جميع الطبقات و جميع الإختلافات الطبقية و فى النهاية إلغاء الدولة عينها .

فى ظلّ الدولة الجديدة ، تصدر أجهزة السلطة الجماهيرية قوانينا جديدة تعكس مصالح الطبقة العاملة و الجماهير العريضة . و تعترف الدولة الديمقراطية الجديدة المركّزة بحقوق البروليتاريا و الجماهير و تكرّسها . حقّ التحكّم فى الدولة و مختلف المؤسسات و التعليم و الثقافة هو أكثر الحقوق أهمّية و جوهرية. و حقوق البروليتاريا و الشعب الأخرى التى سيتمتّعان بها فى المجتمع الجديد يمكن أن تتحقّق على ضوء هذا الحقّ الجوهري .

و من أولى إجراءات الدولة الجديدة تحطيم كلّ الوثائق و المعلومات التى جمعتها الدولة الرجعية المطاح بها عن الناس و القوى المعارضة . و فى ظلّ الديمقراطية الجديدة ، سيتمّتع كافة المواطنون بغضّ النظر عن جنسهم و دينهم و عمرهم بالحقوق الديمقراطية أي : حق حرّية التعبير و العقيدة ، و الوصول إلى الصحافة و شتّى وسائل الإتصال ؛ وحقّ الإضراب و تنظيم

مسيرات ، و حقّ العمل و العطل ؛ و حقّ الإنتخاب ترشّحا و إنتخابا ،و حقّ تقديم شكاوى كتابيّا أو شفاهيّا لأجهزة الدولة بصدد تجاوز القانون أوتجاهل موظّفي الدولة واجباتهم ، و حقّ التعليم و السكن ،و حقّ الرعاية الصحّية للمسنّين و المرضي و المعاقين ؛ و صيانة الحرّيات الفردية من إعتداءات . فى المجتمع الثوري ، لن تقمع وجهات النظر المعارضة للدولة و حزب البروليتاريا ألّا إذا صارت منظّمة للإطاحة بالدولة و لإعادة تركيز النظام الرجعي .

يبنى نظام السلطة فى ظلّ الديمقراطية الجديدة على قاعدة المركزية الديمقراطية لأجل تمكينه من التعبير بدقّة عن إرادة كافة الجماهير الثورية و إطلاق قوّتها التامة ضد أعداء الثورة .

و شكل حكم هذه الدولة هو الجمهورية الشعبية . و فى هذه الجمهورية ، يتمّ الفصل بين الدين و الدولة . و يلغى جهاز البيروقراطي المنتفخ الشبيه بالعلقة الذى يقف على رؤوس الناس وهو قائم على هيمنة قومية الفرس. و لن تجد الإختلافات فى الجندر و القومية و الدين و كذلك فى الأصل الأسري و الثروة و مستوى التعليم لها مكانا مهمّا إن كان فى الترشّح أو الإنتخاب إلى السلطة السياسية . فى ظلّ هذا الحكم ،شكل و سير المؤسسات العسكرية و الإقتصادية و الإدارية مبسّطان و سيكون المبدأ الذى يطبّقانه هو إنجاز أهداف الثورة و خدمة الشعب . و ستتحدّد الحدود الوطنية و الجهوية بتطبيق حقّ الحكم الذاتي للقوميّات المضطهَدة و سيجرى الإعتماد على الوحدة الواعية و الطوعية لجماهير الشعب .

و لن تتركّز الدولة الجديدة بمجرّد وضع الممثلين المنتخبين من العمّال و الجماهير الكادحة الأخرى فى قمّة الأجهزة الموجودة . إن غيّرت أجهزة الدولة مجرّد الأسماء و ظلّت فوق الشعب و إستعملت نفس الطرق والقوانين القديمة ، مع بعض إدخال بعض الإصلاحات ، عندئذ سيتحوّل المديرون و القادة هم ذاتهم إلى مضطهِدِين جدد . و كذلك ليس كافيا إصدار قوانين ثورية للإبقاء على المجتمع فى المسار الصحيح . دون شكّ ، سيعكس تشكيل مجتمع جديد مباداءه و توجهه الجوهريين لكن سياسة الديمقراطية الجديدة ستزدهر و تتقدّم ليس فحسب بالتغييرات فى القوانين و التراتيب و إنّما كذلك بالتعويل على مبادرة الجماهير فى ظلّ قيادة حزب الطبقة العاملة .

و مع إنتصار الثورة الديمقراطية الجديدة ، سيشهد الإصطفاف الطبقي السابق تغييرات. و بصفة خاصة ، سيصبح التناقض بين البروليتاريا و البرجوازية التناقض الرئيسي . و المرحلة الإنتقالية من الثورة الديمقراطية إلى الثورة الإشتراكية تزخر بالتناقضات و تتميّز بالصراع الطبقي الحاد . " تعزيز الديمقراطية الجديدة " أم التقدّم بإتجاه الإشتراكية يغدو المسألة الأكثر جوهرية بالنسبة للمجتمع و الدولة و الحزب . و سيعنى " تعزيز الديمقراطية الجديدة " تعزيز الرأسمالية بينما بعد إنتصار الثورة ن مصالح العمّال و الفلاحين الفقراء و المتوسّطين تكمن فى مواصلة الثورة و البناء الإشتراكي . و سيحدّد الصراع بين " تعزيز الديمقراطية الجديدة " و التقدّم نحو الإشتراكية المسار المستقبلي للمجتمع . و فقط بكسب هذا الصراع يمكن للبروليتاريا أن تحول دون تغيير الديمقراطية الجديدة لونها و التحوّل إلى جهاز يقف فوق الشعب . فقط بإستنهاض الجماهير بقيادة الحزب ، يمكن كسب هذا الإنتصار الهام من أجل التسريع فى التوجّه نحو الثورة الإشتراكية و البناء الإشتراكي و الدخول فى مرحلة جديدة من الصراع بين الطريق الرأسمالي و الطريق الإشتراكي .

فى المجال الإقتصادي :

مع إنتصار الثورة الديمقراطية الجديدة ، ستقع مصادرة كل الرساميل الكبرى الخاصة و رساميل الدولة الإحتكارية و الرساميل الإمبريالية و كلّ البنوك و المؤسسات الصناعية و التجارية الكبرى

و تصبح ملكا للدولة الثورية . و جميع الإتفاقيات الإضطهادية التى عقدت مع الإمبرياليين و المؤسسات المالية العالمية و كافة ديون البلاد إلى الإمبرياليين سيجرى إلغاؤها ؛ و نظام الملكية شبه الإقطاعي سيلغي بواسطة توزيع الأرض على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا و على الفلاحين الفقراء .

و إثر مصادرة الدولة للرساميل الإحتكارية الكبرى ، سيكون الجزء الأساسي من الإقتصاد الرأسمالي الإيراني قد تمّ التخلّص منه ما سيضمن تحكّم البروليتاريا فى شرايين الإقتصاد الوطني . و سيخلق تركيز وسائل إنتاج هائلة وإستراتيجية بيد الدولة و الدور القيادي للدولة فى مجمل إقتصاد البلاد الأسس الإقتصادية و الأرضية المناسبة لتقدّم الثورة الإشتراكية و البناء الإشتراكي . و لا يعنى وضع حدّ للهيمنة الإمبريالية و تحطيم الرأسمالية البيروقراطية أنّ الرأسمال يغيّر مالكيه من دولة رجعية إلى دولة ثوريّة . المهمّة الأساسية هي تحطيم علاقات الإنتاج الرجعية و التثوير الصريح لهذه العلاقات و للهيكلة الإقتصادية للبلاد .

و الهدف المباشر لإقتصاد الديمقراطية الجديدة هو خدمة إستقلال البلاد عن الرأسمال و الأسواق الإمبريالية . ففى الصناعة الوحيدة الإنتاج و الإقتصاد التابع فى إيران ، تلعب الصناعة النفطية دورا حيويّا . و بالتالي للسياسة التى تتوخّاها الدولة فى علاقة بالنفط و العلاقات النفطية مع العالم الإمبريالي ، دور حيوي فى تركيز توجّه المجتمع و فى مصيره . فى الصناعة النفطية ، كلّ شيء ، من قروض رأس المال إلى التطوّر التقني ،و من تدريب التقنيين إلى تجديد الآلات ، و من إقتسام السوق إلى تسعير المنتوجات ، يقع تحت سيطرة و نفوذ الدول الإمبريالية الإحتكارية العالمية . و كلّ دولة تحاول أن تقبض على " الكنز المسموم " و تجتهد فى سبيل" إقتسامه بعدل" أو تطالب بأسعار أعلى فى التبادل فى السوق العالمي ستضع نفسها فى الواقع تحت قبضة الإحتكار و السيطرة الإمبرياليين . إنّ قطع العلاقة النفطية مع السوق العالمي خطوة جوهرية ستتخذ مباشرة إثر إنتصار الثورة من أجل القطع مع علاقات الهيمنة الإمبريالية . و سيقضى هذا على إرتباط الحاجيات الأساسية للشعب بتوريد الرأسمال الأجنبي و بتموّجات أسعار النفط فى السوق العالمية . و رغم أنّه سيكون من الضروري الحفاظ على بعض المبادلات مع الخارج ، تكفّ العلاقات مع الإقتصاد العالمي عن أن تكون هي القوّة المحرّكة لإقتصاد البلاد .

و سيعنى جعل الإقتصاد مستقلاّ عن الإقتصاد الإمبريالي أنّ الصناعات المرتبطة بالخارج لن تستمرّ ، و الغذاء لن يورّد و زراعة منتوجات غير أساسية و كمالية و توسّع الصناعات الريفية (مثل حياكة الزرابي) المعدّة للتصدير إلى الأسواق العالمية سيوضع لها حدّ ؛ وعامة سيتمّ التخلّص من الإستراتيجيا الكمبرادورية ل " الإنتاج القائم على الإمتياز النسبي " و " الموجّه للتصدير " .

مهمّة صعبة ومعقّدة هي مهمّة تغيير مجتمع مندمج فى الإنتاج الإمبريالي و فى شبكة توزيعه و مرتبط بالمصادر الأجنبية و السوق العالمية و الحُقن الإمبريالية . إلغاء الدخل النفطي و التصدّى للضغوط الإقتصادية و السياسية (و حتى العسكرية) من قبل الإمبرياليين سيزيد الصعوبات تعقيدا . لكن إلغاء الدخل النفطي ، إلى جانب إجراءات ثورية أخرى ، فى حدّ ذاته ، سيوجد فرصا حقيقية لإعادة بناء إقتصاد البلاد . و سيمنع إعادة إحياء الفلاحة ، عبر الثورة الزراعية ، الإنهيار الإقتصادي للبلاد و سيسفر بسرعة عن إزدهار قوى الإنتاج ، موجدا دعما هاما لتطوير الصناعة . و التأكيد على سياسة عدم التعويل على الدخل النفطي و الإستثمارات الأجنبية و معالجة المشاكل الإقتصادية سيرتهن برسم مخطّط صحيح و بالتعبئة الإيديولوجية و السياسية للجماهير . دون التعويل على الجماهير ، لا يمكن تنظيم القطيعة مع الإمبريالية .

و ستطبّق السياسات الإقتصادية بأسلوب ديمقراطي و ليس بيروقراطي لإستنهاض الجماهير و بتكريس القيادة المركزية و الإدارة اللامركزية و تنظيم قوّة عمل هائلة من الناس فى مجموعات تعاون متبادل . و نتيجة ذلك سيُطلق العنان لمبادرة الجماهير و حماسها .

و ستستدعى عدم إمكانية الحصول على التقنية الأجنبية العالية فى البداية ، وجوب إستعمال وسائل تقنية دنيا و متوسّطة لدفع الإنتاج ، و تدريجيّا ستعدّ الأرضية لتشكيل قاعدة صناعية للتعويل على الذات . فى بعض فروع الصناعة سيتمّ إتّخاذ خطوات تراجع . خطّ الإنتاج و كذلك نوع المنتوج و حجم إنتاج بعض المصانع يجب تغييرها . و يمكن أن تقسّم بعض المزارع الكبرى . و تلك القطاعات التى تتطلّب نشاطاتها مواصلة و تعزيز التعويل على العالم الإمبريالي سيجرى غلقها . و ستجرى عملية إعادة تنظيم المصانع على نحو يجعلها تعمل دون إرتباط بالأجنبي و تنتج لأجل حاجيات الإنتاج و الإستهلاك الداخليين للبلاد. و سيتمّ التشديد أساسا على زراعة منتوجات توفّر قاعدة الغذاء و الحاجيات الأساسية للشعب أو المواد الأولية الضرورية للصناعة .

و ستقضى مصادرة جميع الأراضي التابعة للملاكين العقاريين (الدولة و الخواص و المؤسسات الدينية الإقطاعية) و توزيعها على الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا ، على العلاقات شبه الإقطاعية . و ستطبّق الدولة شعار " الأرض لمن يفلحها " و ستحوّل الأرض إلى ملكية خاصة للفلاحين . و فى نفس الوقت ستشجّع تشكيل تعاونيات إنتاج : توزيع و أشكال جماعية لإمتلاك الأرض قى الريف و تدفع نحوها و تنهض بها . و هكذا ستُعزّز العناصر الإشتراكية وتوسّع فى الإقتصاد الفلاحي .

و لن تصادر الدولة الرساميل الصغري و المتوسّطة لأنّه لفترة زمنية ستمكّن من النهوض بدور إيجابي فى إيجاد مواطن شغل و تشجيع الإنتاج الضروري لإقتصاد البلاد و لمعاش الشعب و لتوسيع التبادل بين المدن و الريف . لكن هذه الرساميل تلعب كذلك دورا سلبيّا فى كلّ من الإقتصاد ومعاش الناس لأنّه ، مثل أي رأسمال ، يبحث عن الربح . و جزء من ثمار شغل العمّال يذهب إلى جيب الرأسماليين كربح و يصبح هذا دافعا لدى الرأسماليين لتوسيع رأسمالهم و الإنخراط فى المزيد من الإستغلال . و من هنا ، تحدّد الدولة مدى نشاط هذه الرساميل و تعدّل آفاقها داخل إطار المخطّط الإقتصادي العام للبلاد ، دافعة إيّاها نحو بعض القطاعات غير الإستراتيجية حيث ليست قادرة على التحكّم فى وسائل عيش الشعب و الخدمات الأساسية فى البلاد . و فى الوقت نفسه ، بإمتصاصها التدريجي لهذه القطاعات إلى إقتصاد الدولة ، ستحوّلها الدولة بطرق مختلفة و تجعلها مؤسسات تابعة للملكية الإشتراكية للدولة .

و التواجد الواسع النطاق لوحدات الإنتاج الصغيرة و الفردية فى شتى قطاعات إقتصاد البلاد ، لا سيما فى الفلاحة ، مشكل يواجه البروليتاريا إثر إفتكاكها للسلطة . و الإنتاج الفلاحي الصغير متناقض مع نظام الملكية العامة الإشتراكي و البنية الفوقية لدكتاتورية البروليتاريا ، و لا يمكن السماح له بالمواصلة طويلا . و الإنتاج الريفي و أيضا المديني على قاعدة الملكية الخاصّة أرض خصبة للتطوّر الرأسمالي . سرعان ما ستفرز ملكية الأرض الفردية للفلاحين سيرورة إستقطاب فى صفوف الفلاحين و ستمهّد الأرضية للفقراء ليصبحوا أشدّ فقرا و للأغنياء ليصبحوا أشدّ غنى.

فى سبيل الحيلولة دون بلوغ هذا الوضع ، الحلّ الوحيد هو تشجيع الملكية الإشتراكية . يجب تدريجيّا تحويل الملكية الفردية للفلاحين و إنتاجهم إلى ملكية جماعية إشتراكية ، دون إستعمال أية قوّة لإفتكاك الملكية سواء الصغيرة أم الكبيرة ، من الأسفل إلى الأعلى و من الملكية الجماعية للدولة إلى ملكية الدولة ، إستنادا إلى التطوّر التدريجي لقوى الإنتاج و الوعي الإشتراكي للناس .

و تعبّر هذه السيرورة عن التناقض بين علاقات الإنتاج و قوى الإنتاج فى ظروف جديدة . و مردّ انّ الأمر كذلك هو أنّ علاقات الإنتاج الجديدة ستسفر عن تغييرات جبارة و ستحرّر أهمّ مكوّن من مكوّنات قوى الإنتاج ، الناس . و حلّ هذا التناقض و تطوّره المستقبلي ممكن بصفة أساسية بواسطة الصراع الطبقي .

و سيتّخذ الصراع الطبقي بين البروليتاريا و البرجوازية (بما فى ذلك الصراع بين الفلاحين الفقراء و الأغنياء) من خلال كامل هذه السيرورة شكل تقليص و مناهضة التقليص (لتحديد الرأسمالية أم لا) و التغيير و مناهضة التغيير (لتغيير الملكية الخاصة إلى ملكية جماعية أم لا) وهو الشكل المحوري للنضال فى ظلّ الديمقراطية الجديدة . و الإنتصار فى هذا الصراع هو شرط الإنتقال إلى الإشتراكية .

نموذج التطوّر الإقتصادي للدولة الجديدة مغاير نوعيّا لنموذج التطوّر الذى يفرضه الإمبرياليون على الإقتصاد الإيراني . الإقتصاد الجديد إقتصاد مخطّط ، معوّل على ذاته ، مكتف ذاتيّا و يتطوّر بصفة متوازنة و هدفه توفير الحاجيات الأساسية للجماهير و يثمر تحسّنا مطّردا فى حياتها . فى هذا الإقتصاد لا يحتلّ الربح موقع الصدارة . و التطوّر اقتصادي مرتبط تماما بإلغاء العلاقات الطبقية و الإجتماعية الإستغلالية و الإضطهادية .

و على عكس نموذج التطوّر الإمبريالي ، لن تمتصّ الصناعة لبّ الإنتاج الفلاحي ، و لن تنهب المناطق الوسطى و المدينية و الريف و المناطق النائية . ستصبح الفلاحة قاعدة الإقتصاد و الصناعة عامل قائد ، و ستتوسّع و تتطوّر خدمة للفلاحة . و سيكون للفلاحة دور جوهريّ فى التطوّر الإقتصادي للبلاد بما هي موفّرة لوسائل العيش و المواد الأولية الصناعية للصناعات الخفيفة ، و سوق للإنتاج الصناعي ، مصدر جوهري لقوّة العمل فى القطاعات الأخرى من إقتصاد البلاد و مصدر لدخل المجتمع بأسره . و فى نفس الوقت ، سيوفّر تطوّر الصناعة الأدوات المتقدّمة لمختلف قطاعات الإقتصاد ، رافعا من إنتاجية العمل و الإنتاج الإجتماعي . و على هذا الأساس ، سيرسم مخطّط للإقتصاد الوطني معطيا الأولوية للفلاحة و الصناعة الخفيفة ثم الصناعة الثقيلة . و ستستعمل أشكال من الصناعة و التقنية التى يمكنها توظيف قدرات المناطق الريفية إلى أقصى حدّ و تقليص الإختلافات بين المدن والأرياف. و لا يستبعد هذا النموذج تطوّر الصناعة و التمدين بيد أنّه سيمنع مركزة الصناعة حول المدن الكبرى و سيحدّد توسيع المدن و سيمنح مزيدا من التسهيلات للمدن الصغرى و المتوسّطة . و فى التخطيط ، ستعطى الأولوية للتطوّر المكتفي ذاتيّا نسبيّا لمختلف الجهات بمعنى تطوير صناعة و فلاحة مترابطين ؛ و سيمنع تخصيص جهات معيّنة فى إنتاج بالذات .

سيُرسم هذا النموذج من التطوّر الإقتصادي الجديد و يكرّس على ضوء صيانة البيئة . و سيأخذ بعين النظر موقع الصناعات ونوع الموارد والتقنيات المستعملة ، و صحّة الجماهير و صيانة البيئة . و سيُمنع تحطيم الموارد الطبيعية و تبذيرها مثل الغابات و الأنهار . و ستبذل جهود لإعادة إصلاح تلك التى قد دُمّرت .

فقط بإتباع هذا النموذج من التطوّر الإقتصادي يمكن تغيير الشكل القديم من التطوّر الإقتصادي لأجل التخلّص من التشويه و العلاقات المفكّكة و اللامتساوية بين الصناعة و الفلاحة ، و المدينة و الريف ، و مختلف مناطق البلاد و المجالات الإقتصادية المتخلّفة و المتقدّمة ، لتجاوز الدمار الناجم عن الحرب الأهلية وتنظيم قطيعة عميقة و شاملة مع الإقتصاد الإمبريالي العالمي و التبعيّة للإمبريالية . و التعويل على الذات و سيخوّل حتى التطوّر اللامركزي للدولة الثورية أن تقاوم

الضغوط الإمبريالية و أن تواجه بأفضل صورة ممكنة الغزو و الإحتلال الإمبرياليين و أن تخدم على أفضل الثورة العالمية .

في المجال الثقافي :

ثقافة كلّ مجتمع إنعكاس لإقتصاده و سياسته . و من غير الممكن النضال ضد السياسة و الإقتصاد القديمين دون النضال ضد الثقافة القديمة . و طالما أنّ المجتمع منقسم إلى طبقات ، تخدم الثقافة مصلحة طبقة أو أخرى و تساعد على توطيد وجهات النظر و القيم الطبقية .

و الثقافة الجديدة شأنها شأن أية ظواهر جديدة تنشأ فى خضمّ الصراع ضد القديم و تنشر وجهات نظر و قيم جديدة . و ستعدّ هذه الثقافة الأرضية الإيديولوجية للثورة و ستلعب دورا هاما فى خلق رأي عام ثوري و فى إستنهاض الجماهير . و فى سيرورة الثورة ، ستكون جزء هاما من الجبهة العامة للثورة . تبزغ براعم الثقافة الديمقراطية الجديدة بعدُ من مسام المجتمع القديم : و فى الأعمال التى تعزّز روح التمرّد ، تحرّك حبّ الجماهير و تستهزئ من حكم الإسلام و الموالي مصاصي الدماء ،و تنقد العادات القديمة و التقاليد الرجعية ،و تشجّع على المساواة و تحرير النساء ، و تندّد بالشوفينية القومية والعنصرية ،و تمدح العنف الثوري ، و تبثّ الأمل لدى المضطهَدين و تصوّر لهم أهدافا . لكن طالما أنّ السلطة السياسية بيد الطبقات الرجعية وهي تتحكّم فى وسائل الإعلام و مختلف أشكال الدعاية للثقافة ، فإنّ الثقافة المهيمنة هي الثقافة الرجعية . و بالتالي ، غداة إنتصار الثورة ، ستضع الدول الجديد و على الفور يدها على وسائل الإعلام و ترسي حكمها فى الثقافة و كافة الحقول ذات الصلة ، معدّة الأرضية لإزدهار الثقافة الجديدة و تطوّرها و إنتشارها .

و ستتحدّى الثقافة الجديدة الثقافة الرجعية المهيمنة التى هي وحدة من المظاهر الإقطاعية و الإمبريالية . ستكون الثقافة الجديدة ضد الإستسلام للإمبريالية و التزلّف لها و ضد النظر بدونية إلى الكادحين ، و ضد الشوفينية والإستهانة بالأقلّيات القومية ،و ضد النظام الأبوي و الشوفينية الذكورية ، و ضد المثالية و العقائد الدينية و غير العلمية . ستشجّع ثقافة الديمقراطية الجديدة التمرّد الواعي ضد كافة أشكال الإضطهاد و الإستغلال . و ستنهض هذه الثقافة ضد الأفكار الإقطاعية و البرجوازية و أساليب خلق إنقسامات فى صفوف الجماهير و ستحفّز على الأفكار و الأساليب التى ستقود إلى مزيد من التضامن و الوحدة فى صفوف الجماهير . و لهذه الثقافة طبيعة علمية وهي تكنس من الأذهان الخيالات الماورائية و تشجّع عمليّا العلم و النظرة المادية .

ستكون ثقافة الديمقراطية الجديدة ثقافة جماهيرية و ستخدم المصالح الثورية للجماهير فى كلّ من المدن و الأرياف . و سيكون تطوّر و نموّ هذه الثقافة قائما على تطوّر حرّ لثقافة الجماهير و القوميات التى لسنوات و سنوات عديدة قد عانت الإضطهاد و القمع . و ستستوعب ثقافة الديمقراطية الجديدة العناصر الثورية لهذه الثقافة و تناضل ضد العناصر الإقطاعية المسمومة المقدّمة و التى تلقى التشجيع بإسم الثقافة القومية و التقاليد . ستعبّر الثقافة الجديدة عن نفسها بالأساس بلغات القوميات والشعب و ثقافتهما و أعمالهما الأدبية و الفنّية التى لها ضمن حدود البلاد علاقات وثيقة وتأثير فى بعضها البعض . و فى نفس الوقت ، لثقافة الديمقراطية الجديدة علاقة وتأثير متبادلين مع الثقافات المتقدّمة والثورية للجماهير حول العالم و معها تشكّل ثقافة عالمية جديدة . بإستعمال الثقافة التقدّمية التى ينتجها الشعب فى البلدان الإمبريالية ، وكذلك فى البلدان المضطهَدة ، ستثرى ثقافة الديمقراطية الجديدة نفسها و تتطوّر أكثر فأكثر . و لمختلف القوميات أشكال متباينة من الثقافة الثورية . و سيلهم وجود هذا التنوّع الثقافي ، إلى جانب ،

وجود تماثل فى مضمونها ، جماهير مختلف القوميات فى الصراع من أجل مصالحها الثورية المشتركة عبر العالم .

و لتنظيم النقد الثقافي و الترويج له شعبيّا ، و فضح وجهات نظر الطبقات الرجعية و قيمها مظهر هام و جوهري فى بناء ثقافة الديمقراطية الجديدة .فى ظلّ الديمقراطية الجديدة ،على وجه العموم لن تقع الدعاية للأعمال الرجعية ، وستصبح أعمال أولئك الفنّانين و الأدباء الذين يروّجون لوجهات نظر وقيم رجعية و إمبريالية موضوع نقد إيديولوجي و سياسي فى صفوف الجماهير . و التوسيع اليومي للعلاقات العالمية سيشدّد أكثر على أهمّية نقد الأعمال البرجوازية . و فى مواجهة الوسائط الثقافية الإمبريالية ، سيكون للبروليتاريا و الشعب حلفاء أقوياء ضمن البلدان الإمبريالية . ففى هذه البلدان ، رغم تحكّم الرأسماليين فى وسائل الثقافة ، بإستمرار تنتج الجماهير الشعبية و الفنّانون الثوريون و التقدّميون فنّا و ثقافة ثوريين يمثّلان إحتياطي ثقافي للبروليتاريا و الجماهير عبر العالم .

لن يتطلّب بناء ثقافة جديدة و إبداع أعمال فنّية و أدبية فعّالة و قيّمة فى المجتمع الجديد قيادة البرولتاريا و خوض صراع سياسي و إيديولوجي حادين فى مجال الثقافة ، فحسب بل ، سيتطلّب أيضا تمكّن الجماهير من مهارات متنوّعة فى هذا الحقل . لهذا فى سيرورة الثورة و إثر إفتكاك السلطة عبر البلاد بأسرها ، ستتوحّد البروليتاريا مع هؤلاء الفنّانين الذين يريدون إيجاد أعمال فنّية خدمة لمصالح الشعب و التغيير الثوري للمجتمع . فى ظلّ الديمقراطية الجديدة ، ستكون الحركات الجماهيرية و الصراع الإيديولوجي إلى جانب الجماهير ، و التعلّم من تجربة الجماهير فى الصراع و العمل و الحياة و مساعدة الجماهير على إبداع أعمال فنّية ، ستكون الخبز اليومي للثوريين و الثوريات . و هذا سيساعد العمّال المختصّون فى النشاط على الجبهة الثقافية على النظر إلى الحياة نظرة جديدة و إتباع تفكير و نمط حياة يخدم مبادئ الثورة و أهدافها .

فى ظلّ الديمقراطية الجديدة ، ستكون مساهمة العمّال و الفلاحين فى مجال كان لقرون حقل فئة و مثقفين جزء من تحريرهم . و ستجعل الديمقراطية الجديدة من إبداع الجماهير لأشكال و أعمال ثقافية قاعدة لإبداع الأعمال الثورية و المظاهر الصحيحة و إستيعابها و الحفاظ عليها و تطويرها و نقد و إستيعاب مظاهرها السلبية . و سيلعب العاملون الثوريون فى مجال الثقافة دورا غاية فى الأهمية بهذا المضمار . ستعرض أعمال الناشطين المحترفين فى حقل الثقافة مجانا أو بأسعار منخفضة فى شتّى أنحاء البلاد حيث يعمل العمّال و الفلاّحون و يعيشون . و علاوة على ذلك ، ستنظّم الفرق الثقافية العاملة لجزء من الوقت عروضا فى المصانع و الأحياء و المزارع و أماكن تواجد القوات المسلّحة ما سيساعد على نشر إبداعات العاملين فى الثقافة و يدرّب الناس على إبداع أعمال ثقافية ذات نوعية عالية .

ستعوّل ثقافة الديمقراطية الجديدة على مكتسبات الطبقة العاملة العالمية حيث وجدت المجتمعات الإشتراكية السابقة و ستستفيد من التجارب الإيجابية لهذه المجتمعات . و بفضل قيادة الطبقة العاملة ، ستتضمّن هذه الثقافة عناصرا إشتراكية حيوية و قويّة . فمن الخصوصيات المركزية لتوجّه الثقافة فى ظل الديمقراطية الجديدة التميّز بالدور القيادي للإيديولوجيا الشيوعية . و مع تقدّم الثورة الديمقراطية الجديدة و الإنتقال إلى الإشتراكية ، ستعكس أيضا ثقافة الديمقراطية الجديدة هذا التطوّر و المضي قدما إلى الأمام . و يكتسى التثوير المتصاعد للثقافة كجزء من البنية الفوقية أهمّية حيوية وهو فى حدّ ذاته مجال صراع طبقي حاد و معقّد بين البروليتاريا و البرجوازية أثناء الفترة الإنتقالية من الثورة الديمقراطية الجديدة إلى الإشتراكية و تطوّر البناء الإشتراكي . و بإمكان هذا الصراع ، فى مراحل معيّنة ، أن يلعب حتى دورا كبيرا فى تقرير طبيعة القاعدة الإقتصادية للمجتمع الثوري و تطوّرها .

الخطوات الفورية و إرساء إتجاه التغيير

على أساس التغييرات الجوهرية المشار إليها أعلاه السياسية منها و الإقتصادية و الثقافية ، ستتخذ الدولة الجديدة إجراءات أخرى فى مجالات متباينة متمّمة لهذه التغييرات . و هذه الخطوات التى سترسي أركان التغييرات المستقبلية ستميّز التوجه الثوري للمجتمع و تحرّكه صوب العلاقات الأرقي . و لن يكون تحقيق هذه الإجراءات ممكنا دون إفتكاك السلطة السياسية . فى ظلّ نظام و دولة رجعيين لا يمكن بناء ركائز المجتمع الجديد . و بالإعتماد على إفتكاك السلطة السياسية ، يمكن و يجب تنظيم إجراءات لتحسين ظروف عيش الجماهير .

و لا يعنى تقديم هذه الخطوات الفورية أنّها مجرّد وعود للجماهير . لن يتمّ إستنهاض الشعب الكادح حول حوافز الرفاه الشخصي و المصالح الفردية بل حول مسك مصيرها بيدها ، و ممارستها السلطة السياسية و بناء مجتمع جديد و عالم جديد .لا شكّ فى أنذ ثورة تهدف لتحرير الإنسانية تتعرّض لصعوبات و تستدعي تضحيات بعد الثورة فمستوى معيشة الأقليّة ، لا سيما الفئة المأثّرة نسبيّا فى المراكز المدينية ، سينخفض . و فى نفس الوقت ، ستخفّف إعادة التوزيع الأوّلي للثروة و الموارد و وسائل الإنتاج إلى درجة كبيرة الفقر المدقع و البؤس السائدين فى المجتمع . و ستحسّن الإجراءات الفورية الظروف الإجتماعية و السياسية و حياة أولئك فى أسفل السلّم الإجتماعي . و سيوفّر تطبيق هذه الخطوات لغالبية الشعب ظروفا مغايرة نوعيّا ، هي مليون مرّة أفضل من عبودية المجتمع القديم . و مع ذلك ، يظلّ الإلغاء التام للامساواة الإجتماعية الكبيرة الموروثة عن المجتمع القديم سيرورة طويلة ترتهن بتطوّرات أكثر إتقانا فى البلاد و بتقدّم الثورة البروليتارية فى العالم .

و الإجراءات الفورية مطالب قديمة العهد لأجلها طالما ناضلت غالبية الجماهير و قدّمت حياتها . و على الدوام ، سعت الطبقات الحاكمة أن تضيّق على هذه النضالات . و الطبقة العاملة ، من الجهة المقابلة ، ساندت و تساند هذه القوى و الحركات الإجتماعية التى تناضل و ترسي حركات تعمل على تحقيق أي من هذه المطالب . و اليوم يجب أن ينعكس تكريس الخطوات الفورية فى السياسات التعبوية و شعارات البروليتاريا و الدعاية و التحريض .

سيُبنى مجتمع جديد و ستُلبّى المطالب الأساسية للناس بالتعويل على النضال و النشاط الواعيين و بلا هوادة للناس ذاتهم . و لا يمكن للخطوات المباشرة إلاّ أن تتخذ بدعم ملايين الناس المستنهضين طوعيّا و طاقتهم و حماسهم لإنجاز هذه التطوّرات أكثر تعقيدا و جذرية . و ستجعل التجربة الثورية و المنتجة للجماهير و تعاونها و تضامنها و سيجعل إستخدام الموارد و التقنية الممكنة الإستعمال و سيجعل دعم الحركات الثورية عالميّا ، سيجعلون من هذا الإنجاز العظيم قابلا للتحقيق فى الواقع .
و يتميّز توجّه الدولة الجديدة بالإجراءات التالية مع أنّ أجهزة السلطة الجماهيرية ستدخل تعديلات و تطويرات على هذه الإجراءات .

بشأن العمّال :

1. تفكيك كافة الأجهزة الخاصّة لقمع الدولة و سيطرتها هيو الرأسماليين فى أماكن العمل ، بما فى ذلك النقابات و الجمعيات الصفراء المرتبطة بالدولة القديمة ، و مراكز بثّ

الإنشقاق و التآمر مثل " نادي العمّال " ،و موظفو المخابرات السرّية و مراكز التجسّس فى المصانع ؛ و كذلك القوات المسلّحة المناهضة للمسيرات و الإضرابات .

2. إلغاء القوانين الرجعية و المناهضة لشغل العمّال ؛ و إلغاء التراتيب و الضوابط الطغيانية و الإستغلالية القائمة على القانون و الشريعة و العادات والتقاليد فى مختلف أماكن العمل و إلغاء جميع أنواع العقوبات .

3. الإعتراف بشتّى أشكال المؤسسات العمّالية لممارسة سلطة الجماهير الناشئة فى خضمّ سيرورة الثورة و تكليفها بإدارة المصانع الكبرى المصادرة والواقعة تحت قيادة الحزب؛ وتكليفها بحماية وحدات الإنتاج و الموارد و المنتوجات لفائدة العمّال فى مواجهة تخريب أعداء الثورة .

4. ممارسة رقابة الدولة و المؤسسات العمّالية لأنشطة الوحدات الرأسمالية الصغرى و المتوسّطة التى تقع مصادرتها .

5. صياغة قوانين و ضوابط عمل جديدة بالتعويل على نقاشات إجتماعات و منظمات جماهير العمّال و إقتراحاتها و قراراتها ؛ و الإعتراف بحقّ الإضراب و التظاهر و تكوين منظّمات عمّالية .

6. تحسين ظروف عمل العمّال و حياتهم (بمعنى ساعات العمل و وتيرة العمل ، و حدود السنّ ، و السلامة المهنية و فترات الراحة و المغادرة) ؛ و المساواة فى الأجر مقابل عمل متساوى بغضّ النظر عن الإختلافات فى الجنس و القومية و الدين أو خطّ العمل فى كلّ من الوحدات الصناعية الكبرى و الصغري . و منع شغل الأطفال و تحسين ظروف المشتغلين ليلا أو بأعمال مرهقة .

7. توفير حقوق و ظروف خاصة للعاملات بالعودة إلى نقاشات منظمات العاملات و إجتماعاتها و إقتراحاتها و قراراتها .

و ستوطّد هذه الإجراءات الدور القيادي و المهيمن للطبقة العاملة فى شؤون المجتمع و ستوطّد قوّتها و درجة وحدة العمّال و تضامنهم . و هكذا يجرى مزيد إعداد أرضية التعبئة الواسعة للعمّال فى النضال السياسي ، و على ضوء ظروف إعارة الإنتباه للإنتاج يقع تحسين ظروف عمل الجماهير وعيشها .

و تعدّ الإجراءات المشار إليها أعلاه بداية تمهّد الطريق لسيرورة طويلة من التغيير الجذري فى العلاقات بين الناس فى العمل و الإنتاج . و بالتعويل على حماس جماهير العمّال و حماسهم و نشاطهم الواعي ، ستتحوّل المصانع إلى مراكز سياسية و نقاط متقدّمة للصراع الطبقي من أجل تغيير المجتمع و العالم . و بهذه الطريقة ، ستمارس جماهير العمال بصورة متصاعدة السلطة السياسية فى وحدات الإنتاج و فى المجتمع ككلّ . و سيشهد تنظيم العمل و تقسيمه داخل المصنع تغييرات جوهرية . سيساهم القادة و الإداريون فى العمل المنتج و سيساهم العمال فى القيادة و الإدارة .

و ليست مقاربة قوانين العمل شيئا مطلقا . فى ظلّ الدولة البروليتارية سيجرى إعادة النظر فى القوانين و التراتيب بإستمرار و ما يغدو غير منطقي و قديم سيتغيّر و يستبعد . و ستتخذ

إجراءات خاصة ومستمرّة لرفع مستوى المعرفة لدى العمّال و قدراتهم فى حقول العلم و التقنية و الإدارة . و فى هذا الإطار ، يُستخدم الأخصّائيون و الإداريون من المجتمع القديم الذين يتطوّعون لخدمة بناء المجتمع الجديد . و يتطلّب نجاح إنجاز مثل هذه التطويرات الممتازة ، بصورة حاسمة ، وضع السياسة البروليتارية فى مصاف القيادة و توطيد الدور القيادي للحزب . و كريق تكريس هذه التطويرات هو إستنهاض حركات جماهيرية جبارة و التعويل عليها .

بشأن الفلاحين :

1.إلغاء كافة مؤسّسات الهيمنة و القمع بما فى ذلك مؤسسات الدولة القديمة سواء منها المسلّحة أو المدنية و المؤسسات الدينية فى الريف التى تمثّل الذراع الإقتصادي للرأسمالية البيروقراطية ، مثل " جهاد و سزنداجي " [منظمة تشجّع على الحملات الجهادية –المترجم إلى الأنجليزية] و كنس السلطة الرجعية و التقليدية و الدينية اقطاعية و العشائرية على المستوى المحلّي و إلغاء كافة إلتزامات الفلاحين و إستعباد هذه المؤسسات لهم .

2. إلغاء نظام الأرض القائم الإستغلال الإقطاعي و شبه الإقطاعي و تركيز نظام " الأرض لمن يفلحها " .

3. إلغاء جميع حقوق الملكيات الكبرى للأرض و الحيوانات و الماء و وسائل الإنتاج و الآلات الفلاحية ، سواء فى شكل شخصي أو تابعة للدولة القديمة و مصادرة كلّ هذه الأملاك الكبرى .

4. إلغاء كافة ديون الفلاحين للملاكين العقاريين الكبار و لمؤسسات الدولة القديمة و البنوك و المؤسسات الدينية و المرابين المحلّيين .

5. مصادرة أرض و ملكية الملاكين العقاريين الكبار و الدولة القديمة و المؤسسات الدينية و توزيعها من قبل أجهزة السلطة الجماهيرية (كالمجلس العام للقرية ، و لجان القرية المنتخبة أو جمعيات الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا) . و ستمنح الأرض للملاكين العقاريين و لأسرهم الذين جرت عملية إنتزاع لأملاكهم ، إذا أبدوا إستعدادا للإشتغال بالأرض.

6. وبغض النظر عن قوميتهم ، سيُمدّ العمّال و الفلاحون على وجه العموم بنفس القدر من الأرض شأنهم شأن الفلاحين . لكن إن كان دخلهم يكفى لتوفير حياة مستقرّة أو القسط الأكبر من مصاريف عيشهم ، لن يمنحوا أرضا .

7. مصادرة كلّ المراكز الصناعية الكبرى لتربية الماشية و الدواجن . و مصادرة المزارع الكبرى و المزارع الممكننة الكبرى و الصناعية الفلاحية و الوحدات الفلاحية الكبيرة ، التى هي بالأساس تحت تحكم فيها العلاقات الرأسمالية . سواء صارت هذه جميعها مملوكة لدولة البروليتاريا أم قسّمت ووزّعت و ما الذى تنتجه يرتهن بعناصر شتّى . و المحدّد هو : حاجيات عيش الناس و الإكتفاء الذاتي للبلاد و النزاعات فى صفوف جماهير العمّال و الفلاحين و الحاجة إلى وحدة صفوفهم ، و كذلك بحاجيات التحرّر من السلط الإقطاعية ، خاصة ، تحرّر النساء من نير النظام الأبوي .

8. و ستكون المراعي الكبرى و الغابات و السدود الكبرى و المناجم الكبرى و الأراضي غير المستغلّة و الموارد المائية الكبرى (سيما الأنهار و البحيرات و البحار) تحت تصرّف دولة

البروليتاريا . و هذه الدولة بينما تأخذ بعين الإعتبار قضايا البيئة ، ستعترف بحقوق الصيّادين برّا وبحرا وحقوق الفلاحين فى إستعمال المراعي ومصادر المياه .

9. إلغاء إحتكار التجّار للمتاجرة فى المنتوجات الفلاحية و الصناعات الرفية . و تغيير هيكلة الصناعات الريفية (لا سيما حياكة الزرابي) على أساس توفير الحاجيات الأساسية للجماهير و الحاجيات الصناعية الأساسية للإقتصاد الفلاحي .

10. تشجيع الفلاحين على تكوين تعاونيّات مختلفة فى مجالات الإنتاج و التوزيع و التبادل و مساندة كافة الأشكال الجماعية التى يوجدها الفلاحون للتشارك فى العمل و الأرض و وسائل الإنتاج .

11. إلغاء ريع قطع الأرض الصغيرة التابعة للذين نزحوا إلى المدن ، و توزيع قطعة من الأرض على كل نازح ريفي أو عائلة ترغب فى العودة إلى الحياة فى القرية .

هدف هذه الإجراءات – و فى موقع القلب منها تركيز نظام " الأرض لمن يفلحها "- هو تعزيز الوحدة الإستراتيجية للعمّال و الفلاحين و تطويرها و إستنهاض الحماس الثوري لجماهير الفلاحين و إبداعهم لإجتثاث العلاقات ما قبل الرأسمالية القديمة . و فى تكريس هذه الإجراءات ، ستأخذ بعين النظر خصوصية كلّ جهة و تتبع طرق خاصة بالإستناد إلى ذلك . و سيكون إرساء " الأرض لمن يفلحها " على قاعدة " الأرض ملك لمن يفلحها . و سيجرى التوزيع الفردي للأرض بغض النظر عن الجنس و العمر . و سيتمّ سلوك سياسة المساواة فى ملكية الأرض فى مختلف المراحل . و كافة الأرض التابعة للملاكين العقاريين و الدولة ، إلى جانب أراضي أخرى بالقرى ، سيجرى تجميعها و إعادة توزيعها بعدل على المتساكنين . و ستضاف الأرض الخصبة إلى الأرض الأقلّ خصوبة كي يستلم جميع سكّان القرية (أو منطقة أو عديد المناطق الريفية) أجزاء متساوية و سيركّز توازن فى هذا المضمار . و بما أنّ جزء هاما من وسائل الإنتاج الريفية يتركّز بيد الفلاحين الأغنياء ، فإنّ مصالح أكثرية سكّان الريف تستدعى أن يدمج فائضهم من الأرض و الملكية ضمن التوزيع فى مختلف المراحل . و إلى جانب هذه الإجراءات، الأرض غير الخصبة و الأرض التى ليست بصدد الإستغلال ستزرع خدمة لسياسة المساواة .

حتى و إن كان تطبيق شعار " الأرض لمن يفلحها " يفتح الباب أمام التطوّر الرأسمالي فى الفلاحة ، فإنّه سيفتح الباب حتى أكثر للإشتراكية . سياسة المساواة و توسيع الإنتاج على قاعدة وحدات خاصة صغيرة ، و إن إعتبرت بمعنى مطلق و تركت لديناميكيتها الخاصة ، ستنتهى إلى إعادة تركيز اللامساواة و الإستقطاب فى الريف و ستمدّ الرأسمالية عروقها . وحدها الإشتراكية يمكنها أن تنقذ الفلاحين . و ستسعى الدولة الديمقراطية الجديدة لمنع هذه السيرورة بإرساء سياسة و تخطيط الإقتصاد الفلاحي و بتشجيع الأشكال الجماعية و الإشتراكية للملكية فى الريف و توطيدها. مفتاح تطوّر الإقتصاد الريفي و مشركة الفلاحة هو تطبيق سياسة " أوّلا التجميع و من ثمّة مكننة الفلاحة " . و التجميع محور هام للصراع الطبقي الذى سيطبّق على أساس إقناع الفلاحين و التعاون الإجتماعي و تنظيمهم ؛ و ستفرز مكننة الفلاحة ظروفا مناسبة لتقليص البون بين الصناعة و الفلاحة ، و بين المدينة و الريف و بين العمل اليدوي و العمل الفكري .

<u>بشأن النساء :</u>

1. القضاء على كلّ أجهزة الدولة القديمة القمعية المسلّحة و الإيديولوجية و الثقافية التى إستهدفت النساء .

2. إلغاء الحجاب الإدباري و الإعتراف بحرّية النساء فى إختيار لباسهنّ و عملهنّ و السفر و الدراسة و تكوين منظمات نسائية خاصة و إصدار منشورات نساء ؛ و الإعتراف بحقّ النساء فى المشاركة فى الصفوف العليا للسلطة السياسية و فى جميع الأنشطة السياسية منها و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية .

3. إلغاء كافة العادات المناهضة للنساء و لعادات الشريعة و القوانين و التراتيب التقليدية و إلغاء العقاب الخاص للنساء .

4. خوض الصراع الشديد و المباشر ضد هرسلة النساء فى الشوارع ؛ و إيجاد جوّ فى المجتمع يدفع إلى و يشجّع على الحركة الحرّة للنساء .

5. تطبيق شعار " الأرض للنساء " لتوفير حقوق متساوية للنساء فى الإرث و فى الملكية و إدارة الملكية العائلية .

6. توفير أجر و حقوق و حوافز متساوية للعمل المتساوي للنساء و الرجال .

7. تحسين ظروف عمل النساء أثناء العادة الشهرية و الحمل و المينوبوز (الإسلاف) و توفير فترات راحة و عطل فى علاقة بها ، و توفير تسهيلات مثل رياض الأطفال و الحضانات .

8. تشجيع و دعم أشكال العمل المنزلي الجماعي لفائدة النساء (مثل الحضانات و المطاعم و الغسالات الجماعية و رعاية المسنّين).

9. محو المضمون الشوفيني الذكوري من المواد التعليمية و كذلك من وسائل الإعلام و من اللغة المكتوبة و الشفاهية . و إنجاز نقد صريح للأفكار و العادات و الأعمال الثقافية القديمة ذات المضمون المناهض للنساء ، و إعارة إنتباه خاص لإيجاد أعمال أدبية و فنّية من طرف النساء .

10. إلغاء البغاء و منع البرنوغرافيا .

11. تقنين الإجهاض .

12. تطوير التنظيم العائلي خدمة اتحرير النساء .

13. تركيز قانون زواج و طلاق جديد قائم على و يراعي مصالح النساء و الأطفال و منها :

- منع الزواج المدبّر المعتمد على القوّة و القسر . و إلغاء الإرضاع [أي المال المدفوع للأم لتغذيتها إبنها بما أنهّ يُنظر للطفل بإعتباره ملكا للأب – المترجم إلى الأنجليزية] و المهر و البائنة و ما شابه و عوض ذلك توفير ضمانات إجتماعية للنساء .

- الزواج على أساس الإختيار الحرّ لكلّ من النساء و الرجال الذين يكون سنّهم فوق الثمانية عشرة سنة ، و التسجيل الحرّ و الميسّر و المتأخّر للزواج ، مع حضور الزوجين لمكاتب تسجيل الدولة ؛ و الإعتراف بحقوق الذين يريدون العيش معا دون تسجيل رسمي لعقد زواج ، و تنطبق عليهم كافة حقوق العائلة المتزوّجة .

- منع تدخّل طرف ثالث فى قرار الزواج و منع التدخّل فى إعادة زواج الأرامل .

- منع تعدّد الزوجات و الزواج لفترة معلومة و منع زواج الأطفال .

- منع ضرب النساء و التعسّف عليهنّ و إغتصاب الزوج لزوجته و إساءة معاملتها و التمييز ضد الأطفال المولودين من زواج سابق لأي من الزوجين .

- إيجاد تسهيلات خاصّة للنساء اللواتي ترغب فى الطلاق ؛ و الزوج حيث ترفض المرأة ذلك ، لا يمكنه أن يطلقها أثناء حملها و إلى سنة من ولادة الطفل . و عند الطلاق ، يوفّر الأب كلّ أو أجزاء من رعاية الطفل و تعليمه . و الإعتراف بحقوق الأم فى حضانة الطفل بعد الطلاق .

- الإقرار بالحقوق المتساوية للأطفال المولودين خارج الزواج الرسمي.

و لن يمكن تكريس هذه الحقوق دون مشاركة النساء فى الثورة . و ستكسر هذه الحقوق و الإجراءات سلاسل الإضطهاد العبودية البالغة القدم و ستعدّ الأرضية لدخول النساء إلى مختلف الحقول ، من القيادة السياسية و العسكرية إلى قيادة الإنتاج ،و من إبداع أعمال فنّية و أدبيّة إلى الفلسفة و العلم .

و تركيز قوانين متّصلة بالمساواة دليل على وجود اللامساواة و الإختلافات و لضمان المساواة ، هناك حاجة إلى قوانين غير متساوية : و تستند الأقسام المميّزة ضد الرجال فى الزواج الجديد و قانون الطلاق كذلك فى الأقسام الأخرى إلى هذه الحقيقة . و مع ذلك تركيز قوانين ثورية ليس نهاية فى حدّ ذاته و إنّما هو مجرّد بداية .

و من هنا ، فى جميع الحقول ، خطوة خطوة ، يجب ضمان التغييرات حتى لا ينحصر دور القوانين و تتحوّل إلى نقيضها . و من ضمن هذه الإجراءات ، التقدّم المفتاح هو تحقيق شعار " الأرض للنساء " و " فرص العمل المتساوية و ألجر المتساوي للعمل المتساوي بين الرجال و النساء . و هذا سيعبّد الطريق للإستقلال الإقتصادي للنساء . و سيوجّه تقسيم الأرض على النساء صفعة حيوية للعلاقات الإقطاعية و شبه الإقطاعية فى كلّ من البنية التحتية و البنية الفوقية ممزّقا جذور النظام الأبوي و الشوفينية الذكورية . و ستضع الفرص المتساوية للعمل و سيضع الأجر المتساوي للعمل المتساوي موضع السؤال الأفكار القديمة عن التفوّق الذكوري و عن دونية الأنثى . و سيقع إستنهاض النساء لتجاوز حدود منازلهنّ و للمساهمة فى العمل و التعليم و لرفع وعيهنّ الطبقي و الإنخراط فى النضالات الحيوية السياسية منها و الإيديولوجية . شعار " بإمكان النساء القيام بكلّ ما يمكن أن يقوم به الرجال" سيغدو مبدأ.

و لا يمك تصوّر قطع هذه التطوّرات لأشواط فى إنفصال عن الدور الإجتماعي و سير مؤسسة الأسرة . فتحرير النساء مشترط هو بدوره بإضمحلال هذه المؤسسة . ليست الأسرة شيئا مقدّسا لا يمكن المساس به . لها بداية و ستكون لها نهاية . و سيرورة إضمحلالها سيرورة عالمية طويلة الأمد .

فى ظلّ المجتمع الجديد ، لن تضمحلّ هذه المؤسسة إضمحلالا تاما لكنّها ستشهد تغييرات هامة . ستفقد فى الأساس دورها كوحدة إقتصادية . و هذا يعنى أنّه خلافا للأسرة الإقطاعية، ستفقد دورها المنتج و على عكس الأسرة البرجوازية تدريجيّا سيقع تقليص دورها فى توزيع الدخل و الإستهلاك . و فى إطار الأسرة الجديدة ، لن تكون المرأة تابعة للزوج و ستتبخّر الهيمنة التامة للأولياء على الأطفال . و توجّه هذه التطوّرات و تطوّر الأسرة بوجه عام غير منفصلين عن توجّه تطوّر المجتمع .

فى المجتمع الجديد ، نظرا للوزن الثقيل للوحدات الخاصة فى الإقتصاد الفلاحي و ضعف الملكية الجماعية و التعاونيات و المكننة ، ستنهض الأسرة ببعض الوظائف الإجتماعية . و ستواصل النهوض بدور فى توزيع الدخل و الإستهلاك ؛ و بصورة خاصة لبعض الوقت ، سيكون لها دور هام فى إعادة إنتاج و تنشأة الجيل الجديد . و يمكن لهذا أن يخلق ظروف إخضاع النساء و يُعيق مشاركتهنّ الشاملة فى النشاطات الإجتماعية . و كيما يتغيّر دور الأسرة و موقع النساء فيها ، يجب التخلّص شيئا فشيئا من عبء الواجبات المنزلية التى تقع على كاهل النساء كما يجب خوض النضال مع الرجال من أجل توزيع عادل لهذه الواجبات . و يجب تحويل الشؤون المنزلية إلى جانب مجالات أخرى من الإقتصاد الريفي و المديني إلى عمل جماعي . و سيحدّد جعل العمل المنزلي و العناية بالأطفال و رعاية المسنّين إلخ عملا جماعيّا ، إلى جانب مشركة الفلاحة – التى ستلغي الزراعة الخاصة الصغيرة كأحد ركائز الأسرة الأبوية و سينجم عنها إلغاء الإرث – ستحدّد علة نحو تصاعدي سير الأسرة . و ستضعف المشركة دور الأسرة فى الإنتاج و ستفكّك التقسيم التقليدي للعمل بين النساء و الرجال فى الأسرة . و سيدفع الدور الحيوي الذى تلعبه المشركة فى إطلاق العنان للنساء بلا شكّ دفعا شديدا جماهير النساء لتكون فى الخطّ الأمامي للنضال فى سبيل التقدّم الإشتراكي .

و تغيير نظام الأجور من المظاهر الأخرى التى ستساعد على تحرير النساء . و فى هذا السياق ، ينبغى خوض نضال لتصحيح المعيار الذى يوسّع البون و اللامساواة بين النساء و الرجال . فى وضع حيث قدرات الأشخاص و حاجياتهم متباينة ،حتى شعار " الأجر المتساوي لعمل متساوي " يمكن أن يخدم أولئك الرجال الأقوى جسديّا و أولئك الذين يعولون أقلّ أناس أو بسبب لامساواة تقسيم العمل فى الشؤون المنزلية (وهو أمر سيتواصل لبعض الوقت) لهم أوفر وقت حرّ للعمل . و سيكون لحركة النساء دور مهمّ تنهض به فى النضال من أجل تقليص الفروقات فى الأجور و تحديد درجات الأجر . و هذا فى حدّ ذاته موضوع نضال هام سيخاض بين البروليتاريا و البرجوازية بشأن تحديد أو توسيع الحقّ البرجوازي فى المجتمع الإشتراكي . و إجتثاث بقايا الرأسمالية فى هذا المجتمع مرتبط وثيق الإرتباط بمسألة المساواة و تحرير النساء و نضالهنّ. نير الإضطهاد و اللامساواة الذى تتعرّض له النساء رابط من روابط نفس السلسلة التى إستعبدت كافة المضطهَدين . و إذا جرى إبقاء الروابط بلا مساس ، فإنّ سلسلة الإضطهاد و الإستغلال ستركّز و تعزّز من جديد . مع وجود و لو إمرأة واحدة مضطهَدة فى العالم ، لن يكون أحد حرّا فعلا .

بشأن القوميات المضطهَدة :

فى النضال ضد الإضطهاد القومي تعترف البروليتاريا الثورية بحقّ تقرير المصير ، بما فى ذلك الإنفصال و تشكيل دول مستقلّة لكلّ القوميات المضطهَدة التى تعيش فى إيران . و فى نفس الوقت ، سيشجّع حزب البروليتاريا ، من وجهة نظر مصالح الطبقة العاملة الواحدة ، فى صفوف الجماهير عبر البلاد ، رغبته و تفضيله للوحدة الطوعية و الحرّة لكافة القوميات

فى إطار دولة بروليتارية واحدة . و ركيزة مثل هذه الوحدة سترسي خلال سيرورة الثورة . و ستتعزّز وحدة العمّال و الفلاحين عبر البلاد أثناء الثورة الزراعية والنضال ضد الأعداء المشتركين و يتعزّز تشكيل تحالف طبقي عبر البلاد برمتها . و الدولة الجديدة التى ستتشكّل على قاعدة الوحدة ، على عكس دولة الإستعمار الجديد ، دولة مبنية من الأسفل إلى أعلى و بالتعويل على الجماهير ، و ستنشأ و تتوسّع من أبعد المناطق النائية إلى المناطق المركزية . و ستوجد الدولة الأساس الجوهري للمساواة القومية و ستشيّد إطارا لوحدة كافة القوميات . أمّا شكل هذه الوحدة فسيتعيّن فى أثناء سيرورة الثورة و تقدّمها و إنتصارها . وعند إتّخاذ الأشكال المناسبة للوحدة الثورية للقوميات ، ستعمل البروليتاريا وفق التوجهات التالية :

- التقدّم فى المساواة بين القوميات .

- تعزيز الوحدة و عدم التسبّب فى الإنشقاقات .

- قطع أشواط نحو إلغاء الإستغلال و الإضطهاد فى صفوف القوميات عموما .

و من هذا المنطلق ، يمكن للدولة البروليتارية أن تتخذ شكل وحدة جمهوريّات أو تتخذ شكل وحدة مختلف المناطق ذات الحكم الذاتي بدرجات متباينة من السلطة فى إطار جمهورية شعبية واحدة .

و ستطبّق الدولة فورا التدابير الآتي ذكرها بهدف القضاء على اللامساواة القومية :

1. تولي عناية خاصة فى المخطّطات المركزية للمناطق التى تقطنها القوميات المضطهَدة من حيث منح الموارد و المساعدات .

2. و ستعدّ الأرضية لتطوير و إزدهار الثقافات و اللغات القومية . و ستقرّر كلّ قومية أو كلّ تجمّع قومي إذا و كيفية إستعمال لغتها و تطويرها و أن تكون لها منشوراتها الخاصة .

3. و سيمنع قانونيّا أي نوع من الضمّ و النزوح الضروري أو الإجباري أو تغير إجباري فى تكوين السكّان فى المناطق التى تقطنها القوميات المضطهَدة .

4. و سيعارض أي لون من الشتيمة أو الإعتداء الشوفينيين ضد القوميات المضطهَدة و الأقليّات القومية ، و سيُواجه بحيوية أي تنظيم حركات و مجموعات شوفينية . و سيجرى النضال بصفة متسقة ضد أي لون من التمييز ضد القوميات المضطهَدة و الأقليات القومية من حيث التشغيل و السكن و التعليم و الصحّة و المجالات الأخرى .

5. و سيُشجّع التعاون و الحياة و العمل الجماعي ضمن القوميات المختلفة و سيُمنع التمييز المبني على القومية فى الأحياء و فى العمل و فى التعليم . و فى النصوص التعليمية سيُقدّم الفهم الواضح و الشامل لحياة القوميات المضطهَدة و ثقافتها و تاريخ إضطهادها ومقاومتها .

وتدافع البروليتاريا عن حقّ تقرير المصير لأنّه على هذا النحو فحسب من الممكن إلغاء الوحدة اللامتساوية و التى فرضت على القوميات المضطهَدة وتشجّع الوحدة الطوعية للطبقة العاملة المضطهَدين على الإجتهاد من أجل مستقبل مشترك . و سيستهدف هذا الشعار حكم الطبقات الرجعية و هيمنة الإمبريالية المبنية على إخضاع القوميات فى إيران و سيمحى إنعدام الثقة الموجود ضمن القوميات المضطهَدة و ستوفّر أرضيات أفضل لوحدة الجماهير عبر البلاد .

و الدعاية و التحريض العالميين لشعار حق تقرير المصير جزء لا يتجزّأ من تدريب الطبقة العاملة من القومية الفارسية قصد تخليصها منبذور الإنقسامات الشوفينية المحاكة من قبل البرجوازية الفارسية و لمشاهدة القوّة الكامنة الثورية و السلطة المتقدّمة و إمكانيات القوميات المضطهَدة .

و حزب الطبقة العاملة واضح حول الحدود التاريخية لحق تقرير المصير كحقّ ديمقراطي – برجوازي ينتمى إلى عصر البرجوازية . وحق تقرير المصير فى المطلق ومنفصلا عن الثورة البروليتارية سيقوّض المصالح الطبقية الأساسية و وحدة العمّال والشغالين من مختلف القوميّات ، و تترتّب عنه القومية الضيّقة ؛ الشيء الذى سيدمّر الثورة البروليتارية . يعود للعمّال من القوميات المضطهَدة أن يناضلوا ضد الفكر القومي الضيّق لأجل قيادة الجماهير ليس فحسب فى النضال ضد الإضطهاد القومي بل جوهريّا أيضا فى التقدّم بالنضال فى سبيل تثوير المجتمع .

و لا يقتصر إلغاء اللامساواة القومية على إصدار بعض القوانين و الإعتراف بحقوق القوميّات المضطهَدة أو تطبيق بعض الإجراءات الهامة المباشرة . وسيكون الإنتقال من المساواة القومية القانونية بين القوميات إلى المساواة الفعلية محور صراع طبقي فى المجتمع الثوري و سيقتضى التغيير الصارم للبنية التحتية و البنية الفوقية . و فى خدمة هذا يجب على البروليتاريا أن تخوض صراعا بلا هوادة ضد تفوّق القومية الكبرى . و ستتواصل لهذه الشوفينية قاعدة قويّة فى المجتمع و ذلك لبعض الوقت و قد تصبح أرضية لتقوية البرجوازية و إضعاف البروليتاريا . و لهذا ينبغى على حزب الطبقة العاملة أن يخوض صراعا بلا هوادة ضد هذه الشوفينية التى يمكن أن ترفع رأسها فى شكل تقسيم عمل لامتساوي بين المناطق و منح غير متساوي للموارد لفائدة القومية الكبرى و فى شكل علاقات إضطهادية بيروقراطية وحيدة الجانب بين الأجهزة المركزية و أجهزة الدولة للحكم الذاتي . و فقط بتطوّر و إزدهار إقتصاد القوميات و ثقافتها فى مسار بناء المجتمع الجديد و التقدّم الإشتراكي يمكن إعداد أرضية الوحدة والتقارب و الإندماج . و هذه خطوة نحو العالم الشيوعي أين لن توجد قوميات و إختلافات قومية .

بشأن التعليم :

للتقدّم بإتجاه التغيير الراديكالي للنظام التعليمي الرجعي ، ستطبّق الدولة الجديدة التدابير الفورية التالية :

1. ستحطّم " كلّ" موظّفي السياسة – الإيديولوجية و كامل جهاز محاكم التفتيش فى جميع المعاهد و المؤسسات التعليمية .

2. سيكون التعليم حرّا و إجباريّا إلى سنّ 16 سنة .

3. ستشنّ حملات ضد الأمّية ، لا سيما فى الريف و سترسى مراكز لتعليم المراهقين .

4. ستلغي الإمتيازات و الفرص التى منحت لأطفال الطبقات الحاكمة و الأغنياء ؛ و ستصبح المؤسسات مثل " المعاهد غير الربحية " و " الجامعة الحرّة " مؤسسات تابعة للدولة و ستكون مجانية .

5. سيلغى نظام الصفوف و إمتحان دخول الجامعة و التنافس بين الأفراد .

6. ستغيّر كافة التراتيب التسلّطية للنظام التعليمي .

7. و ستلغى كلّ السياسات المعتمدة على التمييز الجندري و ستأسّس معاهد مختلطة .

8. و ستفتح كافة الحقول التعليمية للفتيات و سيستبعد المضمون الشوفيني الذكوري من النصوص التعليمية .

9. فى النصوص التعليمية ستنشر ثقافة مناهضة للإمبريالية و سيكون التعلّم من الثقافة التقدّمية و من تاريخ مختلف الشعوب فى إيران و الشرق الأوسط و العالم جزءا من البرامج التعليمية .

10. سيقع التخلّص من المضامين الشوفينية الفارسية و إستبعادها من النصوص التعليمية ؛ و بالعكس سيُشجع التضامن العالمي فى صفوف الجماهير .

11. سيستبعد المضمون الديني و الخرافي من الكتب المدرسية .

12. و فى ظلّ النظام التعليمي الجديد ستمزج النظرية مع الممارسة ، والتعليم مع العمل.

13. ستقام الدروس التعليمية القصيرة المدى لأجل تعليم الأخصّائيين الذين يمكن أن يوفّروا الخدمات الأساسية للجماهير من حيث التقنية والصحّة و التعليم إلخ .

14. و للشباب ستوفّر برامج و تسهيلات التدريب الجسدي و الصحّي . و سيعمّم شعبيّا التدريب الجسدي وسيلغى أي تمييز فى هذا المجال .

يُمثّل التعليم جزءا هاما من البنية الفوقية و يلعب دورا حيويّا فى الحفاظ على العلاقات الطبقية السائدة و فى تعزيزها . فى كلّ مجتمع ، السياسة التعليمية هي سياسة الطبقة التى تحكم المجتمع و تخدم صيانة وإعادة إنتاج مصالح و قيم طبقية معيّنة .

ويدرّس النظام التعليمي الحالي فى البلاد الشباب نظرة الطبقات الرجعية للعالم و مبادئها. و يعلّمهم أنّ الصفوة والرسل و آيات الله هم الذين يصنعون التاريخ ؛ ويصوّر الجماهير على أنّهم أتباع عن عمى . ويفرض هذا النمط من التعليم على عقول الجماهير نظرة مثالية و ميتافيزيقية و جهل وخرافات . حيوي هو التحطيم التام لهذا النظام التعليمي من أجل بناء مجتمع جديد .

فى النظام التعليمي الرجعي ، للأقلية إمتياز التعلّم و التحوّل إلى مفكّرين و أخصّائيين و" صفوة " وتظلّ الغالبية أمّية أو تصبح شبه أمّية بما أنّه يجب إعدادها للشغل و العمل الصعب . ويلعب هذا التقسيم فى النظام التعليمي الرجعي دورا مفتاحا فى جعل تقسيم العمل بين اليدوي و الفكري و إعادة إنتاج الإختلافات الطبقية . و بالعكس ، ستتبنّى الدولة البروليتارية سياسات و مناهج تعليمية تساعد عموما و بصورة متصاعدة على تقليص هذه الأنواع من الإنقسامات والإختلافات الطبقية.

فى ظلّ الدولة الجديدة ، ستتطوّر برامج بحث المؤسسات التعليمية النظرية و العملية على ضوء الإنتاج و الحاجيات الثقافية لكلّ منطقة أو كلّ فئة من فئات الشعب ، ومن البداية ستوجد علاقة وثيقة بين النظرية و الممارسة . و سيتمّ إعداد ملايين الشباب ليضعوا موضع الممارسة ما تعلّموه

فى الفصول و المخابر وسيلخّصون النتائج . وهو ما سيربّى الجماهير على نظرة و منهج المادية الجدلية . و سينجز هذا فى إرتباط بعمل الجماهير و نشاطاتها الأخرى فى المصانع و القرى و الأحياء ؛ و هكذا سيكسب الطلبة و كذلك الأساتذة والموظّفون الآخرون فى المؤسسات التعليمية ، معرفة شاملة أوّلية لكيفية سير المجتمع و كيف أنّ البروليتاريا و الجماهير تغيّران المجتمع بكافة مظاهره .

و فى تعارض مع المناهج التعليمية القديمة المتسمة بفترات طويلة من الدراسة و برامج ثقيلة و تأكيد على التعليم بالكتب ، فى المجتمع الجديد ستتبع سياسة " الإنفتاح على المجتمع ". و لن يقع تدريب الشباب فى مستنبتات منفصلة عن المجتمع و حياته السياسية و الإقتصادية . و بالتوازي مع الدراسة والبحث ، سيساهمون أيضا فى الإنتاج الفلاحي و الصناعي و الشؤون العسكرية و تطوير علاقات متبادلة مع العمّال و الفلاّحين . وهكذا ، تمزج النظرية مع الممارسة فى التعليم ، و ستقطع أشواط أخرى للتقليص التدريجي للبون بين العمل الفكري و اليدوي و بين المدينة و الريف .

و فى المجتمع المستقبلي ، لن تكون المعرفة ملكية خاصة محتكرة من قبل المتعلّمين . ستكون المعرفة وسيلة لتغيير العالم وخدمة المجتمع الإنساني . لن تبقى رافعة ارفع ثمن العلماء و لكسب الثروة و الرفاه الشخصي و الموقع الإجتماعي . و سيلغى نظام الصفوف و النجاح والإمتحانات الذى يعلّم الشباب أن يحسب بإستمرار قيمته فى السوق على أساس درجة تعلّمهم . و سيخاض نضال نقدي بلا هوادة ضد التنافس البشع و الأناني الذى يشجّع عليه النظام و الإيديولوجيا الرجعيين فى صفوف الشباب . و سيجرى إستبعاد التمييز التقليدي بين ما يسمّى بالطلبة " الموهوبين " و " غير الموهوبين " و يعوّض بالمشاركة و التعاون المتبادل بين الطلبة أنفسهم و بين الطلبة و الأساتذة من أجل التقدّم الجماعي .

فى المجتمع الثوري ستتغيّر تماما العلاقة بين الأساتذة و الطلبة . و ستلغى السلطة المطلقة للأساتذة و المديرين على الطلبة و السلطة المطلقة للتراتبية التعليمية على الأساتذة . و يتعارض هذا مع المجتمع الرجعي الراهن الذى يريد أن يشكّل الطالب كآلة ميكانيكية مطيعة . من وجهة نظر الرجعيين ، جميع الأجوبة الصحيحة يملكها الأساتذة و هي متوفّرة فى الكتب و مهمّة الطالب هي ترديدها بأمر من الأكبر سنّا . و بالنسبة للرجعيين ، ليس الشباب قادرا على و ليس له حق الحكم على الأشياء و النقد . لكن فى المجتمع الثوري سيكون للشباب حقّ نقد الأكبر سنّا منه و السلطات وكذلك أهمّ السياسات فى التعليم و فى مجلات أخرى . لن يوجد الإنضباط المطلق و الإحادي الجانب . و سيعوّض النقاش و الصراع و الإقناع عقاب الطلبة . و على عكس النظام الرجعي الذى يرى التعليم كسيرورة فى إتجاه واحد " من الأستاذ إلى الطالب " و لا يعترف إلاّ بالدور السلبي للطالب كمتقبّل ، سيعتمد النظام التعليمي الجديد على أسس مغايرة كلّيا . الجماهير هي صانعة التاريخ وهي قادرة على إستيعاب القوانين المتحكّمة فى الطبيعة و الصراع الطبقي عبر المشاركة المباشرة فى حقول النظرية و الممارسة .و ستكسب معرفة العالم بالمشاركة فى سيرورة تغييره . إصلاح هذه المعرفة و تعميقها ممكن فقط من خلال التحليل النقدي لكلّ المظاهر و الصراع الحتمي مع النظريات غير الصحيحة و المفاهيم القديمة و التقليدية . و فى هذا الصراع سيشارك الأساتذة و أيضا الطلبة و الجماهير ككل . و سيكون واجب الأساتذة فى النظام التعليمي الجديد خدمة الطلبة والتعلّم منهم وإنجاز البحوث جنبا إلى جنب معهم . و يبذل هذا النظام جهده لردم الهوّة الموجودة بين الأساتذة و الموظّفين من جهة و الطلبة و الجماهير عامة من جهة ثانية .

و من أوكد مهام النظام التعليمي الجديد فضح و نقد الأكاذيب و التشويهات التى نشرها النظام التعليمي القديم حول النساء و مختلف القوميات فى إيران و العالم و التفكير الشوفيني الذكوري

القديم الذى يبرّر إضطهاد النساء و الأفكار الرجعية القديمة التى شجّعت على الإضطهاد القومي. فى النظام التعليمي الجديد ، المضمون و المصالح الطبقية المجسّدة فى الشوفينية الذكورية و الشوفينية القومية سيتعرّضان صراحة للنقد و الفضح . و سيُبيّن أنّها جزء من الذخيرة الإيديولوجية للطبقات الرجعية وهي فى خدمة العلاقات الإضطهادية . و سيُنجز هذا التعليم عبر الدراسة و النقاش المفتوح فى الأقسام و عبر تركيز الدروس الخاصة لتعلّم تاريخ إضطهاد النساء فى المجتمع الطبقي و التاريخ الحقيقي لشتى القوميات و الشعوب فى إيران و فى العالم قاطبة . و سيتوجّه ممثّلو العمّال و الفلاحين و النساء و القوميات المضطهَدة إلى قاعات الدرس وستقدّم للطلبة صورة حيّة عن جرائم المجتمع الطبقي .

فى ظلّ النظام التعليمي الجديد ، ستكون المبادئ الشيوعية و الأممية البروليتارية هي المبادئ المرشدة للشباب . سيتشبّعون بروح خدمة الشعب و يدرّبون على المناهج و الروح التجديدية و الثورية لكي يتمكّنوا من النهوض فى المعركة ضد التقاليد و " قوّة العادة " و يتجرؤوا على التمرّد ضد القوى و السلط الرجعية حتى تلك ذات القيادة التى تدّعي الشيوعية ، و الدفاع عن الحقيقة العلمية و النقدية . و بالتعويل على قوّة الشباب و طاقتهم و خصوصيّاتهم ، سيخوض حزب البروليتاريا النضال فى سبيل التثوير المستمرّ للحزب و المجتمع و منع تحويل الإيديولوجيا الشيوعية إلى دين و النصوص الماركسية إلى مخطوطات دينية . و سيكون للنظام التعليمي الجديد دور هام فى هذا .

فى المجتمع الثوري ، سيعار إنتباه خاص للتدريب الجسدي و الصحّي للجيل الجديد . و على عكس الأنظمة الرجعية التى تستخدم الرياضة لتشجيع الشوفينية القومية و الولاء للفريق و العلم و البلاد (أي النظام) و الطاعة العمياء للمدير و الممرّن ، فى المجتمع المستقبلي سيتمّ التشديد على التعاون و التعلّم المتبادل و ستكون للمنافسة مكانة ثانوية . و عوض أن تكون الإنقسامات و يكون العداء هو المبدأ و عوض الخوف من الخسارة ، سيتمّ تشجيع روح التعاون . و ستوفّر البرامج و الخدمات الرياضية للجماهير فى المدن و فى الريف . و لن نواجه بعدُ وضعا حيث هناك قلّة من الأبطال المحترفين و الجماهير مجرّد متفرّجين و مشجّعين للاعبين . فى المجتمع المستقبلي ، ستصبح الرياضة للجميع دون تمييز جندري .

بشأن الدين و النشاطات الدينية :

1. الفصل التام بين الدين و الدولة ؛ سيصبح الدين مسألة خاصة بكلّ فرد و ستتوفّر حرّة الإعتقاد من عدمه فى إلاه و دين .

2. إلغاء الدين الرسمي ؛ القضاء على التمييز القانوني القائم على العقائد الدينية ؛ و منع الإشارة إلى دين الأشخاص فى الوثائق الرسمية ؛ ومنع التفتيش عن دين الأشخاص قانونيّا و يتمّ النضال ضد أي صنف من أصناف الإضطهاد الديني .

3. كما سيتمّ تفكيك كافة المنظّمات الإسلامية للسيطرة الإيديولوجية فى المصانع و على الموظّفين العموميين و المؤسسات التعليمية ، و تفكيك الجهاز القمعي لمحاكم الشريعة و مراكز " النهي عن المنكر و الأمر بالمعروف ".

4. قلع مخالب كلّ المؤسسات الدينية (مختلف الجمعيات الإسلامية مثل أمتان و غودس و اوغهاف و إيمامزادة) من المجالات الإقتصادية و مصادرة الأملاك و الرأسمال و الموارد التى بحوزتها أو التى تحت تصرّفها .

5. إنهاء مراقبة منظومة رجال الدين و تدخّلها فى التشريع و الشؤون القانونية و الزواج و العقود .

6. إلغاء الإمتيازات الإقطاعية لرجال الدين مثل الدفعات للإمام و الخوم و الزكاة [وهي أداءات إسلامية تدفع لرجال الدين مقابل مباركتهم لملكية المانحين – المترجم إلى الأنجليزية]. وعلى كافة رجال الدين و دارسي الدين أن يعملوا و يكسبوا حياتهم بأنفسهم.

7. إلغاء المواضيع الدينية من البرامج الدراسية فى كافة المستويات التعليمية وإلغاء الدعاية الدينية فى وسائل الإعلام .

و ستحطّم هذه التدابير أسس الحكم الديني و تتحدّى تأثير و وجود منظومة رجال الدين . فتاريخيّا غذت هذه المنظومة الإقتصاد الإقطاعي و العلاقات المتخلّفة و مثّلت إحدى حصونه الهامة . و شيّدت التراتبية فى صفوف منظومة رجال الدين على أساس الملكية الإقطاعية . قبل إرساء الجمهورية الإسلامية ، كانت منظومة رجال الدين تعوّل إقتصاديّا على تجميع الريع من الأوغهاف [العطايا – المترجم إلى الأنجليزية] و الأراضي و الفوائد المستخرجة من الملكيات تحت سيطرة المراكز الدينية و النظام الإسلامي للأداءات و الهبات من الرأسمالي التجاري ، لا سيما من التجّار التقليديين . و عقب تركيز النظام الديني ، إكتسبت منظومة رجال الدين ، مستعملة سلطة الدولة ، سلطة تحكّم فى مصادر هائلة من رأس المال و الأرض و الثروات الطبيعية . و صارت منظومة رجال الدين على رأس نشاطات الرأسمالية البيروقراطية ؛ و تشكّلت زمر إقتصادية – سياسية متنوّعة حول قلّة من الموالي ذوى المراتب العليا . أستان عودس و رزاوي و أوغهاف و الجمعيات التى تسيّر إيمامزاده إلخ تحوّلت إلى تجمّعات مالية صغيرة . و كلّها يجب أن تلغى كجزء من إجتثاث العلاقات الكمبرادورية الإقطاعية .

و من خلال سيرها ذاته ، خلقت الجمهورية الإسلامية الأرضية المواتية لفكّ الرباط الحيوي بين الدولة و الدين . و قد دفعت الجماهير دما و معاناة ثمن التجربة التى كسبتها من الحكم الديني . و قد بيّنت هذه التجربة بحيويّة للجماهير معنى التيوقراطية و العلاقة بين الحكم الديني و البؤس و الإضطهاد و الإستغلال الذى تعاني منه . و قد كشفت هذه التجربة مرّة أخرى صحّة المقولة الماركسية بأن " الدين أفيون الشعوب " . بوسعهم أن سيُلبسوا الدين ثيابا جديدة و أن يصوّروا الإسلام بألوان الإصلاحية و الحداثة و بمساحيق مثل الحقوق الديمقراطية و حقوق النساء فى عمليّة تكيّف ، إلاّ أنّ الدين سيبقى جوهر العقيدة التى تبارك الإضطهاد و الإستغلال .

و ينبغى خوض الصراع الإيديولوجي ضد العقائد الدينية و القواعد المادية للفكر الديني ، سواء قبل إفتكاك السلطة أو بعدها . فهناك علاقة متبادلة و جدلية بين النضال السياسي و الإيديولوجي و دون توجيه ضربات للمبادئ الرئيسية للدين من مثل كون الإلاه يحدّد مصير الناس ، و مباركة الإستغلال و مباركة الملكية الفردية و العائلة الأبوية ، لن يكون ممكنا تركيز مجتمع ثوري . و النضال ضد الفكر و العقائد الدينية الإضطهادية جزء لا يتجزّأ من سيرورة الإعداد للثورة البروليتارية و إنجازها و لاحقا بناء المجتمع المستقبلي .

يصرّح حزب البروليتاريا بوضوح بأنّه لاديني و لا يعتقد فى وجود أية سلطة ما فوق الطبيعة . و بالعكس ، يعتقد أنّ تحرير الجماهير لا يمكن أن يتحقّق إلاّ عبر فهمها و تطبيقها لمبادئ الشيوعية الثورية . سينقد الحزب الثوري التفكير الديني و يبيّن أنّ الدين يبثّ شعور اليأس لدي

الجماهير فى صراعها مع الطبيعة و الطبقات الحاكمة . و عوض إستنهاض المضطهَدين فى النضال الثوري لإستئصال الفقر ، تخفّف المعتقدات من معاناتها شأنها فى ذلك شأن الأفيون .

و إثر إفتكاك السلطة ، سيتوسّع مدى النضال و ستكون للطبقة العاملة وسائل أكثر فى حوزتها لخوض النضال . لكن الدولة البروليتارية ليس بوسعها و لن تفرض على الناس أن يتركوا عقائدهم الدينية , عوذ ذلك ، يجب أن تواصل خوض الصراع الإيديولوجي . و تعزّز روابطها مع الجماهير لكي تعي الجماهير ، في سيرورة مواصلة الثورة و كسب المزيد من التحكّم فى المجتمع ، خطأ معتقداتها الدينية و تتخلّص من الجثّة الثقيلة التى جعلها المجتمع الرجعي و التقاليد الرجعية تجثم على صدرها . وهكذا بينما ستدافع الدولة عن حقّ الأشخاص فى الإعتقاد فى الدين، فإنّها ستشجّع على اللادينية و تدرّب الجماهير على النظرة العلمية للماركسية – اللينينية – الماوية ضد كلّ المعتقدات الدينية . و سيسمح للمنظّمات الدينية بممارسة شعائرها إذا لم تكن وسيلة لتشجيع الحركات الرجعية و لا غطاء لإستغلال عمل الغير و قمع الجماهير و مراكمة الثروة . و حقوق الديانات غير الإسلامية ستحترم فى هذا السياق . و لن تعني حرّية النشاطات الدينية التمتّع بإمتيازات خاصة . و ستراقب الدولة الشؤون المالية للمنظّمات الدينية حتى لا تتمكّن من تحويل وسائلها المالية إلى منبع لمراكمة رأس المال أو إلى وسيلة لجلب الناس و إنتدابهم . و فى نفس الوقت ، من خلال النظام التعليمي و وسائل الإعلام ، عقائد الإسلام و قواعده و نصوصه ، هو و الأديان الأخرى ، ستصبح موضوع نقد مادي جدلي و مادي تاريخي . و سيأخذ هذا النضال كتحدّي مستمرّ و سيكون جزء من سيرورة الصراع الإيديولوجي و الإقناع فى المجتمع الجديد . و سيساعد هذا النضال الجماهير فى القتال من أجل تحرّرها بالإطاحة بالنير الديني و أعباء أخرى ذاتية و موضوعية .

عن بعض أمراض المجتمع

البطالة :

البطالة مظهر جوهري وحتمي للنظام الرجعي الراهن . فالطبقات الرجعية تستغلّ بشدّة ودائما قسما عريضا من الطبقة العاملة و الجماهير الكادحة بينما و فى نفس الوقت ، تبقى أعدادا كبيرة من الجماهير الأساسية فى حالة بطالة وضياع . و فى ظلّ الدولة البروليتارية المستقبلية ، سيكفّ الحال عن أن يكون كذلك ، سيكون لكلّ فرد الحقّ فى العمل و سيجد عملا .

غداة إنتصار الثورة ، البطالة و خطر الجوع سيثيران مشاكل كبيرة وجبت معالجتها بصفة إستعجالية . إثر الحرب الأهلية ، سترث الدولة الجديدة إقتصادا مدمّرا و مأزّما ، فيه قطاعات هامة من الصناعة تكون قد دُمّرت أو صارت غير عملية أو أغلقت أبوابها جرّاء الحصار الإمبريالي وعندئذ سيرتفع عدد الذين لا عمل لهم . لذا على الدولة الجديدة أن تتخذ إجراءات فورية .

و أوّل إجراء سيكون تعبئة الجماهير لتعيد سريعا توزيع الوسائل الأساسية للعيش و لتقطع بلا رحمة مع سيطرة السماسرة و المتاجرين بالسوق السوداء . و من أجل معالجة مشكل البطالة ، ستشرع الدولة فى مهمّة إعادة هيكلة الإقتصاد فى مختلف الحقول ،و كذلك فى تطبيق سياسة إعالة الذين لا عمل لهم ؛ و فى هذه السيرورة الشاملة سيتمّ بسرعة إستيعاب الملايين من الذين لا عمل لهم . و بسرعة ستمتصّ إعادة هيكلة الإقتصاد الفلاحي البطالة فى البلاد .وإضافة إلى ذلك ، سيساعد توسيع الصناعات الأساسية و ذات التقنية البسيطة إلى جميع أنحاء البلاد ، بما فى ذلك الريف ، سيساعد على حلّ مشكل البطالة .

الإدمان على المخدّرات :

فى إيران هناك حوالي مليوني مدمن على المخدّرات .و أكثرية ضحايا الإدمان من الشباب . فقد أفرز الفقر اليأس و النقص فى الآفاق المستقبلية ، إلى جانب تهميش الشباب و قمع ثقافة الشباب ، أبعادا غير مسبوقة فى إستعمال المخدّرات . و يحثّ الحكّام الرجعيون الأورفان [الصوفية – المترجم إلى الأنجليزية] ونسيان الذات فى صفوف الناس وهو ما زاد في إدمانهم على المخدّرات . و الآن ، باتت تجارة المخدّرات مصدرا هاما للدخل غير الرسمي لُتصاد الإيراني . و قد كدّست العصابات العسكرية و شبه العسكرية المرتبطة بالنظام أرباحا طائلة من هذه التجارة. و فى إيران ، مثلما فى عدّة بلدان أخرى ، التوزيع المستشري للمخدّرات سياسة واعية يسلكها النظام بغاية تخدير المجتمع و التحكّم فيه و السيطرة عليه و إهدار طاقة الشباب القتالية و قوّته . و " حملة مكافحة المخدّرات " التى شنّها النظام وجه آخر للعملة ذاتها إذ هي تهدف رفع الهجمات على الجماهير و بثّ الرعب فى صفوف الناس و تضييق الخناق على حياتهم ، وكذلك إلى تصفية الحسابات ضمن مختلف العصابات المتاجرة فى المخدّرات .

أمّا الدولة البروليتارية فتعارض إستعمال المخدّرات و غيرها من المواد التى تتسبّب فى الإدمان و التى تضع فى خطر بصورة أو أخرى الصحّة الجسدية أو النفسية للناس و تفرز هرسلة الغير و عداوته . و يعتبر حزب البروليتاريا التخلّص من المخدّرات أوّلا و قبل كلّ شيء مسألة سياسية مرتبطة كلّيا بتغيير المجتمع الرجعي الحالي رأسا على عقب . ودون تحطيم العلاقات التى تنهض

على منطق الربح و التى تنهض على الإستغلال و المصلحة الفردية ، لا يمكن منع التجارة المربحة فى أية سلعة مهما كانت ضارّة و قاتلة . دون إفتكاك الجماهير للسلطة ، لا يمكن إجتثاث الإدمان .

فى المجتمع المستقبلي ، سيُقضى على كافة شبكات العمل الأساسية لإنتاج المخدّرات وتوزيعها بقوّة السلاح . و سيحاكم أبرز رؤساء العصابات و الموزّعين كأعداء طبقيين و سيعاقبون بشدّة . و زراعة النباتات الأساسية للمخدّرات و إنتاج المخدّرات و نقلها و المتاجرة فيها ، جميعها ستمنع و كافة الذين يتجاوزون القانون سيقع تتبّعهم قانونيّا . و فى الوقت نفسه ، ستُغلق مجمعات و خدمات العزل أمام المدمنين و سيُطلق سراح المدمنين المسجونين . بيد أن الإدمان لا يمكن إجتثاثه ببساطة بجعل المخدّرات غير قانونية . فالحلّ يكمن فى تعبئة الجماهير و إستنهاضها . و ستطلق الدولة البروليتارية حملات جماهيرية واسعة النطاق من أجل معالجة المرضي و ستعوّل على طرق التعليم و الإقناع و كذلك على وضع المدمنين تحت المراقبة المستمرّة للجماهير . لن يُعتبر أي أحد مجرما بسبب إدمانه و ستقدّم المساعدة للمدمنين ليقلعوا عن عاداتهم. و لن تصادر المواد التى بحوزتهم و سيتمتّعون بالخدمات الطبّية الحرّة و ستوفّر للمدمنين الذين لا عمل لهم فرص الشغل . ستشترى الدولة المخدّرات من التجّار الصغار حتى لا يهدّدهم الفقر والجوع و بالتالي لن يشعروا بالتهديد بسبب إلغاء تجارة المخدّرات . و لا شكّ فى أنّه حين يمسك الناس و يسيطرون على الأمور فى كافة المجالات فى جوّ من التعاون الجماهيري ، سيتعزّز النضال ضد العادات القديمة عبر البلاد و ستتمكّن الغالبية الساحقة من الناس من تغيير نفسها .

البغاء :

لقد وسّع فقر معظم الشعب و بؤسه و إنحطاط المجتمع من نطاق البغاء . و قد إضطرّت عديد النساء إلى بيع أجسادهن بسفور أو سرّا من أجل توفير كامل أو جزء من دخل أسرهنّ . و فى المجتمع الثوري المستقبلي ، لن يضطرّ أحد للجوء إلى البغاء و سيمسخ هذا المرض مسحا هو و البرنوغرافيا . و ستوفّر لضحايا البغاء الرعاية الطبّية و الشغل و التعليم . سيربّون سياسيّا لأجل فهم مصدر إضطهادهم . و فى نفس الوقت ، ستعلّم الجماهير عدم النظر إلى بيع الجسد من وجهة نظر دينية و شوفينية ذكورية ، على أنّه خطيئة ، بل ستنظر إليه على أنّه مرض من أمراض المجتمع الطبقي الساحقة فى القدم . و لهذا ، ستوجّه دعوة لضحايا البغاء للحديث عن معاناتهن و لفتح أعين الجماهير . و فى المجتمع الثوري ، ستجرى محاربة لوم الذين إضطرّوا إلى بيع أجسادهم و إهانتهم ، و سيجرى النضال ضد هذا السلوك . و سيتمّ التتبّع القانوني لمنظّمي شبكات الدعارة و العاملين فى مكاتب السجها [الزواج المؤقت الإسلامي – المترجم إلى الأنجليزية] و الرجال الذين يجبرون نساءهم و بناتهم على البغاء .

المدن المنتفخة و اللامساواة بين الجهات :

هذه المشاكل هي النتيجة المباشرة للهيمنة الإمبريالية و لعلاقات الإنتاج الكمبرادورية الإقطاعية . و فى المجتمع المستقبلي ، سيهدف التخطيط إلى الحفاظ على (أو تقليص) حجم المدن الكبرى . و سيقام هذا أساسا بواسطة ردم الهوّة بين المدن الكبرى و الصغرى و بين المدينة و الريف . و سيتمّ تنظيم العلاقات بين التخطيط المركزي و التخطيط المحلّي و بين الجهات المركزية و الجهات الأخرى ، على نحو يساعد على معالجة هذه المشاكل و يساعد على توفير الإكتفاء الذاتي النسبي لشتى الجهات . و ستركّز الصناعة ، إلى جانب وسائط الإتصال و النقل المتقدّمة و خدمات حياتية أخرى فى مناطق بعيدة عن المراكز المدينية الكبرى لأجل التحديد المتزايد للبون بين المدن الكبرى و الصغرى و بين المناطق المدينية و المناطق الريفية و لتقليص

الإختلافات بين مستويات مداخيل مختلف المناطق و بين المدن و الريف . سيتمّ حثّ جماهير المدن لا سيما منها المدن الكبرى على العمل و الحياة فى مناطق أخرى . و سيجرى هذا دون اللجوء إلى القوّة سيجرى بالأحرى بالتعبئة و الإقناع السياسيين و بالتعويل على الجماهير .

و علاوة على ذلك ، هذه السياسية هي أيضا جزء من سياسة الدفاع عن البلاد . و ستساعد البلاد على تحسين مواجهة الضغوط الإقتصادية الإمبريالية و الغزو الإمبريالي الممكن . و وجود مدينة ضخمة للغاية مثل طهران التى تشمل على نسبة هامة من سكّان البلاد و التى تعتبر القلب النابض لإقتصاد البلاد ، نقطة ضعف للدولة البروليتارية و هدف غير حصين لهجمات العدوّ العسكرية .

السكن :

من أهمّ مشاكل أكثرية الفلاحين و العمّال النازحين و قطاعات عريضة من البرجوازية الصغيرة المدينية هي السكن . فى المجتمع الجديد ، يجب أنيكون لكلّ شخص مكان يعيش فيه . و ستتخذ الدولة تدابير فورية بهذا الصدد. كلّ الأرض ووحدات السكن التى توجد بحوزة الملاكين العقّاريين و الرأسماليين الكبار ستُصادر و توضع على ذمّة العمال و الجماهير الكادحة التى لا تملك مساكنا . و ستُلغى كلّ ديون الناس و إلتزاماتهم المالية إزاء البنوك و منظمة أوغهاف و الحكومة المحلّية و مؤسسات ملكية أخرى . و ستحلّ كلّ المؤسسات التى إبتزّت مال الجماهير بدعوى توفير السكن . و ستمنع المضاربة فى الأرض و المبادلات التجارية الكبرى فى الأرض و الوحدات السكنية . و سيُلغى التقسيم إلى قطاعات داخل حدود المدن و خارجها .

و ستستبعد الدولة البروليتارية مشاريع بناء الشقق الفاخرة ،و عوض ذلك و لأجل معالجة مشكل السكن لدي الجماهير فى أقرب وقت ممكن و تلبية حاجياتها الأساسية ، ستستنهض الجماهير و ستعوّل على قدراتها و مبادراتها وتوظّف تقنيات أرخص و أبسط . و ستُستنبط المخطّطات الهندسية و مشاريع البناء الكبرى بالتعويل على رأي سكّان كلّ حيّ . و ستُأخذ بعين الإعتبار فى رسم كلّ مشروع و تنفيذه مقترحات كلّ جهة و نقدها و خصوصيّاتها الطبيعية و البيئية و مصالح السكّان الآخرين فى المنطقة .

و قضية السكن مرتبطة وثيق الإرتباط بمسألة الأرض و حلّها يكمن فى إلغاء الملكية الخاصة للأرض . و سيكون توجّه الدولة هو التحوّل إلى الملكية الإشتراكية للدولة و التقليص المستمرّ لتكاليف السكن . و لا شكّ فى أنّ تقليص اللامساواة بين الجهات و إلغاء العناصر المتسبّبة فى نزوح الفلاحين سيقلّص نوعيّا قضيّة السكن ، لا سيما فى المدن الكبرى . و فى نفس الوقت ، سيكون التوجّه الأساسي نحو التقليص المستمرّ للامساواة بين المساكن المدينية و الريفية .

الوقاية الصحّية و الرعاية الطبيّة :

تعانى غالبية الشعب من مشكل كبير هو نقص الرعاية الطبّية الأساسية و الخدمات الصحّية . و على عكس الدول الرجعية ، ستولى الدولة البروليتارية إنتباها خاصا لصحّة الناس . و ستكون الخدمات الطبّية فى متناول الجماهير و بأسعار رخيصة . و ستتوفّر الشبكات الصحّية و الخدمات الطبّية عبر البلاد ، فى الريف مثلما فى المدن . و ستعطى الأولوية للريف و مناطق البلاد الأكثر حرمانا . و ستُحارب مركزة الرعاية الطبّية فى المدن الكبرى . و إلى جانب تدريب أطبّاء محترفين ، ستنظّم دروس تدريب قصيرة الأمد للمتطوّعين فى مجال الأمراض العامة و الأمراض المحلّية و المعدية كيما يعتنوا بالصحّة العامة للجماهير . و سيُعوّل على عمّال الطبّ المحترفين لرفع مستوى المعرفة الطبّية لهؤلاء المتطوّعين ؛ و ستنظّم خدمات طبّية متجوّلة كيما

تنجز هذه المهام فى الريف و فى المناطق المحرومة بأسرع ما أمكن . و سيُشجّع العاملون فى المجال الطبّي على الإنتباه إلى تجربة الجماهير و إلى الوسائل التقليدية للعلاج التى لها أساس علمي .

و قاعدة السياسة الصحّية للدولة الجديدة ستكون الوقاية ما سيتطلّب رفع المستويات الصحّية العامة ضمن الجماهير و النضال ضد العادات غير الصحّية الشائعة بينها . و لن يكون هذا ممكنا إلاّ بمزج العمل الصحّي بالحركات الجماهيرية .

و سيجرى تشجيع الرياضة لأجل رفع مستوى الصحّة العامة للجماهير . و سيُعتبر نشر التمرين الرياضي فى صفوف الجماهير قضيّة شأن عام و سينشر شعبيّا و بإستمرار فى أماكن العمل و المؤسسات التعليمية .

الجريمة و العقاب :

جذور الجريمة ينبغى البحث عنها فى الفقر و البطالة و الجهل و هيمنة الأفكار الربحية و الباحثة عن الإمتيازات . ستتمكّن الدولة البروليتارية من تقليص أبعاد الجريمة بطريقة نوعية و بتغيير العلاقات بين الناس و تثوير تفكيرهم و قطع خطوات بإتجاه القضاء على أمراض المجتمع .بيد أنّ المجتمع سيواصل مواجهة الجريمة ومن ثمّة سيحتاج إلى قوانين و محاكم و عقاب . و على عكس الدولة الرجعية التى تعاقب بهدف بثّ الرعب فى الجماهير و إبقائها سائرة على الخطّ الذى رسمته هي ، فى ظلّ الدولة البروليتارية هدف الردع سيكون تربية الناس و إعادة تشكيل شخصيّاتهم و ستعطى الأولوية لوسائل الوقاية مقارنة بوسائل العقاب بعد إقتراف الجريمة .

و فى المجتمع الجديد لن يُسجن أي أحد بسبب هذه العقيدة أو تلك . سيكون السجن للحكّام المجرمين السابقين و للمأجورين الذين إضطهدوا الجماهير و الأشخاص الذين يقومون بالنشاطات المنظّمة للإطاحة بدولة البروليتاريا و إعادة تركيز السلطة السياسية الرجعية . لكن السجن ، على خلاف ما هو ساري العمل به فى المجتمع القديم ، لن يكون مكانا لإهانة السجناء و تعذيبهم . سيكون مجالا حيث يمكن للعناصر الرجعية ، لأوّل مرّة ، أن تلعب دورا مفيدا و تشارك فى الإنتاج .

فى ظلّ دكتاتورية البروليتاريا ، لن يُسمح بإغتصاب النساء و الأطفال و سيلقى من يفعل ذلك عقابا بغضّ النظر عن الإنتماء الطبقي للضحايا . الإغتصاب تعبير عنيف و مركّز عن إضطهاد النساء و لا يمكن أن تكون نتيجته سوى تعزيز الإضطهاد ككلّ . و النضال ضد السرقة و الإرتشاء و الإبتزاز و التبذير و الإستعمال الشخصي للملكية العامة و ما شابه سيتمّ أساسا عبر الحملات الجماهيرية ، لكن تتبّع و عقاب المذنبين سيكون جزء فعالا من هذا النضال . و الفشل فى المعالجة الحيوية لمثل هذه الحالات سيعنى فتح الباب أمام القيم و العلاقات الرجعية و سيزرع بذور الشقاق فى صفوف الجماهير و يجعلها تيأس من إمكانية بناء نوع جديد من المجتمع .

و مسألة هامة تواجه الدولة البروليتارية هي كيفية معالجة مشكل حكم الإعدام . حزب البروليتاريا ضد حكم الإعدام فى ظلّ الأنظمة الرجعية . ففى ظلّ هذه الأخيرة ، هذا العقاب ككلّ يوجّه ضد المضطهَدين و غايته هي تعزيز دكتاتورية الطبقات الرجعية و جهاز الدولة القمعي و نشر الرعب و الخوف منه . و يوظّف أعداء البروليتاريا و الجماهير هذا العقاب لقمع الجماهير المضطهَدة و الذين يعارضون النظام القائم . و فى المجتمع الجديد ، ليُلغى تماما حكم الإعدام لكنّه قلّما يُستعمل . و إعدام بعض العناصر ، لا سيما أولئك الممثلين للنظام الرجعي الذين كانوا من

مهندسي الجرائم ضد الشعب و الواقفين وراءهم ، سيزرع الثقة فى صفوف الشعب و سيخدم تحطيم جهاز الدولة القديمة و تركيز أجهزة سلطة الجماهير . و هذا صحيح بوجه خاص فى المراحل الأوّلية من تركيز الدولة البروليتارية وهي لم تتدعّم بعدُ و القوى الرجعية الجريحة ستردّ الفعل بنشر موجات من الجريمة و التخريب . و سيكون توجّه الدولة و سياستها إلى جانب أقلّ عدد ممكن من الإعدامات ، و تطبيق حكم الإعدام (بإستثناء فترات الطوارئ و حالات قصوى) سيؤجل و سيمنح المذنبون فرصة لإصلاح أنفسهم و إعادة تشكيل شخصيتهم . و فى حال الجرائم الجدّية ستستنهض الجماهير لتناقش و تبدي بآرائها بشأن الحكم المناسب .

فى المجتمع الثوري ، ستحترم حقوق المتهمين و المحالين على القضاء . لن يُسمح لأي كان بإيقاف و سجن الناس إعتباطيّا . قبل الإيقاف ، ينبغى إجراء بحث تام و ينبغى تقديم دلائل كافية ومقنعة للمحكمة . و يجب إجراء الإيقاف أثناء النهار و علنا و يجب إعلان أسرة الموقوف فورا . و سيمنع إستعمال القوّة للحصول على إعتراف . و سيكون للمتّهم حق إختيار محامي أو المطالبة بتعيين محامي له من قبل النظام القضائي . وسيعدّ المتّهم بريئا و على الدولة و المحكمة أن يثبتا إدانته . و إثر صدور الحكم ، سيكون للمتهم حق التعقيب . و أي تمييز فى مكان العمل أو فى المجتمع ككلّ ضد المحكوم عليهم أو السجناء السابقين سيواجه بالمنع .

و فى المجتمع الثوري ، سيُلغى التعذيب . لن يواجه أي شكل من أشكال جاوز القانون أو الجريمة بإستخدام وسائل الثأر و العنف أو القصاص و ما شابه [القصاص هو الممارسة الإسلامية ل " العين بالعين و السنّ بالسنّ " – المترجم إلى الأنجليزية] ذلك أنّ إجراءات من هذا القبيل ، حتى ضد أعضاء الطبقات الرجعية ، لن تخدم بأية طريقة القطع مع العلاقات الهيمنية القديمة ، بل ستحطّم معنويّات الجماهير فى السلطة و سيكون لها تأثير إيديولوجي سلبي عليها . و معارضة مثل هذه الإجراءات ليس فى تناقض مع النضال الحيوي و الواضح و الفعّال ضد الجريمة بل سيخدمها – و التوجه الجوهري للدولة البروليتارية سيكون التحرّك نحو القضاء على الجذور الإجتماعية منها و الإقتصادية و الثقافية للجريمة ، لأجل أن يصبح النظام القضائي أقلّ مطابقة للمقام و تصبح القوانين أبسط و محدّدة أكثر و أقلّ إستعمالا .

العلاقات العالمية :

ستوجّه الثورة الديمقراطية الجديدة فى إيران صفعة جدّية للنظام الإمبريالي العالمي . و سيضحى تفكيك سلاسل الإخضاع الإمبريالي فى هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم مصدر إلهام للبروليتاريا و الجماهير المضطهَدة عبر العالم فى نضالها فى سبيل التحرّر و إرساء مجتمع ثوري . و علاوة على ذلك ، مع الإطاحة بالنظام التيوقراطي ، ستكون البروليتاريا قد أنجزت ما تتطلّبه المسؤولية الخاصة تجاه الثورة البروليتارية العالمية . و ستحطّم هذه الثورة أحد أهمّ الحصون الإيديولوجية والسياسية للرجعية العالمية و واحد من مراكز نشر مناهضة الشيوعية فى بلدان المنطقة ، الصدى المرعد للثورة سيكون حتى أعلى خارج الحدود ، مساعدا بصفة ذات دلالة على تقدّم النضالات الثورية فى العالم و فى المنطقة .

ستكرّس الدولة البروليتارية فى علاقاتها العالمية المبادئ الأساسية للأممية البروليتارية . و فى المصاف الأوّل ، ستنظر البروليتاريا لسلطة دولتها كقاعدة لخدمة تقدّم الثورة العالمية . و سياسة البروليتاريا هي الدعم المعنوي و المادي لحروب التحرّر الوطني و الثورات البروليتارية فى بلدان أخرى و بذل قصاري الجهد لبناء وحدة قويّة بين الشيوعيين و القوى الثورية حول العالم . و فى نفس الوقت ، ستناضل من أجل تلقى الدعم الأممي للبلاد الثورية الحديثة التأسيس .

و تكتيكيّا ، قد تطوّر الدولة البروليتارية فى إيران علاقات دبلوماسية مع دول إمبريالية و رجعية. و ستركّز هذه العلاقات على مصالح الدولة الثورية و مصالح الحركات الثورية فى البلدان المعنيّة . و سترتبط دبلوماسية الدولة البروليتارية ، فى جميع الظروف بمصالح الثورة العالمية .

و فى المجتمع الجديد ، سيكون تحديد توجه السياسة الخارجية أحد أهمّ محاور الصراع الطبقي و سيوضع بإستمرار موضع النقاش والصراع فى صفوف الجماهير . وستكون نقطة محورية حيوية و حادة فى هذا الصراع إنجاز المهام الأممية و علاقاتها بتقدّم الثورة و بناء الإشتراكية فى بلد واحد .

ستندّد الدولة البروليتارية بالمجازر الجماعية و التطهير العرقي و الحروب الإمبريالية و الرجعية و تفضحها و ستشجّع على الحاجة إلى الوحدة و الصداقة بين الشعوب و الأمم المضطهَدة .

و لقد علّمنا التاريخ أنّ دولة ثورية ستلاقي أشكالا لا تحصى من التدخّل و نشاطات الغزو من قبل القوى الإمبريالية و الرجعية . و تثير مثل هذه المخاطر سؤال تعزيز القدرات الدفاعية للبلاد و التجهيز العسكري للجيش الشعبي و المليشيات الجماهيرية لأجل الإيقاف الصارم لغزوات القوى الأجنبية . و وسيلة ضمان عدم التعرّض للتهديدات والغزوات العسكرية الإمبريالية هي إستنهاض وعي ملايين الجماهير و التعويل عليها فى البلاد و تعبئة دعم البروليتاريا و الجماهير المضطهَدة عبر العالم .

و ستبذل الدولة البروليتارية منتهى الجهد لتشكيل و / أو تسهيل نشاطات الأممية الشيوعية . لكنّها ستشارك فى الأممية الشيوعية الجديدة ليس كدولة ذات إمتيازات خاصة ، بل كحزب له حقوق متساوية مع الأحزاب الشيوعية الأخرى .

و تعدّ التدابير التالية أوّل الخطوات فى هذا الإتجاه :

- فضح كل الإتفاقيات العالمية السرّية للدولة الرجعية .

- إلغاء الإتفاقيات غير العادلة و الإضطهادية التى وقعتها الأنظمة السابقة .

- الإنسحاب الفوري لإيران من التحالفات فى المنطقة السياسية منها و العسكرية و الأمنية .

- منع الدعاية و الإستفزاز الشوفينيين الإيرانيين اللذان حصلا لعقود عديدة ضد شعوب المنطقة و أممها .

- تفكيك كافة أجهزة التدخّل التى أرساها النظام الرجعي فى البلدان الأخرى و سحب كافة هذه القوى .

- منح حقّ اللجوء السياسي و المواطنة لجميع الأشخاص الذين يجدون أنفسهم تحت الضغط السياسي و الإجتماعي و يواجهون الجور و الهرسلة من قبل الدول الإمبريالية و الرجعية و للفارين من الحروب الرجعية .

طريق إفتكاك السلطة فى إيران

" إنّ الإستيلاء على السلطة بواسطة القوة المسلّحة ، و حسم الأمر عن طريق الحرب ، هو المهمة المركزية للثورة و شكلها الأسمى. و هذا المبدأ الماركسي اللينيني المتعلّق بالثورة صالح بصورة مطلقة ، للصين و لغيرها من الأقطار على حدّ سواء."

ماو تسى تونغ

إنّ القضية الأساسية لكلّ ثورة هي إفتكاك السلطة بالقوّة المسلحة. فالطبقات الرجعية لن تسلّم عن طواعية سلطة دولتها ؛ إنّها تلجأ إلى السلاح من أجل قمع الحركة الثورية للجماهير ،و بهذه الطريقة يفرضون النضال المسلّح على الأجندا. مدركين ضرورة الثورة المسلّحة المنظّمة ضد الدولة الرجعية من المبادئ الجوهرية للوعي الطبقي البروليتاري. و يترتّب على الحزب الشيوعي بإستمرار أن يبلّغ هذا الوعي إلى العمّال و الجماهير الكادحة الأخرى.

و النضال المسلّح قانون عام للثورة البروليتارية . يعلّمنا تاريخ الطبقة العاملة أنّ الإقرار أو عدم الإقرار بهذه الحقيقة خط حيوي للتمييز بين الثوريين البروليتاريين من جهة و خونة البروليتاريا من جهة أخرى ، بين الماركسية الحقيقية من جهة و مختلف أنواع التحريفية و الإنتهازية من جهة أخرى.

هدف الحزب الشيوعي الطليعي من تعبئة العمّال و الكادحين و تنظيمهم فى كلّ من المدن و الأرياف هو التعويل على هذه القوّة المنظّمة و توحيدها لإطاحة العنيفة بالدولة القائمة و إفتكاك السلطة. و لم تكون المعارك الأكثر إلهاما للإطاحة العنيفة بالدولة و المعارك الأكثر إلهاما و الإنتصارات الأعظم مجدية لتحرير الطبقة العاملة و الكادحين الآخرين ، إن لم تخدم بلوغ هذا الهدف السياسي . و عندما نتحدّث عن إفتكاك السلطة السياسية من قبل الطبقة العاملة ، علينا أن نتحدّث عن الإستراتيجيا العسكرية للطبقة العاملة. و مثلما قال لينين " إنّ طبقة مضطهَدَة لا تتعلّم إستعمال السلاح و تحصل على السلاح تستحق أن تعامل معاملة العبيد ".

لأجل الظفر ، يجب أن تتناسب الإستراتيجيا العسكرية للبروليتاريا مع خصوصيّات المجتمع. وفى مجتمعنا الإضطهاد و الإستغلال ثقيلين و غالبية الشعب تعيش فى وضع بائس. و تكرّس الطبقات الحاكمة دكتاتوريتها بطريقة خبيثة و قاسية. و ينهض العمّال و الفلاحون والأمم المضطهَدة و النساء و المثقّفون الثوريون للمقاومة و النضال بطرق شتّى. وترتكز القوّة الإقتصادية و السياسية و الإيديولوجية و العسكرية للدولة فى المدن . ومقارنة بالمدن ، الجيش و اجهزة قمع النظام الأخرى أقلّ تركيزا فى المناطق الريفية وهي أكثر تفرّقا. و يمثّل الريف و المناطق البعيدة عن المركز نقاط ضعف الدولة المركزية فالقوات العسكرية للنظام غريبة فى الأساس فى الريف. و الحال مشابه أو أكثر فى مناطق الأمم المضطهَدَة. و فضلا عن ذلك ، عادة ما تكون الطبقات الحاكمة منقسمة و بعسر تقدر على أن تجعل حكمها مستقرّا ووطيدا. و فوق كلّ شيء ، تتميّز البلاد بالتمرّدات و الأزمات و عن جملة هذه الظروف تنشأ ظروف يوجد فيه عموما وضع ثوريّ فى هذه المنطقة أو تلك من البلاد.

فى هذا النوع من المجتمع ، تستطيع البروليتاريا ، فى ظلّ قيادة حزبها ، أن تشرع فى حربها ضد الدولة الحاكمة منذ المراحل الأولى من نشاطاتها الثورية ، بقوّة صغيرة فى المناطق الريفية. و كون العدوّ قويّ ، و كون الثورة تتطوّر بصورة غير متكافئة فى مختلف أجزاء البلاد و كون القوى الثورية ، فى ظلّ قيادة الطبقة العاملة ، تتطوّر تدريجيّا ، يجعل من هذه الحرب طويلة الأمد. و لكي تنمو القوى الثورية و تمرّ من وضع ضعف و قلّة لتصبح قوية ، يجب التعرّف على نقاط ضعف الدولة الرجعية و إستغلالها. و مثلما تبيّنه خصوصيّات المجتمع و كذلك تجارب النضالات الثورية المسلّحة و الحروب العادلة فى إيران المعاصرة ، فإنّ القوى المسلّحة للعدوّ تملك أقلّ مجالا للحركة و المناورة فى الريف ، مقارنة بالمدن. فإمتداد الريف و المعطيات الجغرافية الأخرى و كون القوات المسلّحة فى المنطقة تأتي من خارجها و لم تولد محلّيا و إنعدام قاعدة مساندتها ضمن الجماهير يجعلها غيرحصينة فى مواجهة حرب الأنصار. و تجعل هذه العوامل من العسير على الدولة أن تركّز حضورا مستمرّا لقواتها المسلّحة فى مناطق بعيدة عن المركز. و بالتالي لا يمكنها أن تستغلّ تفوّقها فى العدد و الأعتاد و التقنية و اللوجستيك ضد القوات المسلّحة الثورية. و يخوّل هذا الوضع للقوات المسلّحة الثورية أن تخوض حرب الأنصار فى الريف و أن تفاجئ قوات العدوّ و أن تنصب لها الكمائن فى أماكن و تحطّمها ثمّ تتراجع و تنجز هذه الأعمال فى أماكن حيث يمكنها كنس قوات العدوّ من بعض المناطق و إرساء قواعد إرتكاز وتطوير الحرب إلى مناطق أوسع و إلى مستوى أرقى.

هذه هي الإستراتيجيا العسكرية لحرب الشعب الطويلة الأمد و" محاصرة المدن إنطلاقا من الريف ". و تمرّ هذه الحرب بمراحل ثلاث هي الدفاع الإستراتيجي و التوازن الإستراتيجي و الهجوم الإستراتيجي . و تبيّن تجارب النضال المسلّح للشيوعيين الثوريين و الأمم المضطهَدة ضد الأنظمة الرجعية فى إيران بأنّ تلك المناطق أين تداخلت التناقضات الطبقية مع بعض التناقضات الهامة الأخرى ، من مثل الإضطهاد القومي ، هي الأنسب للشروع فى هذا النوع من الحرب. و علاوة على ذلك ، حين تنشأ أزمات ثورية عبر البلاد ،على غرار ما حدث فى1979 ، فإنّ حزب البروليتاريا الطليعي بمستطاعه أكثر ممّا هو الحال فى " الأوقات العادية " أن يتجاوز مشاكل الشروع و يمكن أن ينطلق فى حرب الشعب أو إن كان قد جرى بعد الإنطلاق فى حرب الشعب ، يمكن أن يطوّرها بطفرات و قفزات.

<u>أدوات الثورة الجوهرية الثلاث : الحزب الشيوعى و الجبهة المتحدة و الجيش الشعبى :</u>

الحرب مواصلة للسياسة لوسائل أخرى ؛ لكلّ حرب بالضرورة سياسة تحكمها : السياسة البرجوازية أو السياسة البروليتارية . و من أجل ضمان أن تكون هذه الحرب مواصلة للسياسة البروليتارية ، يجب على الحزب الشيوعي أن يقود القوات المسلّحة و يجب على السياسات الشيوعية أن تقود البندقية . فقط حرب فى ظلّ قيادة حزب و خطّ بروليتاريين يمكن أن تلعب دورا ثوريّا و أن تغيّر حقّا المجتمع القديم و تبني مجتمعا جديدا بديلا عنه. ليس بوسع البروليتاريا القيام بأي شيء دون حزبها الماركسي - اللينيني - الماوي . و إذا لم تمارس القيادة المركزية للحزب الشيوعي فى سيرورة الحرب ، ستنحرف بلا شكّ حرب الشعب عن طريقها فى خضمّ المسار المتعرّج للصراع الطبقي . لهذا تعزيز الخطّ الإيديولوجي و الخطّ السياسي للحزب و منظّمته هي من أوكد المهام التنظيمية للحزب فى سيرورة الإعداد لحرب الشعب و إنجازها.

وبطريق الحتم ، سيواجه حزب شيوعي يعدّ جدّيا لإفتكاك السلطة مسائل الحلفاء القريبين و البعيدين وتوحيد الجماهير المضطهَدَة . فى مجتمعنا ، من ضمن الطبقات و الفئات التى لها درجات تناقض مع هيمنة الإمبريالية والرأسمالية البيروقراطية وشبه الإقطاعية ، الفلاحون

الفقراء و الذين لا يملكون أرضا هم أقرب حلفاء الطبقة العاملة لأنّه لديهم مصالح عميقة فى الثورة الديمقراطية الجديدة وإرساء الإشتراكية. إنّهم القوّة الأساسية للثورة . و دون هذه القوّة ، سيكون من غير الممكن للطبقة العاملة أن تفتكّ السلطة . يجب أن تقود الطبقة العاملة هذه القوّة الهائلة و أن لا تدع البرجوازية و القوى الإقطاعية تفتكّ قيادة الفلاحين فتستعملهم بنفاق لتكسب مزيدا من القوّة فى إطار ذات النظام شبه الإقطاعي شبه المستعمر.

و من أجل قيادة الفلاحين ، يجب على الطبقة العاملة أن تدفع الصراع الطبقي فى الريف. و تمثل مسألة الأرض والثورة الزراعية محور الصراع الطبقي فى الريف. و دون خوض هذا الصراع الطبقي فى الريف لن يكون ممكنا خوض حرب الشعب و توحيد الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا و تعبئتهم من أجل الإنخراط فى الجيش الأحمر. تحالف العمال و الفلاحين هو العامود الفقري للجبهة المتحدة فى ظلّ قيادة البروليتاريا. وفقط عندما يتمّ تركيز تحالف صلب بين الطبقة العاملة و الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا ، ستحفل البرجوازية الصغيرة المدينية بشكل مثابر بقيادة الطبقة العاملة و حزبها.

تتطلّب الثورة البروليتارية المسلّحة جيشا ثوريّا تحت قيادة البروليتاريا . و بذور هذا الجيش تزرع من خلال الوحدات الأنصارية الصغيرة التى تتشكّل للإنطلاق فى حرب الشعب . و مع تطوّر الحرب ، سيتطوّر هذا الجيش على المستوى الكمّي و كذلك على مستوى أشكال تنظيمه و قدرته على القتال و التسلّح .

ويلتحق المقاتلون الحمر بحرب الشعب على أساس وعيهم لمصالحهم الطبقية ؛ لا يلتحقون به على أساس القوّة أو كوسيلة إعالة أو على أساس وعود كاذبة من قادة الحرب. و حتى و إن كان العديد منهم غير شيوعيين ، فإنّ الحزب يجعلهم واعين بسياسة و برنامج حرب الشعب لبناء مجتمع جديد. هذه قاعدة إلتحاقهم بالجيش الأحمر. و لا يخفى الحزب الشيوعي قائد الحرب خطّه الإيديولوجي و السياسي عن الجماهير بل بالعكس ينشره فى صفوف الجماهير.

و إضافة إلى المقاتلين الحمر الذين ينخرطون مباشرة فى الحرب ، فإنّ جماهير العمّال و الفلاحين تساعد فى خوض الحرب بطرق شتّى . و ينتدب الجيش الشعبي قواته النضرة و المتزايدة من ضمن هذه الجماهير ذاتها ؛ و الأكل و المعلومات و حاجيات لوجستية أخرى للجيش الشعبي فى الأساس منبعها هذه الجماهير عينها.

<u>قواعد الإرتكاز و السلطة السياسية الجديدة :</u>

قواعد إرتكاز و سلطة سياسة جديدة منذ المراحل الأولى من حرب الشعب مبدأ أساسي لحرب الشعب أي مع كنس منطقة ما من القوى المسلّحة للدولة و العناصر الرجعية ، يجرى إرساء أشكال أوّلية للسلطة السياسية الجديدة.

و تشكّل السلطة السياسية الجديدة من ممثلين عن العمّال و الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا ، لكنّها تشتمل كذلك على حلفاء آخرين للطبقة العاملة أيضا. و يبيّن تركيز هذه السلطة السياسية ضد السلطة الرجعية الحاكمة مستقبلا وضّاء لجماهير كافة البلاد و يزيد التأثير السياسي و الإيديولوجي للطبقة العاملة و الحزب الشيوعي عبر البلاد بأسرها.

وتعالج السلطة السياسية الجديدة مسائل مثل من الذى ينبغى الإطاحة به و تأديبه فى قواعد الإرتكاز ، و من يجب تحييده و من يجب التوحّد معه ، و كيف و إلى أيّة درجة تطبّق الثورة الزراعية و برنامج الحزب إجمالا.

وتبنى فى قواعد الإرتكاز السلطة السياسية الجديدة ، فى ظلّ قيادة الطبقة العاملة ، خطوة خطوة . وفى خلال التطوّر التدريجي لقواعد الإرتكاز ، تتشكّل قوانين جديدة و ممارسة جديدة وثقافة جديدة و حتى علاقات إنتاج جديدة و يتمّ التعبير حتى بصورة ملموسة أكثر عن سلطة الجماهير؛ و يصبح ذلك بمثابة نداء توحيد للبلاد قاطبة. و هكذا ، عندما تفتكّ الطبقة العاملة السلطة السياسية عبر البلاد بأسرها ، تكون الدولة الثورية قد مدّت بعدُ جذورها فى أغلب مناطق البلاد المحرومة. و هذه نقطة قوّة لدولة البروليتاريا فى وجه أي غزو إمبريالي . و حينما تشيّد الطبقة العاملة و حزبها الطليعي جيشها الخاص و ترسي قواعد إرتكاز ، حتى فى مناطق صغيرة ، يمكنها فعلا أن تنافس القوى السياسية للطبقات الأخرى لكسب قيادة الشعب.

الحفاظ على حرب الشعب الطويلة الأمد و تطويرها مرتهن بإرساء قواعد الإرتكاز. و بالإعتماد على هذه المناطق ، يمكن لحرب الشعب أن تجذب العدوّ إلى أرضها الخاصّة ، و تتعامل معه من موقع قوّة و تحطّمه. و مع إرساء قواعد الإرتكاز ، يمكن للجيش الأحمر أن يتطوّر بطفرات و يمكن أن يصبح حقّا جيش الجماهير. و تعمل قواعد الإرتكاز كجبهة مساندة لتطوير الحرب ، تضعف العدوّ و فى النهاية تطيح به و تفتكّ السلطة السياسية عبر البلاد بأسرها. دون إرساء قواعد الإرتكاز ، من غير الممكن تطبيق طريق " محاصرة المدن إنطلاقا من الريف ". و يعرف إنشاء قواعد الإرتكاز و الحفاظ عليها و تطويرها سيرورة مليئة بالإلتواءات و المنعرجات ؛ و هذه المناطق ستتبادلها الأيدي عدّة مرّات بين القوات المسلّحة الثورية و قوى العدوّ. و ستتميّز هذه السيرورة بحملات التطويق والسحق من قبل قوات العدوّ لإعادة تركيز سلطها الرجعيّة فى هذه المناطق و بالحملات المناهضة التطويق و السحق من قبل الجيش الثوري لصيانة السلطة السياسية الجديدة فى هذه المناطق.

و كون حرب الشعب تواجه عدوّا قويّا مدجّجا بالسلاح يجعل من مهمّة إرساء قواعد إرتكاز عسيرة. و الطرق العصرية للحرب ، لا سيما قدرة العدوّ على إستعمال المروحيّات ووسائل النقل الأخرى لجنوده تجعل كافة المناطق " قابلة للتوغّل" من طرف قوات العدوّ. و بالتالى ، ليس إستقرار قواعد الإرتكاز إلاّ نسبيّا. لكن هذا ليس سوى جزءا من الحقيقة. فالوضع على نحو حتى و لو غزى العدوّ واحدة من قواعد الإرتكاز ، ليست له القدرة على إحتلال مناطق واسعة من البلاد بشكل مستمرّ و ووضعها تحت مراقبته. و عندما يواجه العدوّ تطوّر حرب الشعب ، يتعيّن عليه أن يتراجع إلى مراكز قوّته. و ليس ممكنا أن نتنبأ بتطوّر قواعد الإرتكاز ذلك أنّه سيتأثّر ، إلى درجة كبيرة ، بالتطوّرات الشاملة فى البلاد و كذلك فى المنطقة و العالم.

ليس بوسع حرب الشعب أن تعوّل على الحدود و الدول الرجعية المجاورة أو على المساعدة المسلّحة و التقنية للقوى العالمية. و مثلما قال ماو تسى تونغ بشأن دور و موقع قواعد الإرتكاز: " إذا لم ترد القوى الثورية أن تساوم مع الإمبريالية و عملائها ، و بالعكس ظلّت مصمّمة على مواصلة النضال ؛ إذا كان هدفها الحفاظ على قوّتها و تصليبها و أن تتجنّب المعارك الحاسمة مع هذا النوع من العدوّ القوي قبل إشتداد قوّتها ، يجب عليها أن تحوّل المناطق الريفية المتخلّفة إلى قواعد تقدّمية و صلبة ، إلى حصون كبيرة عسكريّا و سياسيّا و إقتصاديّا و ثقافيّا لأجل التعويل عليها و النضال ضد العدوّ الشرس الذى يهاجم المناطق الريفية بالإعتماد على المدن ، و فى سيرورة الصراع الطويل الأمد ، تحرز النصر النهائي ".

الإعداد للإنطلاق فى حرب الشعب :

إنّ الإعداد للإنطلاق فى حرب الشعب سيرورة لها تناقضاتها الخاصّة . ينبغى على الحزب أن يحدّدها و أن يثابر على حلّها ضمن ظرف زمني محدّد ، بهدف الإنطلاق الناجح لحرب الشعب . مسائل مثل درجة القدرة التنظيمية الأوّلية ، و القاعدة الجماهيرية و القدرة اللوجستيكية اللازمة هي المسائل التى تحدّد توجه الإعداد. عموما ، كافة نشاطات الحزب قبل الإنطلاق فى حرب الشعب ينبغى أن تخدم إنطلاقتها و بعد ذلك ينبغى أن تخدم تطويرها صوب إفتكاك السلطة عبر البلاد بأسرها. لكن ما معنى الإنطلاق الناجح للحرب؟ إنّه يعنى أنّه يتعيّن على حرب الشعب أن تتخطّى الضربات الأولى للعدوّ و تنمو و تتطوّر. و هكذا ستغدو حرب الشعب قطبا سياسيّا فى المشهد السياسي للبلاد و تبلغ وضعا يصير فيه تحطيمها مشكلا إستراتيجيّا بالنسبة للعدوّ.و سيمثّل بلوغ هذا الوضع قفزة كبرى فى سيرورة إفتكاك السلطة السياسية. و إن نجح العدوّ فى تحطيم حرب الشعب بضرباته الأوّلية ، يكون على الحزب أن يعود إلى نقطة الإنطلاق و يتعيّن عليه أن يبني روابطا أساسية أوّلية مع الجماهير و أن يعزّز قدراته التنظيمية و اللوجستيكية.

من أجل الإنطلاق الناجح لحرب الشعب ، إضافة إلى خطّ إيديولوجي و سياسي و عسكري صحيح و جليّ ، يجب أن يمتلك الحزب تنظيما صلبا. يجب أن يبني تنظيم الحزب فى علاقة وطيدة مع خوض الصراع الطبقي ، و يجب أن يتكوّن أعضاؤه من أناس لهم صلابة إيديولوجية و سياسية و لهم إستعداد للقيام بأي شيء للإنطلاق فى حرب الشعب. و من أجل معالجة تناقضات سيرورة الإعداد ، ينبغى أن يعتمد الحزب على الوعي الثوري و مبادرة الجماهير و قوّتها المنظّمة ، يجب أن يولي إنتباها خاصا للتعبئة السرّية و لتنظيم الجماهير فى المناطق المواتية للإنطلاق فى حرب الشعب.

نزوح سكّان الريف و نموّ المدن :

فى العقود القليلة الماضية ، حصلت تغيرات هامة فى بنية المدن و الأرياف. و نتيجة لتطبيق الخطط الإمبريالية إثر الحرب العالمية الثانية، تسارع نسق التطوّر الرأسمالي و تيّار النزوح إلى المدن ، و الإقامة عموما فى مدن الصفيح . و قد نجم عن ذلك نزوح هائل لسكّان الريف ، و تفكيك البنية المنغلقة للريف ، و إنحلال مظاهر هامة من الإقطاعية.و أفرز تقلّص عدد سكّان الريف و تصاعد إندماج الإقتصاد الريفي فى النظام الرأسمالي العالمي و توسّع أجهزة سلطة الدولة إلى الريف تناقضات جديدة فى علاقة بالشروع فى حرب الشعب و عقّد مشكل إرساء قواعد الإرتكاز.

بيد أنّ هذه التغيرات لم تلطّف التناقضات فى الريف المتمحورة حول مسألة الأرض. و فى الواقع زادتها حدّة. و مع نموّ عدد العمّال الفلاحيين و تشكّل فئة عريضة من أشباه البروليتاريين ، تعزّزت القاعدة الإجتماعية للبروليتاريا الثورية فى الريف. هذا من جهة و من جهة أخرى ، أفرزت هذه التغيرات العديد من التناقضات بالنسبة للدولة القائمة. فهذه الدولة بالكاد تقدر على بلوغ إستقرار طويل الأمد و عبر البلاد قاطبة. و أنشأت الأزمة المستمرّة و التأثير المتنامي للأحداث فى العالم و فى المنطقة على الساحة السياسية و الإجتماعية للبلاد وضعا حيث دوريّا عقب فترات زمنية قصيرة ، تنهض الجماهير مجدّدا ضد القمع الوحشي. لقد نزح من الريف عدد كبير من السكّان المنزوعي الملكية على المدن ، لكن سيرورة بلترتهم لم تكتمل ؛ وهم يمثّلون قوّة متفجّرة تشبه " حزام الفقر" حول المدن الكبرى ، و يلعبون دورا هاما جدّا فى عدم إستقرار سلطة الدولة.

بصفة عامة ، و رغم كافة التغيرات فى العقود القليلة الماضية ، من الممكن الإنطلاق فى حرب الشعب وتطويرها ضد الدولة المركزية فى إيران. و لا زال الريف و المناطق البعيدة عن المركز يمثّلون نقاط ضعف الدولة ، و المدن الكبرى هي مراكز سلطة الطبقات الرجعية السياسية منها و العسكرية و الإقتصادية. و المثابرة على الإنطلاق فى حرب الشعب من الريف و تطويرها و توسيعها مسألة مركزية للإنجاز الناجح لنشاطات الحزب عبر البلاد بأسرها. دون هذه المسألة المركزية ، سيتعرّض الحزب إلى إنحرافات يسارية و يمينية و سيتعرّض بصورة متكرّرة إلى ضربات العدوّ وسيفقد جميع المكاسب التى حقّقها خلال الفترات السابقة.

مكانة المدن فى حرب الشعب :

عند تكريس إستراتيجيا حرب الشعب و تطوير تكتيكاتها ، يترتّب على الحزب أن يأخذ بعين الإعتبار جميع التغيرات المشار إليها سالفا. و أهمّ من ذلك ، يترتّب عليه أن يراكم التجربة ليتمّكن من فهم كيف أنّه يتعيّن تطوير حرب الشعب فى المدن الكبرى. هنا ، لا نقصد المدن الصغري فى المناطق الريفية التى فى أثناء حرب الشعب ، يمكن أن تصبح أرض معركة أو يمكن أن تمرّ من يد إلى أخرى بين الجيش الشعبي و الجيش الرجعي . مكانة المدن الكبرى فى الحرب من أجل إفتكاك السلطة مهمّة لسببين إثنين. أوّلا ، فى كامل سيرورة حرب الشعب ، الريف هو المسرح الرئيسي للحرب ، لكن الصراعات السياسية و العسكرية فى المدن تنهض بدور هام فى تعزيز الحرب. و التعبئة السياسية و التنظيم ضمن العمّال و الكادحين فى مدن الصفيح و ضمن الطبقات و الفئات الشعبية الأخرى و لتنظيم و قيادة مختلف جبهات النضال ضد الدولة الحاكمة دور هام فى التوسّع الناجح لحرب الشعب. ثانيا ، إفتكاك السلطة السياسية عبر البلاد بأسرها سيتمّ بإلحاق الهزيمة بالقوّات العسكرية للدولة ، فى مراكز سلطتها، فى المدن الكبرى. إفتكاك السلطة عبر البلاد بأسرها سيكون ممكنا فقط حين يكون ميزان القوى بين الجيش الأحمر و الدولة الرجعية قد تغيّر نوعيّا وصار بإمكان القوى الثورية أن تشنّ هجمات إستراتيجية ضد العدوّ. و خلال هذه المرحلة ، مركز الحرب سيتحوّل من الريف إلى المدن ، و مهمّة تنظيم الإنتفاضة المسلّحة فى مراكز قوّة الدولة القديمة ستكون مهمّة ملحّة لحرب الشعب.

متذكّرا كلّ هذا ، ينبغى على الحزب الشيوعي أن ينجز مهمّة إستنهاض العمّال و الجماهير الأساسية فى مدن الصفيح و كذلك كافة الفئات الشعبية و تنظيمها. و فى جميع هذه النشاطات ، يجب تسليح العمّال بوعي أنّ لإفتكاك السلطة من الضروري تركيز سلطة حمراء ضد السلطة الرجعية ، عبر حرب الشعب ؛ ينبغى أن يستوعبوا أنّ سيرورة الثورة سيرورة طويلة الأمد ومعقّدة ، تشمل عديد أشكال الصراع الطبقي ، لكن الإستراتيجيا التى توحّد كلّ هذه النضالات فى خدمة الإطاحة بالدولة الرجعية هي حرب الشعب الطويلة الأمد. و خلال هذه السيرورة يتأتّى للحزب الشيوعي أن يكنس التأثير الإيديولوجي و السياسي للطبقات الرجعية على العمّال و حلفاء الطبقة العاملة (رئيسيّا الفلاحين الفقراء و الذين لا يملكون أرضا فى الريف و شبه البروليتاريين و البرجوازية الصغيرة الفقيرة فى المدن) و توحيدهم فى ظلّ رايتها لأجل الإطاحة بالدولة الرجعية و تركيز دولة الديمقراطية الجديدة و الإشتراكية.

الأزمة الثورية عبر البلاد بأسرها :

لقد عرفت إيران المعاصرة أزمات صغرى و كبرى تطوّرت أحيانا إلى أزمة ثورية عبر البلاد قاطبة. و نشوء هذه الأزمات و ظهور وضع ثوري يضعف منتهي الضعف الدولة الرجعية و يفكّكها ويقسّمها. وعند هذه النقاط ، يجمّع النظام بالضرورة قواته المسلّحة فى المدن . و بهذه الطريقة ، تضعف هيمنة الدولة الرجعية فى المناطق الريفية و يظهر وضع مواتي جدّا لتطوير

حرب الشعب بطفرات و قفزات. و تبيّن التجربة أنّ فى ظلّ مثل هذه الظروف ، حتى و لو أنّ المدن الكبرى تتحوّل إلى مراكز غليان للصراع السياسي ، فإنّ فراغا فى السلطة السياسية يجدّ لا سيما فى الريف و فى المناطق البعيدة عن المراكز. و فى مثل هذا الوضع ، تكون المهمّة المباشرة للحزب هي الإنطلاق فى حرب الشعب فى هذه المناطق و ملئ الفراغ فى السلطة بتركيز سلطة سياسية جديدة (حتى و إن كانت فى شكل جنيني)؛ و إن كانت حرب الشعب قد إنطلقت بعدُ ، ينبغى على الحزب أن يستغلّ فرصة تطويرها بطفرات و قفزات إلى مناطق أخرى. و مجدّدا ، تبيّن التجربة أنّ الإنطلاق فى التجربة الثورية فى جزء من البلاد يمارس تأثيرا هائلا على التطوّرات السياسية فى المدن . ويُنمّى إنطلاق حرب الشعب قدرة البروليتاريا الثورية و حزبا على ممارسة قيادة الأحداث السياسية فى المدن ، أضعافا مضاعفة.

حول إستراتيجيا الإنتفاضة المدينية :

الإنتفاضة فى المدن هجوم عسكري ضد مراكز سلطة الدولة البرجوازية ، و نتيجتها المباشرة هي تركيز الدولة البروليتارية و إنشاء جيش بروليتاري جماهيري. وعلى أساس هذه النتائج المباشرة ، تتطوّر حرب أهلية لأجل التحطيم التام لقوى الدولة فى كامل البلاد و إرساء سلطة بروليتارية فى البلاد بأسرها. يمكن أن تكون هذه الإستراتيجيا العسكرية نقطة مرجعية للشيوعيين فى البلدان الإمبريالية لتطوير طريق الثورة فى هذه البلدان.

لكن فى البلدان المهيمن عليها ، مثل إيران ، نظرا لأنّ عدد العمّال و تمركز الطبقة العاملة نسبيّا صغيرين و أقرب حلفائها (الفلاحون الفقراء و الذين لا ملكون أرضا) ليسوا فى المدن ، فإنّ مآل اللجوء إلى إستراتيجيا الإنتفاضة فى المدن ستكون الهزيمة. و علاوة على ذلك ، لا يسمح القمع المستمرّ للقوى الشيوعية من قبل العدوّ بأن يطوّر الحزب قوّاته و قاعدته الإجتماعية عبر العمل السياسي و التنظيمي الطويل الأمد فى المدن بهدف شنّ إنتفاضة مسلّحة ناجحة و إفتكاك السلطة السياسية و الإنطلاق فى حرب أهلية على ذلك الأساس. و قد دلّلت تجربة الثورة فى 1979 على أنّه حتى فى أوج أزمة ثورية فى البلاد بأسرها ، حينما تكون الجماهير الشعبية بأعداد غفيرة جدّا و فى البلاد بأسرها فى حركة إعصارية و تكون الدولة فى حالة تفكّك ، فإنّ الشيوعيين الثوريين إن لم يراكموا بعدُ قوّة كافية عبر خوض حرب الشعب ، فإنّ برنامج القوى البرجوازية و مصالحها الطبقية سيؤثران فى المشهد السياسي فى هذه المدن . و ينبغى أيضا النضال ضد الفهم الخاطئ و المنتشر بأنّ الجماهير ذاتها قادرة على شنّ " إنتفاضة " و بأنّ الشيوعيين ببعض الإعداد و شيء من القدرة على المناورة يمكن أن يقودوا هذه الإنتفاضة. يترتّب على الشيوعيين الثوريين أن يتخلّصوا من ايّة أوهام بشأن أنّه بإمكانهم إفتكاك السلطة على طريقة الخميني و أضرابه فى تمرّد 1979؛ يترتّب عليهم أن يتخلّصوا من هذه الأوهام و يعدّوا قوى الطبقة العاملة و حلفائها فى المدن و الريف لأجل حرب صعبة و دموية و طويلة الأمد لكن ممكنة و محرّرة.

حرب شاملة و ليست حربا محدودة :

إعتبارا لأنّ الطبقة العاملة تقاتل فى سبيل تحطيم المجتمع الرأسمالي وتركيز مجتمع إشتراكي ، فإنّ الطبقة المستغِلّة ستتصدّ هذا الجهد لإفتكاك السلطة بكلّ ما أوتيت من قوّة و سطوة. لا تستطيع البروليتاريا أن تأمل فى اللجوء إلى حرب محدودة لتفرض على العدو أن يسلّم السلطة السياسية للبروليتاريا ، أو أن تجعل العدوّ عاجزا و سيستسلم من خلال وسائل سياسية و إقتصادية ، مثل الإضراب العام .للعديد من القوى البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية جيوشها و" حروبها ". إنّها تستخدم وسيلة النضال المسلّح المحدود بغاية تحقيق أهداف محدودة و إصلاحية غايتها هي

التحوّل إلى قوّة سياسية شديدة البأس لأجل أن يسمح لها بالمشاركة فى التحالفات البرجوازية و تحظى ببعض الإعتبار فى إطار ذات النظام القديم . و عادة ما تصوّر هذه القوى برنامجها البرجوازي جوهريّا بألوان " يسارية " و عادة ما تستعمل النضال المسلّح لإسناد نضالاتها الإصلاحية السلمية. هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، تشنّ البروليتاريا حربها بهدف تحطيم القوات المسلّحة للعدوّ وجهاز الدولة القديمة ، لأنّه بهذه الطريقة وحدها يمكن أن تكرّس برنامجها السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي . حرب البروليتاريا حرب عامة ، حرب شاملة من أجل تحطيم الدولة القديمة.

يعلى الشيوعيون و يشدّدون على حقيقة موقف ماو تسى تونغ بأنّ " من فوهة البندقية تنبع السلطة السياسية " . لهذا تتهمنا البرجوازية بأنّنا دعاة حرب غير أنّ هذه الحقيقة التى صاغها ماو تسى تونغ ليست سوى درس إستخلص من آلاف السنين من حكم الطبقات المستغِلّة . تحرق الطبقات الحاكمة العالم بأسره ، بيد انّه حين يشعل الشعب نيران الثورة المسلّحة ، يلعنونه. تعلن الطبقة العاملة بأنّ الهدف النهائي للحرب البروليتارية هو التخلّص من كلّ الإختلافات الطبقية و كلّ الطبقات و فالدول فى نفس السياق من الحرب ذاتها. بهذه الطريقة وحدها سيعرف المجتمع الإنساني سلما حقيقيا و دائما. ومثلما قال ماو تسى تونغ " فى سبيل القضاء على البنادق يجب علينا أن نحمل البنادق . "

لنتقدّم و نتجرّأ على القتال من أجل عالم جديد!

إنّ البرنامج و الطريق الذي يقدّمهما الحزب هما زبدة التجارب الثمينة لطبقتنا خلال المائة و خمسون سنة الماضية ، فى إيران و عبر العالم . وهو يعتمد الماركسية - اللينينية - الماوية لتحليل التناقضات الأساسية فى المجتمع و فى العالم . و على أساس هذا العلم ، يحدّد العوائق التى تقف أمام تحرير الطبقة العاملة و الشعوب فى إيران و يوضّح الحلّ . لقد نبع هذا البرنامج وهذه الإستراتيجيا من إنتصارات و هزائم الحركة الشيوعية العالمية و محاولات البروليتاريا و الكادحين بناء مجتمع حرّ من الإستغلال و الإضطهاد. و هذا البرنامج راية مستقلّة للطبقة العاملة نرفعها ، الراية الحمراء التى تحمل آثار مقاتلي كمونة باريس ، و ثوّار ثورة أكتوبر فى روسيا ، و مقاتلي الثورة الصينية و رافعي مشاعل الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى. هذا البرنامج و هذه الإستراتيجيا قدّمهما بوجه خاص إتحاد الشيوعيين الإيرانيين (سربداران) و بنيا على اساس تجربته ، غير أنّ جذوره ، فى نفس الوقت ، تمتدّ إلى إختراق الحزب الشيوعي الإيراني فى عشرينات القرن العشرين ، و النضالات المتقدّمة للعمّال و الكادحين و الأمم المضطهَدة فى السنوات 1941-1953، و القطيعة مع تحريفية و إصلاحية حزب توده ، و تأسيس الحركة الشيوعية الجديدة فى إيران فى ستينات القرن العشرين ؛ و تجربة ثورة 1979 و نضال العمال و الفلاحين و النساء و المثقّفين الثوريين و الأمم المضطهَدَة. فى هذه البلاد ، تحدث الأزمات الواحدة تلو الأخرى و تظهر موجات جديدة من النضال . و الطبقات الحاكمة الرجعية و داعموها الإمبرياليون ، سعيا منها لإنقاذ نظامها الجهنمي و الحفاظ على سيطرتها ، يكرسون حلولا رجعية و الجماهير بطريق الحتم تنهض لتقاوم و تصارع القوى البرجوازية و تقدّم للبروليتاريا و الجماهير إجراءات خاطئة و أنصاف حلول . المسألة هي : هل سنرفع عاليا راية مختلفة تماما أو لا ؟ وحدها ثورة بروليتارية و حزب ثوري مسلّح بالماركسية - اللينينية - الماوية يمكنهما أن يقودا الثورة إلى الإنتصار النهائي.

برنامج هذا الحزب و إستراتيجيته يضيئان المشهد للعمّال و الكادحين فى المدن والريف ويوفّران الطريق الصحيح لحركتهم . و يبذل الحزب جهده ليفتح بشكل واسع الآفاق الثورية للجماهير و بإستمرار و بلا كلل يستنهضها و يوحّدها كقوّة ثورية واعية جبّارة.

لقد وضع التاريخ مهمّة عظيمة على كاهل هذا الحزب . و من أجل الإضطلاع بهذه المسؤولية ، على كلّ عامل متقدّم / عاملة متقدّمة واعي / واعية بمصالحه / بمصالحها الطبقيّة ، التقدّم و الإلتحاق بالحزب للمساهمة فى نشر طريق حرب الشعب الطويلة الأمد و لتجسيد برنامج الحزب، و تحقيق جميع هذه الأهداف و المهام التحريرية بشموخ ، و لكي يصبح الحزب القائد المعترف به للطبقة العاملة و الشعب. و نحن نسير بفخر على هذا الطريق الطويل الأمد و نعزّز القوى الشيوعية أكثر من أي زمن مضي ، نسترجع صدى كلمات ماو تسى تونغ القائلة :
فلنخض الصراع الجبّار !
ما من شيء مستحيل فى هذا العالم إذا تجرّانا على صعود الجبال !

==

إنتهى ديسمبر 2013